حزب السلام و الازدهار

مواطنة .. تنمية .. ازدهار

المذكرات والبيانات التي شارك فيها الحزب مع أحزاب أخرى

كشف بالمذكرات والبيانات

الرقم	الموضوع	تاريخ الصدور
01	بيان بشأن عرقلة الانتخابات	2021/12/09
02	بيان مجموعة من الأحزاب السياسية الليبية وهي تتابع كثب التطورات المتسارعة المتعلقة بالانسداد السياسي .	2022/07/02
03	مذكرة بشأن تفعيل دعم الدولة للأحزاب السياسية بتاريخ24 سبتمبر2022 .	2022/09/24
04	مقترح بعض الأحزاب السياسية بتعديل بعض نصوص مواد مشروع الدستور بتاريخ 26 /سبتمبر 2022.	2022/09/26
05	مذكرة بشأن مقترح مشروع قانون مجلس الامة .	2023/03/07
06	بيان صدر عن تنسيقية الأحزاب والتكتلات المدنية تناول التنبيه إلى عدة تهديدات وتحديات تزيد من تعقيد الأزمة الليبية .	2023/08/16
07	بيان تنسيقة الأحزاب الليبية بشأن لقاء وزيرة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية بتاريخ 2023/08/31.	2023/08/31
08	بيان تعزية وتآزر من (78) حزباً مع المتضررين من العاصفة المتوسطية .	2023/09/12
09	بيان (81) حزباً بشأن دعم المطالب المشروعة لأهالي مدينة درنة .	2023/09/20
10	بيان تنسقيه الأحزاب حول ما يتعرض له الشعب الفلسطيني.	2023/10/10
11	رسالة للسيد / أنطونيو غووتيرش	2023/10/24
12	البيان الصادر من الأحزاب في الوقفة الاحتجاجية امام مقر الأمم المتحدة .	2023/11/14
13	بيان تنسيقية الأحزاب بشأن استخدام أمريكا حق النقض لوقف اطلاق النار على غزة الجريحة .	2023/12/11
14	رسالة تعزية للسفير الروسي في ليبيا ، في التفجير الإرهابي بضواحي موسكو	2024/03/26
15	بيان تنسيقية الأحزاب السياسية حول الاحداث الأخيرة لمنفذ رأس اجدير.	2024/03/28
16	بيان عدد من الأحزاب السياسية بمناسبة يوم الأرض.	2024/03/29
17	ايجاز صحفي بشأن نتائج احاطة ممثل الأمين العام في ليبيا	2024/04/17
18	بيان عدد من الأحزاب بشأن دعم المفوضية العليا للانتخابات	2024/04/22
19	بيان بشأن استمرار ممارسات الاخفاء القسري والاحتجاز التعسفي	2024/04/26
20	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية حول ترويج خطاب الكراهية وممارسات العنف ضد المدنيين	2024/07/13
21	بيان تنسيقية الأحزاب حول مخرجات الاجتماع الثاني لأعضاء مجلسي النواب والدولة المنعقد بالعاصمة المصرية	2024/07/22
22	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن تأسيس الجيش الليبي	2024/08/09
23	بيان عدد من الأحزاب السياسية بشأن بعض ممارسات التضييق على العمل السياسي الحزبي	2024/08/20

24	بيان عدد من الأحزاب السياسية حول الازمات المتتالية وبوتيرة متصاعدة (خلال الثلاثة الأسابيع الأخيرة من شهر أغسطس)	2024/08/29
25	رسالة إلى السيدة/ روز ماري دي كارلو وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن العمل العاجل بأحكام المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي؛ بالدعوة إلى حوار سياسي شامل يعالج جذور الصراع ويؤسس لدولة مدنية حديثة .	2024/09/10
26	رسالة الى السيدة/ ستيفاني خوري نائبة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، القائم بأعمال رئيس البعثة.	2024/09/10
27	إيجاز صحفي لتنسيقية الأحزاب السياسية.	2024/11/07
28	حول مقال سيادة النائب د. عبد السلام نصية المنشور بتاريخ: 18-11-2024 تحت عنوان "حضرت الديمقراطية وغابت الأحزاب".	2024/11/25
29	مذكرة للسيدة ستيفاني خوري نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، القائم بأعمال رئيس البعثة.	2024/12/15

30	بيان حول ملابسات انتخاب سيدة عميدا لبلدية	2025/01/08
31	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن التطورات الأخيرة	2025/01/12
32	بيان بشأن التقارير حول أعمال التعذيب بالسجون الليبية	2025/01/18
33	بيان تحية وإشادة بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة 17 فبراير 2011	2025/02/17
34	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن احترام التنوع الثقافي في ليبيا	2025/02/23
35	بيان بشأن الاحتجاز القسري وجرائم الاختطاف لمواطنين ليبيين	2025/03/28
36	إيجاز صحفي حول " تداعيات تخفيض سعر صرف الدينار الليبي واستمرار غياب الميزانية الموحدة"	2025/04/09
37	بيان الأحزاب السياسية الليبية في ملتقى تكتلاتها الحزبية المنعقد بطرابلس بتاريخ 12 أبريل 2025.	2025/04/12
38	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية.. لدعم السلطة القضائية في ليبيا	2025/04/29
39	بيان الأحزاب السياسية الليبية بشأن المراسيم الأخيرة للمجلس الرئاسي	2025/05/01
40	بيان عدد من الأحزاب السياسية الليبية بشأن ما تناقلته وسائل إعلامية بأن تكون ليبيا (دولة ثالثة آمنة).	2025/05/02
41	بيان التكتلات السياسية الليبية حول تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.	2025/05/06
42	بيان تنسيقية الأحزاب السياسية بشأن الاشتباكات التي وقعت في طرابلس بتاريخ الاثنين 12 مايو 2025	2025/05/13
43	بيان تنسيقية الأحزاب الليبية بشأن استعادة سيادة الدولة وهيبتها.	2025/05/17
44	بيان الأحزاب السياسية الليبية بشأن تطور الاحداث والدعوة للاستجابة لمطالب المتظاهرين	2025/05/21
45	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن مؤتمر برلين وإحاطة السيدة هنا تيتا أمام مجلس الأمن	2025/06/25
46	بيان بشأن تعثر تسليم بطاقات الناخبين ومطالبة المفوضية العليا للانتخابات بتوضيح رسمي	2025/07/09
47	إيجاز صحفي للرأي العام تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية بشأن بعض التحركات لمؤسسات غير ليبية لعرقلة مخرجات اللجنة الاستشارية	2025/07/19

48	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية بشأن ادانة ورفض التجويع الممنهج للشعب الفلسطيني في قطاع غزه	2025/07/23
49	بيان رقم 12 لتنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية حول الاعتداءات على فروع المفوضية العليا للانتخابات وتعليق الانتخابات بعدد من البلديات	2025/08/15
50	بيان رقم 13 لسنة 2025م، صادر عن تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن نتائج استطلاع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا	2025/08/17
51	بيان رقم 14 لسنة 2025م صادر عن تنسيقية الأحزاب بشأن إحاطة السيدة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا أمام مجلس الأمن الدولي مساء يوم الخميس الموافق 21 أغسطس2025	2025/08/22
52	بيان رقم 15 لسنة 2025 لتنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية حول مبادرة أممية لتجريم المعتقلات الجماعية للشعوب .	2025/12/06

53	بيان تنسيقية الأحزاب بشأن تداعيات تشكيل مفوضية موازية وتعطيل للانتخابات.	2026/01/08
54	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشان كتاب مصلحة الأحوال المدنية بعدم تسجيل الأسماء غير العربية.	2026/01/11
55	بيان تنسيقية الأحزاب السياسية الليبية بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لثورة 17 فبراير	2026/02/17
56	بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن إحاطة السيدة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا أمام مجلس الأمن بتاريخ **18**فبراير 2026،	**2026/02/21**

بيان الأحزاب السياسية الليبية بتنسيقية الاحزاب والتكتلات والتجمعات بشأن عرقلة الانتخابات

تتابع الأحزاب السياسية الموقعة على هذا البيان بقلق شديد محاولات عرقلة وتعطيل اجراء الانتخابات الرئاسية المباشرة والتشريعية وتأخيرها عن موعدها المقرر في 24 ديسمبر 2021م. وتدين بشدة التعدي على المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وعرقلة عملها ولا تقبل المساس باستقلالية القضاء ولا بتهديده أو محاولة التأثير عليه، وتحذر من عواقب ذلك ومن تبعات مصادرة حق الشعب الليبي في اختيار من يمثله ويتولى مهام سلطة إدارة الدولة. لقد أصبح جلياً أن شرعية كل الأجسام التنفيذية والتشريعية الحالية قد أصبحت منتهية، وأن ثقة الشعب بها قد تزعزعت ولا يمكن القبول باستمرارها بعد نهاية ديسمبر الحالي، ولذا فان محاولات إطالة عمر هذه الأجسام لن يمر مرور الكرام وقد يجعل الوضع السياسي أكثر تعقيدا في المستقبل وقد يكون مدعاة لانتشار العنف والقتال من جديد لا قدر الله .

تؤكد الأحزاب السياسية من جديد على أهمية انتخاب رئيس للبلاد من الشعب ودون مماطلة أو عرقلة، للحفاظ على المسار الديمقراطي ووحدة البلاد وتنظيم السلطات التنفيذية، ومنع تكرار مأساة الخلط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي عانينا منها لعقد من الزمان، وأن أي محاولة داخلية او أجنبية لعرقلة انتخاب الرئيس ستمثل تكريس لهذا الواقع الذي لا يقبل به الشعب، وان أي تأجيل أو تأخير سوف لن يخلق ظروفًا أفضل وسوف يكون مدعاة لزيادة تعقيد المشهد ويبعد احتمال تنفيذ الانتخابات.

إن المشكلة نابعة من عدم الالتزام بالقوانين لا من غيابها ومن عدم تطبيق صحيح القانون والتحايل عليه وعدم احترامه ومأساة الوطن نابعة من الطمع في نهب ثرواته، ومن تضارب مصالح المجموعات المسلحة الغير منضبطة ، واستمرار نفوذ الاجسام السياسية التي فقدت شرعيتها وأفسدت المشهد السياسي.

وإننا اذ نرحب بإعادة تكليف السيدة ستيفاني وليامز كمستشار للأمين العام للأمم المتحدة ونتمنى لها التوفيق والسداد، فإننا نؤكد على أهمية وقوف المجتمع الدولي مع ليبيا ومساندته لوحدتها وسيادتها واستقرارها بإخراج القوات الأجنبية والمرتزقة ودعمه لخيار المسار الديمقراطي وعودة الحق للشعب كمصدر للسلطات، ونؤكد رفضنا ان تكون هذه المساندة مخالفة لإرادة الشعب أو متماهية مع مجموعات تريد الاستئثار بالسلطة وتفسد المشهد السياسي.

حفظ الله ليبيا

صدر في 2021/12/09

(02)

دولة ليبيا

بيان لأحزاب سياسية ليبية

إن الأحزاب السياسية الليبية وهي تتابع عن كتب التطورات المتسارعة المتعلقة بالانسداد السياسي والموقف الشعبي الذي عبر عنه عموم شعبنا في مختلف الميادين والساحات الذي خرج يُعبر عن سخطه ورفضه الاستمرار في هذا الوضع المتأزم وارتهان قراره لدى أجسام تأكلت شرعيتها، وانتهت بخروج الشعب الليبي عليها.

ومن هنا فإننا نؤكد على الآتي:

1. لا مناص من احترام إرادة الشعب الليبي وملايين الناخبين الليبيين وتنفيذ مطالبهم بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية في أسرع وقت ممكن، وإن تجاهل هذه الإرادة أو الاستهانة بها تعد خيانة وطنية وجريمة تاريخية لا تغتفر.
2. ندرك تماما مدى المعاناة التي يعيشها المواطن الليبي، وحالة الضنك والبؤس التي انتهى اليها، وإننا نقف مع جميع المواطنين بحقهم في التظاهر والاعتصام والاحتجاج السلمي المنظم والمتواصل وإعلان العصيان المدني - وإننا نراه ليس ببعيد - حتى يتم تنفيذ مطالبهم وتحقيق إرادتهم بإجراء الانتخابات واختيار سلطتهم التشريعية والتنفيذية وتحقيق المستوى الكريم من الحياة اللائقة بهم.
3. تحمل مجلسي النواب والدولة المسؤولية التاريخية والقانونية كاملة عن الفشل الذي انتهينا إليه بعجزهما عن إقرار قاعدة دستورية والإتفاق على موعد محدد لإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية ولهذا الشعب الليبي غير نادم على إنهاء دورهم.
4. ترفض رفضاً تاماً . جميع التدخلات الدولية السلبية في الأزمة الليبية، ومن ذلك محاولات الاملاء وإن جاءت في شكل تصريحات او مقترحات، كما نحملها مسؤولياتها القانونية والدولية، وبهذا الصدد تؤكد على ضرورة وجود حكومة موحدة تشرف على اجراء الانتخابات، ونرفض بشكل قاطع أي آلية دولية في ادارة الموارد المالية الليبية وندعو المؤسسات الليبية إلى ضرورة رفع كفاءة ادارة الأموال الليبية وتوظيفها في رفع مستوى الحياة والمعيشة لجميع المواطنين من خلال التنمية المكانية الشاملة والمستدامة وإنهاء حالة الفساد المستشري بكل الوسائل.
5. تحت المجلس الرئاسي على تحمل المسؤولية تجاه مهامه، ووفائه بتعهداته للوصول إلى الانتخابات الرئاسية والنيابية إستجابة لنداءات الشعب الليبي.

الأحزاب الصادر عنها البيان:

حزب التجمع الوطني الليبي	حزب العدالة والتقدم.	حزب الشعلة.	حزب صوت الشعب.
حزب الرابطة الليبية	حزب البركة الليبي	حزب ليبيا الوطن	- حزب موطني
حزب الميثاق الوطني.	حزب معاً لأجل الوطن	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة	الحزب الوطني الديموقراطي.
حزب الدفاع الليبي	حزب الجموع.	حزب الاتحاد	حزب المستقلين الديمقراطي
حزب الطليعة	حزب التجمع الشعبي للاستقرار	حزب الحراك الوطني الليبي	حزب الحركة الوطنية
حزب الاستحقاق	حزب التعاون الوطني	حزب حركة المستقبل الليبية	حزب الهدى الديمقراطي
حزب أمل ليبيا	حزب السيادة الوطنية	حزب تجمع الصف الوطني	الحزب الديمقراطي.
حزب المحافظين	حزب النداء	حزب السلام والازدهار	

عاشت ليبيا حرة موحدة

صدر في طرابلس : بتاريخ: 2 /7 / 2022

(03)

دولة ليبيا

التاريخ 24 / 9 / 2022

إلى: فخامة رئيس مجلس النواب
تحية طيبة وبعد،،

الموضوع: مذكرة بشأن تفعيل دعم الدولة للأحزاب السياسية

تمثل الاحزاب السياسية عصب الديمقراطية في العالم المعاصر، فمن غير المتصور في الوقت الراهن قيام عمل سياسي مؤسسي فاعل وديمقراطية حقيقية بدون أحزاب سياسية وحتى تتمكن الأحزاب السياسية من القيام بدورها على الوجه المطلوب، وطرح برامجها ومشروعاتها السياسية والمساهمة في رسم السياسات العامة للدولة، وابداء وجهة نظرها حول القضايا العامة التي تهم المجتمع، وتغطية أنشطتها السياسية وحملاتها الانتخابية والقيام بالحوارات المجتمعية و الحملات التوعوية، فأنها بحاجة إلى تأمين مصدر تمويل ثابت ومستقر لتغطية تكاليف نشاطها.

فالدعم المالي للأحزاب السياسية من الميزانية العامة هو سياسة معمول بها في أغلب الديمقراطيات الناشئة، ومن شأنه تعزيز إقامة أحزاب سياسية مؤسساتية متطورة، يكون لها حضور بارز في الساحة السياسية كما أن دعم الدولة للأحزاب يكفل مشاركة سياسية عادلة وحرة لكافة الأحزاب السياسية المسجلة وفقاً للقانون، ويسهم بالمقابل في الحد من التأثير السلبي للمال السياسي - ان جاز التعبير وقدرته على تشويه العملية السياسية الديمقراطية، كما أنه يحصن الاحزاب من الوقوع في فخ التمويل الخارجي وهو الأخطر على التطور السياسي والاجتماعي وعلى الأمن الوطني ككل...

مقترح عدد من الأحزاب بتعديل بعض نصوص مشروع الدستور المعتمد من الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور في جلستها العامة رقم 74 المنعقدة بتاريخ 29 يوليو2017م

المادة / الفقرة المراد تعديلها	التعديل المقترح	مبرر التعديل
المادة (6) **مصدر التشريع** الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية مصدر التشريع.	**المادة (6)** **مصدر التشريع** الإسلام دين الدولة، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع.	إفساح المجال للرجوع إلى مصادر التشريع الأخرى إذا لم يوجد مصدر من الشريعة الإسلامية أو حيثما وجد نص فيها مختلف عليه - كالعرف ومبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة التي كان منصوصا عليها في المادة (1) من القانون المدني الليبي قبل تعديلها بالقانون رقم (6) لسنة 2016. ويتفق هذا التعديل مع نص المادة (1) من الإعلان الدستوري.
المادة (8) **النظام السياسي** يقوم النظام السياسي على مبادئ التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة ، والفصل بين السلطات ، والتوازن ، والرقابة بينها على أساس الحكم الرشيد القائم على الشفافية ، والمراقبة ، والمساءلة .	**المادة (8)** **النظام السياسي** يقوم النظام السياسي على مبادئ التعددية السياسية ، والحزبية والتداول السلمي على السلطة ، والفصل بين السلطات ، والتوازن ، والرقابة بينها على أساس الحكم الرشيد القائم على الشفافية ، والمراقبة ، والمساءلة	ضرورة مشاركة الأحزاب بالعملية السياسية وذلك استنادا على المادة (4) من الإعلان الدستوري حيث نصت على انه : (تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة .
المادة (25) **الزكاة** تشرف الدولة على تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية ولا يجوز خلطها بالإيرادات العامة.	ويقترح إما حذف هاتين المادتين (25) (26) أو استبدال النص التالي بهما: (ينظم القانون شؤون تحصيل وإدارة وإنفاق الزكاة وحماية وإدارة الأوقاف والأحوال التي يجوز فيها التصرف فيها، وذلك كله بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية).	وردت بالمادة (25) وبالمادة (26) من المشروع تفاصيل تتعلق بالزكاة والأوقاف، وهذه التفاصيل ليس محلها الدستور بل مكانها القوانين الخاصة التي تصدر لهذا الغرض. ولا يوجد مثل هذين النصين في الدساتير المقارنة ولا في دستور المملكة الليبية 1951 المعدل في 1963، ولا في الإعلانات الدستورية التي عرفتها ليبيا في سنوات 1969، 2011 وما جرى عليه من تعديلات.
المادة (26) **الأوقاف** للأوقاف حرمتها، ولا تخلط بأموال الدولة، ويمنع التصرف فيها إلا بإذن من المحكمة المختصة بما يحقق مصلحة الوقف، وفي حدود ما تسمح به الشريعة الإسلامية.		

تنشـــأ بقانون هيأة خاصـــة بإدارة الأوقاف، وتصريف شؤونها، والرقابة عليهـا، بمـا يكفـل تنميتهـا، وتحقيق أهدافها، ومقاصـــدها الشـــرعية في حدود القانون.		
المادة (36) **الجرائم ضد الإنسانية** حظر صـور السـلوك كافة التي شـكل جرائم ضـد الإنسـانية، جرائم الحرب، والإبـادة الجمـاعيـة والإرهـاب، ولا تسـقط بالتقادم، ولا يجوز العفو عنها، بما لا يتعارض مع أحكام الدســـتور. ويسـري بشـأنها الاختصـاص الدولي للقضاء الليبي.	**المادة (36)** **الجرائم ضد الإنسانية** حـذف عبـارة (بمـا لا يتعـارض مع أحكام الدستور). وكذلك حذف عبارة (ويسـري بشـأنها الاختصاص الدولي القضاء الليبي).	مبرر حذف عبارة (بما لا يتعارض مع أحكام الدستور) لعدم وضوح المعنى المقصود منها ولا أي دستور تشير إليه. ومبرر حذف عبارة (ويسري بشأنها الاختصاص الدولي للقضاء الليبي كونها غير واضحة وكذلك لأن القواعد العامة تُغني عنها.
المادة (40) لكـل مواطن حق اختيـار توجهـاتـه السـيـاســـية، وتضـــمن الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية القائمة على الوحدة الوطنية، وشـــفافية التمويل، ونبذ العنف، وخطاب الكراهية، ولكل مواطن حق الانضـــمـام إليهـا، أو الانسحاب منها دون تمييز.	**المادة (40)** يقترح إضافة عبارة (كما تضمن مشاركتها الفعالة في الحياة السياسية بما في ذلك العمليات الانتخابية المحلية والعامة) لكل مواطن حق اختيار توجهاته السياسية، وتضمن الدولة حرية تكوين الأحزاب السياسية القائمة على الوحدة الوطنية وشفافية التمثيل ونبذ العنف ونبذ خطاب الكراهية، كما تضمن مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية بما في ذلك العمليات الانتخابية المحلية والعامة، ولكل مواطن الحق في الانتماء إلى الأحزاب السياسية أو الانسحاب منها دون أي تمييز.	مشاركة الأحزاب بالعملية السياسية وذلك كون الأحزاب السياسية أساس النظام الديمقراطي وهو ما أكدت عليه المادة (4) من الإعلان الدستوري حيث نصت على أنه: (تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة).
المادة (42) **حق المشاركة** تضمن الدولة للمواطنين، ومنظمات المجتمع المدني في مجال نشاطها حق المشاركة الديمقراطية، بتقديم التماسات، أو مقترحات تشريعية، وفق ما ينظمه القانون .	**المادة (42)** **حق المشاركة** تضمن الدولة للمواطنين وللأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في مجال نشاطها حق المشاركة الديمقراطية، بتقديم التماسات ، أو مقترحات تشريعية، وفق ما ينظمه القانون .	إضافة الأحزاب من ضمن الكيانات التي تضمن الدولة حق مشاركتها في العملية الديمقراطية.
المادة (68) **تكوين مجلس النواب** يتـألف مجلس النواب من عـدد من الأعضـــاء ينتخبون بـالاقتراع العـام الحر السـري المباشـر على أسـاس	**المادة (68)** **تكوين مجلس النواب** يتـألف مجلس النواب من عـدد من الأعضـــاء ينتخبون بـالاقتراع العـام	ضـــرورة إضـــافة التعددية الحزبية للنص في تكوين مجلس النواب يُعـد مطلباً أساسياً لمشاركة الأحزاب وذلك استنادا على كون الاحزاب هي أساس النظام الديمقراطي وهو ينسجم مع

السكان، مع مراعاة المعيار الجغرافي، وفق ما يحدّده القانون. وضمان الحد الأدنى لتمثيل المكونات الثقافية واللغوية، على ألا يقل عمر الناخب عن ثماني عشرة سنة ميلادية. وذلك كله وفق ما ينظمه القانون.	الحر السري المباشر بمراعاة إيلاء التعددية الحزبية ويُراعى عدد السكان للأفراد، مع مراعاة المعيار الجغرافي، وضمان الحد الادنى لتمثيل المكونات الثقافية واللغوية، على ألا يقل عمر الناخب عن ثماني عشرة سنة ميلادية وذلك كله وفق ما ينظمه القانون.	أحكام المادة (4) من الإعلان الدستوري حيث نصت على أنه: (تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة).
المادة (69) **عضوية مجلس النواب** يشترط في المترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون ليبياً مسلماً وألا يحمل أي جنسية أخرى، ومتمتعاً بحقوقه المدنية، والسياسية، وحاصلاً على مؤهل تعليمي، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية وأن يكون مقيما بالدائرة الانتخابية وأي شروط أخرى يحددها القانون	**المادة (69)** **عضوية مجلس النواب** يشترط في المترشح لعضوية مجلس النواب أن يكون ليبياً مسلماً، وألا يحمل أي جنسية أخرى، ومتمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وحاصلاً على مؤهل تعليمي، وألا تقل سنه يوم فتح باب الترشح عن خمس وعشرين سنة ميلادية وأن يكون منتمياً لحزب سياسي بالنسبة للمرشحين بالقوائم الحزبية ، وأن يكون مقيماً بالدائرة الانتخابية ، وأي شروط أخرى يحددها القانون .	ضرورة أن يكون المترشح لعضوية مجلس النواب منتمياً لحزب، ويكون الترشح بالقائمة الحزبية أو مستقلاً بعد حصوله على ترشيح من الحزب وهو ما يعكس ما ورد في المادة (4) من الإعلان الدستوري حيث نصت على أنه: (تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة).
المادة (81) **اللجنة المشتركة** إذا اختلف المجلسان حول مشروع قانون من القوانين المنصوص عليها في المادة (79)، تؤلف لجنة مشتركة بالتساوي من المجلسين لحل الاختلاف لإقراره، وإلى رئيس الجمهورية، لإصداره... وإذا تعذر ذلك يؤجل مشروع القانون إلى دورة الانعقاد اللاحقة.	**المادة (81)** **اللجنة المشتركة** إذا اختلف المجلسان حول قانون من القوانين المنصوص عليها في المادة (79)، تؤلف لجنة مشتركة بالتساوي من المجلسين لحل الاختلاف لإقراره، وإحالته إلى رئيس الجمهورية لإصداره، وإذا تعذر ذلك، يحال مشروع القانون إلى رئيس الجمهورية أو من ينوب عنه للفصل في الاختلاف بين المجلسين.	لتفادي تكرار حالات الانسداد والتوقف التي مرت بها البلاد في مراحل متعددة.
المادة (83) **عدم تقييد الوكالة** عضو مجلس الشورى يمثل الشعب كله، ولا يجوز تحديد وكالته بقيد، او بشرط	**المادة (83)** **عدم تقييد الوكالة** 1. عضو مجلس الشورى يمثل الشعب كله، ولا يجوز تحديد وكالته بقيد، او بشرط. 2. عضو مجلس الشورى المنتخب بنظام القائمة الحزبية أو بالنظام الفردي بترشح من الأحزاب ، يمثل حزبه ، وتحدد وكالته بقيد أو بشرط استمرار تمثيله لحزبه المرشح منه .	ضرورة ترسيخ العمل الحزبي المنظم والمنضبط لمصلحه بناء الدولة الديمقراطية الحديثة وابعاد الممارسات السلبية التي تعيق مسارها.

المادة (88) **إنتهاء العضوية** تنتهي العضوية في مجلس الشورى بأحد الأسباب الآتية: 1. العجز عن أداء المهام. 2. الاستقالة. 3. العزل. 4. الإقالة عند فقد أحد شروط الترشح. 5. الوفاة. ويصدر قرار بإنتهاء العضوية من المجلس المنتمي إليه العضو، وذلك وفق النظام الداخلي.	المادة (88) إنتهاء العضوية تنتهي العضوية في مجلس الشورى بأحد الأسباب الآتية: 1. العجز عن أداء المهام. 2. الاستقالة. 3. العزل. 4. الإقالة عند فقد أحد شروط الترشح. 5. الوفاة. 6. إذا ترشح العضو المجلس الشورى عن حزب فيحق لحزبه استبداله وفقاً للآليات التي يُحددها القانون. ويصدر قرار بإنتهاء العضوية من المجلس المنتمي إليه العضو، وذلك، وفق النظام الداخلي.	ذات المبرر المبين في المادة السابقة.
المادة (104) **اختصاصات الرئيس** يختص رئيس الجمهورية بالمسائل الاتية : 1- تعيين رئيس الوزراء واعتماد تأليف الحكومة وإجراء التعديلات الوزارية. 2- تحديد وتوجيه السياسات العامة للسلطة التنفيذية. 3- الدعوة للاستفتاء في الحالات والشروط المنصوص عليها في الدستور. 4- دعوة مجلس الشورى، لجلسات استثنائية، مع تحديد المسائل التي تتناولها. 5- إصدار القوانين، والامر ينشرها في الجريدة الرسمية، وفق الدستور. 6- اقتراح مشروعات القوانين. 7- إبرام الاتفاقات الدولية ذات الصبغة الفنية، وفق ما يحدده القانون. 8- اعتماد ممثلي البعثات الدبلوماسية للدولة، والمنظمات الدولية. 9- منح الأوسمة والأنواط، وفق القانون. 10 - التعيينات، والإعفاءات في الوظائف العليا برئاسة الدولة، والمؤسسات التابعة لها. 11 - إعلان حالة الطواري	**المادة (104)** **اختصاصات الرئيس** يختص رئيس الجمهورية بالمسائل الاتية: 1- تعيين رئيس الوزراء واعتماد تأليف الحكومة وإجراء التعديلات الوزارية بمراعاة كتلة الأغلبية النيابية في كل ذلك. 2- تحديد السياسات العامة للسلطة التنفيذية وتوجيهها 3- الدعوة للاستفتاء في الحالات والشروط المنصوص عليها في الدستور. 4- دعوة مجلس الشورى لجلسات استثنائية، مع تحديد المسائل التي تتناولها. 5 إصدار القوانين والامر ينشرها في الجريدة الرسمية، وفق الدستور. 6- اقتراح مشاريع القوانين. -7- إبرام الاتفاقات الدولية ذات الصبغة الفنية، وفق ما يحدده القانون. 8- اعتماد ممثلي البعثات الدبلوماسية للدولة والمنظمات الدولية. 9- منح الأوسمة والأنواط وفقاً للقانون.	ذات المبرر في المادتين السابقتين.

وطلب إعلان الأحكام العرفية، وفق أحكام الدستور. 12- أي اختصاصات أخرى ينص عليها الدستور.	10- التعيينات والإعفاءات في الوظائف العليا للدولة والمؤسسات التابعة لها. 11- إعلان حالة الطواري طلب إعلان الأحكام العرفية فق أحكام الدستور. 12- أي اختصـــاصـــــات أخرى ينص عليها الدستور.	
المادة (112) **اختصاصاتك رئيس الوزراء** يتولى رئيس الوزراء المهام الأتية: 1. تأليف الحكومة، وترأس جلساتها، واقتراح إدخال التعديلات عليها. 2. تسـيـيـر الـحـكـومـة والإشراف على أعمالها. 3. تنسيق مهام أعضاء الحكومة دون المساس بـاخـتـصـــــاصـــــاتـهـم ومسؤولياتهم المباشرة. ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، وكذلك الأسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة. ولرئيس الوزراء تفويض يعض اختصاصاته للوزراء.	**المادة (112)** **اختصاصات رئيس الوزراء** يقترح تعديل الفقرتين 2 و 3 من هذه المادة. الفقرة (2) قيادة وتسـيير الحكومة والإشـراف على أعمالها وإدارة اجتماعاتها وذلك كله وفقاً لبرنامجها الذي منحت الثقة على أساسه. الفقرة (3): تنسيق ومتابعة مهام وأعمال أعضاء الحكومة لحسن قيامهم | بواجباتهم، على ألا يمتد ذلك إلى تولي تلك الأعمال بنفسه، إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك وفي الحدود وعلى الوجه الذي يبينه القانون. ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى، وكذلك الأسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة. ولرئيس الوزراء تفويض بعض اختصاصاته للوزراء.	قيدت المادة 112 قيام رئيس الوزراء بمهامه بشكل كبير مما يتوجب ان تكون صياغة المادة تعكس التوازن المطلوب بين قيادة وتسيير الحكومة لأعمالها والاشراف عليها وتنسيق ومتابعه مهام الوزراء واستقلاليه الوزراء في القيام بمهامهم المكلفين بها وهذا يتطلب ان يقوم رئيس الوزراء بتأدية مهام الاشراف والتنسيق والمتابعة والتقويم لضمان التجانس والكفاءة في الاداء الحكومي لتنفيذ البرنامج الذي منحت الثقة على أساسه
المادة (190) **تعديل الفقرة (1)** يتولى مجلس البحوث الشرعية المهام الأتية : **1.** إبدا الرأي فيما يحال إليه من سلطات الدولة من أجل بحثه وتكوين الراي في استنادا الى الأدلة الشرعية	المادة (190) **تعديل الفقرة (1)** يتولى مجلس البحوث الشرعية المهام الأتية: 1. إبدا الرأي الاستشاري فيما ترى السلطة التشريعية أو التنفيذية عرضه على المجلس للاستهداء برايه حيال المسائل التي ترى اي من السلطتين وجهاً لبحثها وتكوين الراي فيها من قبل المجلس تمهيدا لاتخاذ القرار المناسب بشأنها .	والغاية من هذا التعديل ان يكون دور مجلس البحوث الشرعية منصبا على اداء الوظيفة الاستشارية في المسائل التي قد تمس الشريعة او تتقاطع معها بحيث يكون راي المجلس عاملا مساعدا على اتخاذ القرار فيها هذي من رأي المجلس
المادة (190) **اصدار الاحكام القضائية** تصدر الاحكام القضائية باسم الله الرحمن الرحيم	**المادة (190)** **اصدار الاحكام القضائية** تصدر الاحكام القضائية باسم الله الرحمن الرحيم ثم باسم الشعب.	

الأحزاب المشاركة على مقترح تعديل بعض نصوص مشروع الدستور

ت	اسم الحزب	ت	اسم الحزب	ت	اسم الحزب	ت	اسم الحزب
1	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة	10	حزب الشعلة	19	حزب الشعب	28	حزب الوطني الديمقراطي
2	حزب السلام والازدهار	11	حزب التعاون	20	حزب الميثاق	29	حزب الاستحقاق
3	حزب الاتحاد	12	حزب الشعب الحر	21	حزب التجمع الوطني الليبي	30	حزب السيادة الوطنية
4	حزب البركة الليبي	13	حزب الرابطة الليبية	22	حزب المشروع الوطني الليبي	31	حزب الانطلاقة
5	حزب العدالة والتقدم	14	حزب التجمع الوطني الحر	23	حزب الهدى الديمقراطي	32	حزب الإصلاح الوطني
6	حزب ليبيا الوطن	15	حزب التجمع الليبي الديمقراطي	24	حزب تجمع معاً لأجل ليبيا	33	حزب نداء القرضابية
7	حزب امل ليبيا	16	حزب الطليعة	25	حزب تجمع قوى الشعب العاملة		
8	حزب موطني	17	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث	26	حزب تحالف القوى الوطنية		
9	حزب المستقلين الديمقراطي	18	حزب التجمع الشعبي للاستقرار	27	حزب النداء		

دولة ليبيا

معالي السيـــــد / رئيس مجلس النواب.
معالي السيـــــد / رئيس المجلس الأعلى للدولة.
السادة المحترمين / اللجنة المشتركة لأعداد القوانين الانتخابية بمجلسي النواب والدولة (لجنة 6 + 6).
معالي السيـــــد / رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

بعد التحية....

تهديكم الأحزاب السياسية الموقعة على هذه المذكرة أطيب التحية ويسعدها أن تعبر عن التقدير لجهودكم الحثيثة في إنجاز صياغة القوانين الانتخابية تكون أساسا لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تحقيقا لإرادة الشعب الليبي في إرساء دعائم دولة ليبيا الفتية المستقرة. القائمة على مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة والتي تتحقق وتتعزز فيها سلطة القانون وتكافؤ الفرص للجميع في كنف الأمن والنماء والاستقرار.

وحيث ترى الأحزاب المقدمة لهذه المذكرة في وضع القاعدة التي يجري العمل عليها هذه الأونة فرصة سانحة لمشروع تأسيس قانون للانتخاب بنصوص واضحة مستندة على الإعلان الدستوري وتعديلاته تؤدي لصياغة قانون للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، باعتبار أن الانتخابات ركيزة أساسية لنظام الحكم الديمقراطي الرشيد وأن تشكيل برلمانات وحكومات ديمقراطية يستجيب لإرادة الشعب، وعملا بأحد أهم الحقوق السياسية التي نص عليها الإعلان الدستوري المؤقت في المادة الرابعة منه والتي تلزم الدولة بالعمل على إقامة نظام سياسي مدني ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف التداول السلمي على السلطة، وكذلك المادة الخامسة عشرة التي تنص على حرية تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون، مما يعني أن الأحزاب السياسية هي من ضمن الأدوات الأساسية التي يمارس عبرها أبناء الشعب الإسهام في حكم البلاد بانتخاب مرشحين منهم لتمثيلهم في مؤسسات التشريع والحكم.

ولما كان إصدار قانون للانتخاب بعد مكملا للعملية الديمقراطية التي لا مجال فيها للعنف والتدافع غير المشروع بمختلف صوره وأنماطه وصولا إلى دولة القانون والمواطنة المتساوية، لكل ذلك ومن خلال تدارسنا لقانوني الانتخابات (1.2) الصادرين على التوالي في عام 2021م بشأن انتخاب رئيس الدولة وتحديد اختصاصاته، وانتخاب مجلس النواب وما صاحبهما من جدل قانوني كبير حيال ما تضمناه من نصوص. والتي كان من أهمها استبعاد الأحزاب السياسية من المشاركة فيها بالمخالفة لما نص عليه الإعلان الدستوري في مادتيه الرابعة والخامسة عشرة المشار إليهما.

لكل ذلك، تتقدم الأحزاب السياسية الموقعة على هذه المذكرة إليكم بمشروع قانون لانتخابات مجلس الامة قام بصياغته نخبة من القانونيين روعي فيه أن يكون متفقا مع أحكام الإعلان الدستوري الصادر 3 أغسطس من عام 2011 ميلادي وتعديلاته وعلى وجه الخصوص التعديل الدستوري الثالث عشر الصادر بتاريخ 21 فبراير لسنة 2023م والذي نص في المادة 2 منه على أن مجلس الأمة يتكون من غرفتين هما مجلس النواب ومجلس الشيوخ ينتخبان بالاقتراع العام الحر السري المباشر وفق ما ينظمه القانون، كل ذلك على الوجه الذي نصت عليه المادتان 3 و 6 من التعديل الدستوري الثالث عشر.

وقد استهدف مشروع القانون المرفق بشأن انتخاب مجلس الامة تحقيق الغايات التالية:

- أن يتوافق مشروع القانون مع نصوص وأحكام الإعلان الدستوري بما في ذلك التعديل الدستوري الثالث عشر مع الاستفادة بما ورد من نصوص في القانونين رقم 10 لسنة 2014م ورقم 2 لسنة 2021م بما في ذلك الحق الدستوري للأحزاب السياسية في التقدم بمرشحين عنها وفق قوائم حزبية.
- ضبط وتدقيق التعريفات في المادة (1) بمراعاة المستجدات التي طرأت على الإعلان الدستوري بصدور التعديل الثالث عشر وكذلك مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات.
- بيان أسس النظام الانتخابي ونسب المشاركة في الترشح للمكونات المختلفة في المواد (2-5).
- النص في المادة (3) على اعتبار المقعد الذي يفوز به المترشح في قائمة حزبية مقعدا للحزب وليس للفرد الذي يفوز بالمقعد ضمانا لاستمرار مراعاة الفائز عن الحزب لمستهدفات الحزب التي فاز على أساسها بالمقعد، بالإضافة إلى ضبط علاقة المرشح عن قائمة حزبه الفائز بمقعد في انتخابات مجلس الأمة بالحزب باعتباره منتميا لذلك الحزب وفي نفس الوقت ممثلا للشعب كله وفقا المقتضى نص المادة (11) من التعديل الدستوري الثالث عشر ، حيث نص على اعتبار مرشح الحزب في هذه الحالة ممثلا للشعب،كما يعد وكيلا خاصا عن الحزب الذي ينتمي إليه وملتزما بسياساته وأهدافه، كل ذلك مع تقييد هذه الوكالة بضرورة مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون.
- النص في المادة (10) على أن يكون للمترشح أثناء وبعد انتخابه عنوان ثابت ومعلن عنه داخل الدائرة الانتخابية يتواجد فيه بشكل اعتيادي لتمكين ناخبيه من التواصل معه لعرض مشاكلهم وطلباتهم والمساعدة في حلها.
- تضمين المادة (12) أحكاما تجيز للحزب طلب تجريد العضو الفائز عن قائمته من صفته كعضو بالمجلس وبيان الحالات التي يكون فيها للحزب السياسي ممارسة هذا الحق ومن بينها الاخلال خلال توليه مهامه بالبرنامج الحزبي الذي ترشح عنه العضوية المجلس وضعف أو سوء الإداء أو تكرار الغياب، فيما حددت المادة (13) إجراءات إحلال العضو الذي يلي العضو المستبدل في عدد الأصوات بقائمة الحزب.

- تضـمن الفصـل السـادس جملة من الاحكام الكفيلة بتوفير أفضـل الظروف لإجراء العملية الانتخابية والحرص على سـلامتها وخلوها من العيوب والتلاعب ومن بين أهم ما ورد في هذا الفصل ما يلي:

1. إلزام المفوضـية العليا للانتخابات بالتنسـيق مع مصـلحة الاحوال المدنية بوضـع القواعد الكفيلة بضـمان التحقق من تطابق الأرقام الوطنية بسـجلات الناخبين مع سـجلات الأحوال المدنية.
2. أن توفر المفوضية لمراكز الاقتراع وسائل وأجهزة مسح ورقة الانتخاب ضوئيا من قبل الناخب قبل وضـعها في صـندوق الانتخاب تمكينا من اسـتخدامها في عد الأصـوات وإعلان النتائج والرجوع إليها في الطعون القضائية على نتائج الانتخابات عند الحاجة.
3. تحقيق الإشراف القضائي على سلامة العملية الانتخابية ووضع القواعد والإجراءات اللازمة لذلك بالتنسيق في ذلك بين المفوضية والمجلس الأعلى للقضاء
4. استخدام البطاقة البايومترية للناخبين ووضع سجل انتخابي جديد على أساسها.
5. ربط الرقم الوطني بالأصل له في سجلات الأحوال المدنية (الملف الورقي).
6. حق منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية والدولية المختصـة التي تعتمدها المفوضـية العليا للانتخابات ووكلاء المترشـحين في مراقبة العملية الانتخابية، والتزام المفوضـية بتسـهيل مهامهم بما يوفر أكبر قدر من المصـداقية ونزاهة الانتخابات على أن تحدد المفوضـية كيفية وحدود مشـاركة منظمات المجتمع المدني ذات الصـلة والمراقبين الدوليين ووكلاء المترشحين للعملية الانتخابية وذلك بما يضمن سلامتها.

وتحقيقا لتكامل المسـتهدفات المتوخاة من إجراء الانتخابات فإن الأحزاب السـياسـية الموقعة على هذه المذكرة ننتهز هذه الفرصـة لتضـع أمامكم بعض المقترحات للنظر في تضـمينها للقاعدة الدسـتورية التي يجري حاليا العمل عليها والتي نرى من الأهمية بمكان الوصول إلى صياغة قانونية بشأنها. وترى الأحزاب السياسية المقدمة لهذه المذكرة أن من شـأن الاخذ بهذه المقترحات التخفيف من حدة الأزمة السـياسـية وحالة الانسـداد القائم وإعادة وتعزيز الثقة بين كل الأطراف، وضـمان اجراء انتخابات حرة ونزيهة والعمل على اسـتدامة الاسـتقرار والتأسـيس لدولة حديثة وتفادي أي تعقيدات أو انتكاسـات قد تحدث لا سمح الله أثناء أو بعد إتمام الانتخابات، ويمكن إجمال هذه المقترحات فيما يأتي:

أولا : تضـمين أي تعديل في الإعلان الدسـتوري نصـا بإلزام مجلس الامة المنتخب بإصـدار قانون للحكم المحلي بصـلاحيات واسـعة تشـريعية وتنفيذية باعتبار ذلك أمرا لازما لاسـتقرار ليبيا من خلال توسـيع قاعدة المشـاركة في السـلطة والحكم وتقاسـم المسـؤولية بين جميع الليبيين وقد أعددنا مشـروعا متكاملاً لهذا القانون سوف يحال إليكم في حينه.

ثـانيـا: تولي الرئيس المنتخـب قيـادة حوار مجتمعي لتحقيق توافق حول ميثـاق وطني للعيش السـلمي المشـترك ومشـروع لبنـاء الـدولـة تقـدمـه الحكومـة خلال ثلاثـة أشـهر من مباشـرتها لمهامها، على ان يتضـمن بشـكل خاص نموذجاً جديداً لإدارة عوائد النفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى.

ثالثا: إعادة النظر في صلاحيات رئيس الدولة والمتمثلة في:

1. إصدار الأوامر المتعلقة بتحريك الوحدات العسكرية من منطقة إلى أخرى.
2. إعلان حالة النفير وحالة الطوارئ والتعبئة العامة.
3. إصدار القوائم المتضمنة أسماء التنظيمات الإرهابية والأفراد المتورطون في عمليات الهجرة غير الشـرعية وتهريب وتجارة البشـر، المنضـمين إليها والمتعاملين معها، وإصـدار الأوامر بالعمليات المسلحة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.
4. اعتماد برامج التدريب والمناورات العسكرية وتحديد مواعيدها وأماكنها.
5. الموافقة على عقد الاتفاقيات والعقود ومعاهدات التسليح.

بحيـث تتم ممـارسـة الرئيس لهـذه الصـلاحيـات من خلال مجلس الأمن الوطني وفقـا لآلية اتخاد القرار فيه.

إن الأحزاب السياسية الموقعة على هذه المذكرة إذ تتقدم بها وبمشروع القانون المرفق إسهاما منها في وضـع الإطار القانوني السـليم لإجراء الانتخابات بكل سـلاسـة ومصـداقية وفاعلية في سـياق بناء الدولة ومؤسـسـاتها الدسـتورية تشـريعية وتنفيذية، لعلى ثقة كاملة في إيلاء عنايتكم لاعتماد مشروع قانون انتخاب مجلس الامة المرفق وتضمين مشروع القاعدة الدستورية للمقترحات الواردة بخاتمة هذه المذكرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأحزاب السياسية الموقعة والداعمة للمذكرة:

ت	الحزب	ت	الحزب	ت	الحزب	ت	الحزب
-1	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة	-2	حزب السلام والازدهار	-3	حزب التو افق الوطني	-4	حزب المستقلين الديمقراطي
-5	الحزب المدني الديموقراطي	-6	حزب العدالة والتقدم	-7	حزب الاستحقاق	-8	حزب الشعب
-9	حزب تحالف القوى الوطنية	-10	حزب حركة المستقبل الليبية	-11	حزب الوطني الديمقراطي	-12	حزب التجمع الوطني الحر
-13	حزب التجمع الليبي الديمقراطي	-14	حزب ليبيا الوطن	-15	حزب الإصلاح الدستوري التقدمي	-16	حزب السيادة الوطنية
-17	حزب قوى الشعب العاملة	-18	حزب الطليعة	-19	حزب المساواة	20	حزب صوت الشعب
-21	حزب التعاون الوطني	-22	حزب الاتحاد	-23	الحزب الوطني الوسطي	-24	حزب النداء
-25	حزب الهدى الديمقراطي	-26	حزب تجمع معاً لأجل الوطن	-27	حزب التجمع الشعبي للاستقرار	-28	حزب التقدميون الجدد
-29	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث	-30	حزب المحافظين	-31	الحزب الديمقراطي	-32	حزب الانطلاقة
-33	حزب موطني	-34	حزب الشعب الحر	-35	حزب الجموع	-36	حزب الميثاق الوطني
-37	حزب البركة	-38	حزب شباب التغيير	-39	حزب الشعلة	-40	حزب المستقبل
-41	حزب التسامح	-42	حزب الإصلاح الوطني	-43	حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	-44	حزب الحرية والمساواة
-45	حزب أمل ليبيا	-46	حزب الحركة الوطنية	-47	حزب التكتل الوطني للبناء الديموقراطي	-48	حزب اليسار الديمقراطي
-49	حزب نداء الفرضابية	-50	حزب ليبيا النماء	-51	حزب التغيير	-52	حزب ربوع ليبيا
-53	حزب الر ابطة الليبية	-54	حزب التجمع الوطني الليبي	-55	حزب الدفاع الليبي	-56	حزب الليبي التقدمي
-57	حزب حماة الوطن	-58	حزب الإصلاح والتجديد	-59	حزب وطننا الديمقراطي	-60	حزب امجاد ليبيا

صدر في 2023/03/07

(06)

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات

تتابع تنسيقية الأحزاب السياسية بقلق شديد التداعيات المترتبة على الأعمال المسلحة التي اندلعت مساء أول أمس وتوقفت ليلة البارحة بمدينة طرابلس ، ويزداد قلقنا ونحن ندرك خطورة استمرار حالة الانغلاق السياسي في الأزمة الليبية، وما ينتج عنها من عواقب تمس حياة المواطن، وأمن الوطن وسيادته، كما نتابع بقلق تطور الأوضاع في دول الجوار الجنوبي، وعلى وجه التحديد الأوضاع في دولتي الجوار النيجر والسودان.

وفى وقت يخيم على مشهد الأزمة الليبية حالة من الغموض، بل تمادٍ في فرض الأمر الواقع وقبوله، بما يحمله من تفكك في مؤسسات الدولة، وعبث في مواردها، والأكثر من ذلك توسع ظاهرة الفساد، فإن واجبنا ومسؤوليتنا الوطنية بما يلي:

1. إن حالة القتال والتي تندلع من حين لآخر بالعاصمة طرابلس هي تعبير عنيف عن حالة الانغلاق السياسي والانفلات الأمني، وإذ نشجب هذا العمل الذي يروع المدنيين ويضر بأرواح وممتلكات الليبيين، فإننا ندعو إلى وجوب إيقاف هذا العبث ومحاسبة كل من كان مسؤولاً عن إراقة الدماء وتدمير الممتلكات العامة والخاصة .
2. إن حالات الإخفاء القسري والتي بدأت تظهر مرة أخري على الأراضي الليبية لنشطاء سياسيين وأصحاب رأي إنما هو عمل يجب أن يتوقف فوراً، ونشجب مثل هذه الأعمال ويجب إطلاق سراح كل من هو اعتقل بتهم اختلاف الرأي ، أو المعارضة السلمية لما تقوم به بعض الجهات المتفردة بالسلطة في ربوع ليبيا.
3. إن حالة عدم الاستقرار وتزايد أعمال العنف في دول الجوار الجنوبي تتطلب من كل السلطات الليبية المدنية والعسكرية والأمنية، إتخاذ كل الإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن وسلامة الوطن. وهو أمر يستدعي تقدير ما يحدث في هذه الدول؛ على أنه شأن داخلي نرجو أن يحتكم فيه أبناء هذه الدول للحوار السلمي والتوافق الدائم.
4. ندرك أيضاً أن حالة عدم الاستقرار في دول الجوار تتصل دون شك بصراع دولي جيوسياسي إستراتيجي، يحدث في وقت يشهد فيه النظام الدولي، حالة من التغيير والانتقال. ونؤكد هنا على ضرورة أن تنظر السلطات الليبية المعنية لهذه الأوضاع بمزيد من الحيطة والحذر ، حتى لا تكون أراضي وطننا ساحة لهذا الصراع، وعدم السماح باستخدام أراضينا لأي قوة أجنبية للتدخل في دول الجوار.
5. نرفض استغلال هشاشة الأوضاع الأمنية والسياسية والسلطات التنفيذية في ليبيا، ونرفض ابتزازها والضغط عليها في موضوع الهجرة غير الشرعية الذي هو في حقيقته نتاج سياسات خاطئة للدول الأوروبية التي استعمرت القارة الإفريقية خلال القرون والعقود الماضية، حيث

استنزفت بحدة خلال الفترة المذكورة عدد من الموارد الطبيعية بدول القارة بدون حد أدنى من الاستثمار التنموي لتطوير مستوى الحياة والمعيشة في تلك الدول، مما أدى في النتيجة إلى التفاوت الكبير في الفرص الاقتصادية ودخول الأفراد بين دول شمال المتوسط وجنوبه وامتدادها في دول الساحل الأفريقي جنوب الصحراء.

وللتذكير فإن ليبيا هي أول وأكبر المتضررين من تلك الأوضاع سواء من حيث التغيير الديموغرافي والضغط على الموارد الطبيعية والخدمات العمومية، وزعزعة الأمن، وارتفاع معدلات التجارة غير المشروعة والجريمة المنظمة، وخلق المزيد من العوامل والأوضاع المؤثرة سلبا في تعميق هشاشة الأوضاع في ليبيا.

6. ندعو في هذا الصدد للدول الأوروبية المعنية بمراجعة وتغيير مقارباتها في التعامل مع هذا الملف بدلاً من كونه ملفا أمنياً إلى المقاربة الشاملة الاستثمارية والتنموية بالإضافة إلى التعاون الأمني، وعلى تلك الدول الشروع في الاستثمار في دول المصدر والعبور للهجرة للتخفيف من حدة هذه الظاهرة، وتفادي تحولها في السنوات القادمة إلى تدفق بشري غير مسبوق نحو دول شمال المتوسط إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المصدر والعبور على ما هي عليه حالياً.
7. نحذر من خطورة استمرار حالة الانغلاق السياسي، وتزايد معاناة أبناء الشعب الليبي، والتنكر لتطلعاته في إقامة دولة مدنية ديمقراطية تنعم بالأمن والاستقرار والازدهار.

نؤكد على مطلبنا الأساسي بأن تعطى لليبيين فرصة في انتخابات تشريعية ورئاسية بتبني خارطة الطريق السياسية التي اقترحناها، المتمثلة في ملتقى تأسيسي تُطرح مخرجاته للاستفتاء العام لتكون أساساً متيناً لبناء الدولة الليبية الحديثة المنشودة والتأسيس للانتخابات، وتطبيق الحكم المحلي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.

حفظ الله ليبيا وأهله

الموقعون

1- الحزب المدني الديموقراطي	**2- حزب السلام والازدهار**
3- حزب تحالف القوي الوطنية	**4- الحزب الوطني الوسطي**
5- حزب التكتل الوطني للبناء الديموقراطي	**6- حزب شباب الغـــــــد**
7- تجمع الإرادة الوطنية	**8- الحراك الوطني الليبي**

صدر في 2023/08/16

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب الليبية بشأن لقاء وزيرة الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية

تتابع تنسيقية الأحزاب الليبية تطورات الأحداث في ليبيا وتعلن الأتي:

1- تدين وتستنكر اجتماع وزيرة الخارجية مع وزير خارجية اسرائيل وتعتبره مساساً بالثوابت والقيم الوطنية الليبية اتجاه القضية الفلسطينية.

2- تطالب النائب العام بالتحقيق بالواقعة مع كافة المسؤولين المعنيين ومن لهم صلة بهذا الموضوع استناداً إلى القانون رقم 62 لسنة 1957 وعرض النتائج على الرأي العام.

3- تؤكد على حق التظاهر السلمي الذي يكفله الأعلان الدستوري ويحميه القانون وتطالب الأجهزة الأمنية احترامه ؛ واطلاق سراح كل من تم إعتقالهم بالخصوص وترفض إستخدام أساليب العنف والمطاردة والاعتقال للمتظاهرين السلميين يو في ذات الوقت تحث المتظاهرين على الابتعاد عن كافة مظاهر التخريب والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

4- تذكر التنسيقية كافة السلطات المحلية أن المشروعية تكتسب من الداخل وليس من الخارج: ومصدرها الشعب الليبي وتنوه المجموعة الدولية بعدم استغلال حالة الهشاشة التي تمر بها ليبيا في ظروفها الراهنة لتمرير سياسات تخالف رغبة وتطلعات الليبيين.

تنسيقية الأحزاب و التكتلات

- حزب تحالف القوي الوطنية
- حزب السلام والازدهار
- الحزب المدني الديمقراطي
- الحزب الوطني الوسطي
- حزب شباب الغد.
- حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي.
- تجمع الإرادة الوطنية.
- لحراك الوطني الليبي.

صدر في 2023/08/31

(08)

دولة ليبيا

بيان تعزية وتآزر من عدد (78) حزب سياسي
مع المتضررين من العاصفة المتوسطية

تابعت الأحزاب السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان بحزن شديد وتضامن عميق المأساة التي ترتبت على العاصفة المتوسطية، والتي خلفت آثاراً وأضراراً مفجعة وجسيمة بشرية ومادية في عدد من مدن وقرى الجبل الأخضر المنكوبة وفي مقدمتها مدن درنه والبيضاء وشحات وسوسة والمرج والبياضة وبطة وتاكنس والحمامة.

وتعبر الأحزاب السياسية على

1- التعازي والمواساة الحارة لأسر الضحايا سائلين الله أن يتقبلهم بواسع رحمته ويشملهم بثوابه وغفرانه ويسكنهم فسيح جناته، ونسأل الله تعالى أن يلهم أهلهم وذويهم جميل الصبر والسلوان.

2- التضامن والوقوف الكامل مع المتضررين وندعو كافة المواطنين للتآزر مع المتضررين بالتبرعات والمساعدات ومراعاة استمرار الدعم للأسر التي فقدت المأوى في هذه الكارثة.

3- دعوة كافة الليبيين لاستخلاص العبر من هذا الدرس المؤلم ولعل في مقدمتها بأنه ليس أمام الليبيين إلا التكاتف والعمل معاً لإنقاذ حاضرنا وبناء مستقبلنا المشترك.

4- المطالبة بالدعم المالي المباشر للبلديات بالمدن والقرى المنكوبة باعتبارها الأقدر على التعامل المباشر مع الأزمة والاحتياجات العاجلة للمواطنين بتلك المدن والقرى.

5- دعوة كافة المسؤولين والإعلاميين بالابتعاد عن خطاب المزايدة والتشكيك وتحميل المسؤولية للخصوم السياسيين والالتزام بلغة التضامن والتآزر ، والعمل على حشد الطاقات والجهود وتوحيدها لرفع المعاناة عن المتضررين وترميم ما حدث من شروخ في النسيج الاجتماعي الوطني خلال السنوات الماضية.

6- دعوة وزارة التربية والتعليم إلى بث وترسيخ الروح الوطنية المتضامنة في هذا المصاب الجلل، بالاستفادة من طوابير الصباح بالمدارس، بنشر خطاب التضامن والوحدة الوطنية.

7- دعوة هيئة الأوقاف إلى توجيه خطب الجمعة والدروس الدينية بوسائل الاعلام المختلفة في كافة انحاء ليبيا لتذكير المؤمنين بقيم التضامن والتكافل وتوحيد الصفوف ونبذ الفرقة والتشرذم .

8- دعوة لجنة العسكرية للتنسيق والتحرك العاجل للمشاركة بشكل مشترك في مهام الإنقاذ والإغاثة.

ختاماً نؤكد أن الليبيين قادرون على تجاوز هذه المحنة الكبيرة بوحدة صـــفوفهم وتضـــامنهم وتكاتفهم

رحم الله شهداء الوطن

إنا لله وإنا إليه راجعون

حفظ الله ليبيا وجميع الليبيين

أسماء الأحزاب السياسية المشاركة بالبيان :

ت	الحزب	ت	الحزب	ت	الحزب	ت	الحزب
1	حزب تحالف القوى الوطنية	2	الحزب المدني الديمقراطي	3	حزب السلام والازدهار	4	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة
5	حزب الحركة الوطنية الليبية	6	حزب وطننا الديمقراطي	7	المؤتمر الوطني الحر	8	حزب الاجماع الوطني الديمقراطي
9	الحزب الوطني الوسطي	10	حزب المستقلين الديمقراطي	11	حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي	12	حزب موطني
13	حزب الشعلة	14	حزب امجاد ليبيا	15	حزب التوافق الوطني	16	تجمع الإرادة الوطنية
17	حزب حركة المستقبل الليبية	18	حزب أمل ليبيا	19	حزب البركة	20	حزب التجمع الوطني الليبي
21	حزب صوت الشعب	22	حزب ليبيا للجميع	23	حزب ليبيا الكرامة	24	حزب الاستحقاق الوطني
25	حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	26	حزب تجمع الصف الوطني	27	حزب التجمع الليبي الديمقراطي	28	حزب اليسار الديمقراطي
29	حزب تكنوقراط ليبيا	30	حزب شباب الغد	31	حزب تجمع الصف الوطني	32	حزب التغيير
33	حزب ميثاق الوطني	34	حزب التعاون الوطني	35	حزب المشروع الوطني	36	حزب الاتحاد
37	حزب نداء القرضابية	38	حزب تجمع معا لأجل ليبيا	39	حزب ربوع ليبيا	40	حزب المحافظين
41	حزب الشعب الحر	42	حزب ليبيا الوطن	43	حزب الإصلاح الوطني	44	حزب الهدى الديمقراطي
45	حزب الثبات الديمقراطي	46	حزب الاستحقاق	47	حزب ليبيا الشاملة	48	حزب الوطني الديمقراطي
49	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث	50	حزب الإصلاح الدستوري التقدمي	51	حزب الطليعة	52	حزب المساواة
53	حزب التجمع الشعبي للاستقرار	54	حزب الرابطة الليبية	55	حزب الانطلاقة	56	حزب المدني الاجتماعي
57	حزب تكتل احياء ليبيا	58	حزب الجموع	59	حزب التساوي	60	حزب الشعب
61	حزب التسامح	62	حزب التجمع الوطني الحر	63	حزب الحكمة	64	حزب النداء
65	حزب العدالة والتقدم	66	حزب قوى الشعب العاملة	67	حزب الدفاع الليبي	68	حزب التفاؤل
69	حزب القمة	70	حزب العدالة والبناء	71	حزب المستقبل	72	الحزب الديمقراطي
73	حزب أمجاد الوطن	74	حزب السيادة الوطنية	75	حزب العمل الوطني	76	حزب ليبيا النماء
77	حزب الدستور	78	الحراك الوطني الليبي				

صدر في 2023/09/12 .

دولة ليبيا

بيان لعدد (81) من الأحزاب السياسية الليبية بشأن دعم المطالب المشروعة لأهالي مدينة درنة

تعبر الأحزاب السياسية الليبية المشاركة في هذا البيان عن عميق حزنها وشديد ألمها مما لحق أهالي مدينة درنة من أضرار جسيمة إثر العاصفة المتوسطية، وانهيار سدَّي وادي درنة، وهو ما أدى إلى فقدان آلاف الأرواح البريئة، والخسائر الفادحة في الممتلكات العامة والخاصة.

وإذ تثمن الأحزاب السياسية الليبية هبَّة المواطنين الليبيين لمؤازرة إخوانهم في المناطق المنكوبة منذ الساعات الأولى، وهم ما يُعبِّر عن مدى ترابطهم وتلاحمهم، بعيداً عن محاولات التقسيم والتفريق والتشتت، فإنَّ الأحزاب السياسية الليبية تُعرب عن خالص الشكر والعرفان، لكل الدول والمنظمات الدولية والمحلية، التي أسهمت في عمليات الإنقاذ، وانتشال جثث الضحايا، وتخفيف الآلام عن أهلنا في مدينة درنة جراء هذه الكارثة المؤلمة.

وتؤكد الأحزاب السياسية الليبية على الآتي :

أولاً: ضرورة تكثيف الجهود لاستكمال عمليات الإنقاذ، وانتشال الضحايا، وتسخير الإمكانات للبحث عن المفقودين، وتحديد مصيرهم في أسرع وقت ممكن.

ثانياً: احترام إرادة أهالي مدينة درنة، الذين طالبوا بحقهم في إعادة تشكيل المجلس التسييري الجديد للبلدية، من أبناء المدينة المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة، وتوفير الدعم المالي المناسب للمجلس التسييري الجديد؛ ليتمكن من معالجة أوضاع المتضررين، وتوفير سبل العيش الكريم لهم، ومطالبة المفوضية العليا للانتخابات بالإسراع في انتخاب المجلس البلدي الجديد للمدنية في أسرع وقت ممكن.

ثالثاً: الإسراع في عملية إعادة الإعمار للمدينة، وفقاً لطبيعتها الجغرافية والثقافية والتاريخية، مع مراعاة اشتراك سكان المدينة في عمليات إعادة الإعمار في جميع مراحلها.

رابعاً: دعوة وسائل الاعلام ومنصات التواصل الاجتماعي إلى الالتزام بلغة التضامن والتآزر، والعمل على حشد الطاقات والجهود وتوحيدها؛ لرفع المعاناة عن المتضررين.

خامساً: ضرورة إسماع الشعب الليبي لصوته بطرق سلمية حضارية، من خلال حراك شعبي سلمي حضاري فعال، باستعمال الأساليب السلمية التقليدية والمبتكرة؛ لإنهاء مسلسل العبث والانهيار.

سادساً : احترام حق التظاهر السلمي، الذي يكفله الإعلان الدستوري، ويحميه القانون، ومطالبة الأجهزة الأمنية احترامه، ونحث المتظاهرين كذلك على الابتعاد عن كل مظاهر التخريب والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة.

سـابعاً: دعوة الجميع للعمل المتواصـل مع الصـبر والمصـابرة، واتباع أقصـى درجات ضـبط النفس، وتجنب الانجرار إلى أي شـكل من أشـكال العنف، وتفادي الوقوع في فخ خطاب الاسـتفزاز والكراهية والتحريض، وتغليب مصلحة الوطن والمواطن على المصالح الضيقة.

وختاما فإننا نؤكد أن الليبيين قادرون على تجاوز هذه المحنة الكبيرة بوحدة صـــفوفهم وتضامنهم وتكاثفهم.

رحم الله شهداء الوطن

حفظ الله ليبيا وجميع الليبيين

أسماء الأحزاب السياسية المشاركة بالبيان:

الحزب	الحزب	الحزب	الحزب
حزب التجمع الوطني لبناء الدولة	حزب المستقلين الديمقراطي	حزب التجمع الوطني الليبي	حزب تحالف القوى الوطنية
حزب السلام والازدهار	حزب وطننا الديمقراطي	حزب الحركة الوطنية الليبية	حزب المؤتمر الوطني الحر
حزب التجمع الوطني الحر	الحزب المدني الديمقراطي	حزب ليبيا الوطن	حزب موطني
حزب الشعلة	حزب العدالة والتقدم	حزب الطليعة	حزب صوت الشعب
حزب حركة المستقبل الليبية	حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي	حزب البركة الليبي	حزب أمل ليبيا
حزب الشعب الحر	حزب ليبيا للجميع	حزب التغيير	حزب الاستحقاق
حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	حزب تجمع معاً لأجل الوطن	حزب التجمع الليبي الديمقراطي	حزب الحركة الوطنية
حزب التعاون الوطني	حزب امجاد ليبيا	حزب الإصلاح الدستوري التقدمي	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث
حزب ميثاق الوطني	حزب ليبيا النماء	حزب المشروع الوطني	حزب الاتحاد
حزب الوطني الديمقراطي	حزب تجمع الصف الوطني	الحزب الديمقراطي	حزب المحافظين
حزب الانطلاقة	حزب السيادة الوطنية	حزب الإصلاح الوطني	حزب الهدى الديمقراطي
حزب التوافق الوطني	حزب نداء القرضابية	حزب ليبيا الشاملة	الحزب الوطني الوسطي
حزب النداء	حزب الشعب	حزب ربوع ليبيا	حزب قوى الشعب العاملة
حزب التجمع الشعبي للاستقرار	حزب الرابطة الليبية	حزب الدفاع الليبي	حزب المدني الاجتماعي
حزب تكتل احياء ليبيا	حزب الجموع	حزب التساوي	حزب المستقبل
حزب التسامح	حزب شباب الغد	حزب الحكمة	حزب التقدمي الليبي
حزب الاستحقاق الوطني	حزب أمجاد الوطن	حزب الحرية والمساواة	حزب حماة الوطن
حزب القمة	حزب الدستور	حزب الإصلاح والتجديد	حزب تيار الوطني الحر
حزب التفاؤل	حزب الثبات الديمقراطي	الحراك الوطني الليبي	تجمع الإرادة الوطنية
حزب اليسار الديمقراطي	حزب العمل الوطني	حزب تكنوقراط ليبيا	حزب التقدميون الجدد
حزب النور			

صدر في 2023/09/20

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات حول ما يتعرض له الشعب الفلسطيني بقطاع غزة من حرب إبادة شاملة

تؤكد تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية تضامنها الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق، ودعمها التام لحقه الإنساني في العيش الكريم بأمان
والدفاع المشروع عن نفسه لاسترجاع أراضيه المغتصبة واقامة دولته المستقلة أسوة بباقي شعوب العالم.
أن انتفاضات الشعب الفلسطيني المتكررة أنما هي نتيجة بديهية للظلم الجائر الذي لحق به طيلة سبعة عقود من الاحتلال والقهر والتمييز العنصري والحرمان من ابسط الحقوق الإنسانية واغتصاب الممتلكات والمعاملة السيئة التي طالت جميع مناحي الحياة اليومية لكافة أبناء الشعب الفلسطيني ناهيك عن الاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة وخاصة المسجد الأقصى تحت حماية الجيش الاسرائيلي وعلى مرأى ومسمع من المجتمع الدولي.
ومن خلال متابعة تداعيات الاحداث بقطاع غزة خلال الأيام القليلة الماضية تؤكد التنسيقية على الآتي:

1. ان العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة لن يتوقف نهائيا الا بإيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية في اطار قرارات الشرعية الدولية يضمن حق الشعب الفلسطيني باستعادة أراضيه المغتصبة وإقامة دولته الوطنية الحرة عليها.
2. ندعو كل من مجلس النواب والمجلس الرئاسي والحكومة الليبية الى ضرورة اتخاذ مواقف صريحة معلنة وحازمة ضد ما يتعرض له اخوتنا الفلسطينيين من سكان قطاع غزة من قتل ممنهج بدم بارد مع الإسراع في تقديم الدعم المادي والمعنوي اللازمين لمساعدة أبناء القطاع في تضميد جراحهم والصمود امام ما يتعرضون له من عدوان غاشم.
3. كما ندعو كافة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والاتحادات والروابط في جميع انحاء ليبيا لإعلان مواقفها الوطنية الصريحة المنددة بالاعتداءات الإسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني، وحث المجتمع الدولي على التدخل لإيقاف ما يتعرض له سكان قطاع غزة العزل من مجازر.
4. ندعو جامعة الدول العربية أن تتخذ موقفا تضامنيا قويا مع أبناء الشعب الفلسطيني، وأن تبذل كافة مساعيها الدبلوماسية لمنع الجيش الإسرائيلي من اجتياح قطاع غزة وقتل المدنيين، وكذلك الحؤول دون قطع امدادات المياه والكهرباء عن سكان القطاع لما يمثله هذا الفعل من خرق للقانون الإنساني.

5. ندعو مجلس الأمن الدولي لإصدار قرارا بالوقف الفوري للهجوم العسكري العنيف على سكان مدينة غزه والتوقف فورا عن هدم المباني الأهلة بالسكان، وحث المجتمع الدولي على ضرورة احياء المسار السياسي لإيجاد حل شامل وعادل للقضية الفلسطينية في اطار قرارات الشرعية الدولية.
6. نؤكد على وجوب التوقف الفوري على استهداف المواطنين المدنيين العزل والمؤسسات الصحية بقطاع غزة .

في الختام نؤكد على دعوتنا الملحة لإيقاف هذه الحرب فورا ، والسعي لإيجاد حل سياسي شامل وعادل للقضية الفلسطينية في أقرب الآجال، وذلك بعد أن أخفقت سبعة عقود من الحروب المتواصلة واستعمال القوة المفرطة في إيقاف الشعب الفلسطيني عن المطالبة بحقوقه الوطنية العادلة.

حفظ الله أهلنا بفلسطين وحماهم من كل مكروه

الأحزاب الموقعة :

- **الحزب المدنى الديمقراطي**
- **حزب تحالف القوى الوطنية**
- **حزب السلام والازدهار**
- **الحزب الوطني الوسطى**
- **حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي**
- **حزب شباب الغد**
- **حزب التفاؤل**
- **حزب موطنى**
- **حزب المستقبل**
- **تجمع الارادة الوطنية**
- **الحراك الوطني الليبي**

صدر في 2023/10/10

دولة ليبيا

معالي السيد / أنطونيو غوتيرش

الأمين العام للأمم المتحدة

تهدي الأحزاب السياسية الموقعة على هذه الرسالة وعددها سبعة وخمسون (57) حزبا سياسياً أطيب تحياتها إليكم، وتود أن تعرب عن تقديرها البالغ لما ورد في كلمتكم الافتتاحية أمام قادة دول العالم بالدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة وذلك يوم الثلاثاء الموافق 19/سبتمبر/2023، من تعبير صادق بليغ عن مأساة أهلنا في مدينة درنه ، والذين كانوا كما وصفتم ضحايا لمرات عديدة نتيجة الصراع وخذلان القادة القريبين والبعيدين في إيجاد سبيل للسلام، وعدم المبالاة بهم وفوضى المناخ ، حيث تصدعت السدود بعد سنوات من الحرب والإهمال ومحي كل شيء يحبونه ويعرفونه على الخريطة .

إلا أنه وبقدر الحجم الهائل لهذه المأساة كما وصفتموها في كلمتكم فقد تنادى الليبيون من كل مكان لإغاثة إخوانهم وتقديم يد العون بما يملكون متناسين كل الجراح والآلام والضغائن التي خلفتها الصراعات والحروب والانقسام ضاربين مثلاً مشرفاً في الإخاء والتآزر والانتماء للوطن. لقد أججت صدمة المأساة التي عاشتها درنه والمدن الأخرى في الجبل الأخضر الليبي مشاعر الحزن والغضب لدى الليبيين لتعمق مشاعر الإحباط لديهم من سوء أداء المتصدرين للمشهد السياسي والأجسام السياسية المتحكمة في إدارة شؤون البلاد، وتمسكهم بمواقعهم رغم فشلهم الذريع في تحقيق إرادة الشعب في الانتقال لمرحلة الاستقرار السياسي عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة استناداً لتشريعات واضحة متفق عليها. لقد سئم الليبيون من استغلال قلة من المنتفعين لهذه الأوضاع في العبث بموارد البلاد وتسخيرها لخدمة مصالحهم الشخصية الضيقة غير مكترثين بمصالح الشعب ، ومما زاد الوضع سوء التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، خاصة تلك التي تتعارض مصالحها الذاتية مع المصالح الوطنية، مما ساهم في الاضرار بمصالح ومقدرات الشعب، وأهدر بشكل فاضح سيادة الدولة، وأثر بشكل سلبي على استقرار ليبيا، وأدى إلى تصاعد حالة التوتر وعدم الاستقرار بعدد من دول الساحل الأفريقي بما نتج عن ذلك كله من آثار سلبية على الأمن والسلم الدوليين. معالي الأمين العام

لقد انقضى أكثر من عقد من الزمن على صدور أول قرارات مجلس الأمن الدولي لحماية المدنيين وممتلكاتهم في ليبيا، وكلفت بعثة من الأمم المتحدة لتقديم الدعم للشعب الليبي

لبناء الدولة الحديثة التي ينشدها وإحلال السلام والاستقرار، وتناوب على رئاستها تسعة (9) مبعوثين حتى الآن، ورغم كل ذلك أخفق مجلس الأمن في حماية المدنيين الليبيين طيلة أكثر من عقد كامل من الزمن وهم الذين أصدر العديد من القرارات بشأنهم منذ عام 2011 بداعي حمايتهم، وعلى العكس من ذلك فقد تحول المدنيون للأسف الشديد إلى ضحايا بعشرات الآلاف من القتلى والمبتورين والمغيبين قسراً والمفقودين ومئات الآلاف من النازحين الذين فقدوا بيوتهم وممتلكاتهم. فضلا عن ذلك فإنه من المفجع ملاحظة أن أداء البعثة صار يفقد زخمه وتأثيره رغم محاولاتها المتواضعة لإيجاد مخرج للانسداد السياسي، مما بدأ ينذر في ظل التطورات الأخيرة بعواقب وخيمة في حالة استمرارها بنفس درجة الأداء السائد حالياً، وتتزايد المخاوف لدى البعض من أن تتحول البعثة من أداة محايدة لدعم الشعب الليبي إلى أداة لخدمة مصالح المتمسكين بالبقاء في السلطة لفترة أطول ما لم تعد هذه البعثة ترتيب أولوياتها بشكل عاجل، وترفع من مستوى أدائها، وتعطي فرصة أكبر للعمل مع مؤسسات وهيئات المجتمع السياسية والمدنية، ضمن وعاء زمني محدد لإنجاز مهامها مستخدمة في ذات الوقت كل الوسائل المتاحة للضغط على الأطراف المعرقلة.

معالي الأمين العام

إننا إذ نضع أمام عنايتكم صورة الأوضاع التي تمر بها بلادنا وشعبنا حالياً بحكم موقعكم وما يمليه عليكم من مسؤوليات ولما اظهرتموه من تعاطف مع مأساة أهلنا في درنه وما جاورها، فإننا نتطلع إلى وقفة صارمة منكم تسهم في تحقيق ما يلي:

1- تطوير دور وأداء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمبعوث الخاص للأمين العام للرفع من مستوى أدائهما بما يتلاءم مع حجم التحديات واستثمار مناخ التكاثف الشعبي الحالي.
2- إعادة الزخم للعمل في المسارات التي حققت البعثة تقدما فيها في سنوات سابقة السياسي والاقتصادي والعسكري والأمني شريطة أن تعمل البعثة على ربطها حتى لا تسير بمعزل عن بعضها البعض بحيث تعمل جميعها على تحقيق الهدف الأكبر وهو إرساء السلام في ليبيا وبناء الدولة الحديثة ، وحتى يتم ضمان استدامة هذه الجهود وتحقيق النتائج المرجوة يجب إشراك الخبراء والمختصين الليبيين أصحاب القضية والمصلحة في هذا الشأن ، وحتى تكتمل حلقات جميع المسارات تتطلب الضرورة إضافة مسار رابع يتعلق ببناء الحكم المحلي، ولا يفوتنا هذا التوضيح بأن المركزية المفرطة كانت وستظل من الأسباب الرئيسية العميقة للأزمة الليبية والصراع المسلح ما لم يتم معالجتها بنظام مناسب للحكم المحلي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.

3- دعم البعثة للعمل على توفير البيئة التشـريعية الضـامنة لتحقيق ما يلي خلال السـنة الأولى بعد الانتخابات التشريعية والتنفيذية القادمة:

أ- إن ميثاق وطني للعيش السلمي المشترك بين جميع الليبيين ودستور توافقي.

ب- إصدار قانون للحكم المحلي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية.

ج- وثيقة للرؤية الوطنية لبناء الدولة الحديثة وبرنامجها التنفيذي.

د- وثيقة لمسار بناء الثقة بين أطراف الصراع والضمانات المتبادلة.

ه - وثيقة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتنويع مصادره وتعظيم دور القطاع الخاص.

إن ذلك كله من شأنه توجيه الاهتمام بل والتركيز على التعامل مع أسباب الصراع ومعالجتها، فضلاً عن كونه يوفر ضمانات لعدم العودة للصراعات المسلحة والمضي قدماً في التوجهات التي من شأنها تعزيز بناء الدولة الليبية الحديثة المنشودة.

ختاماً ... .. يتطلع الشعب الليبي إلى وقفة حقيقية وحاسمة من الأمم المتحدة ومنكم شخصيا لإنجاز الاستحقاق الانتخابي والوصول لانتخابات حرة ونزيهة وشفافة وفق تشريعات توافقية واضـحة، تفادياً لما قد يحدث من عواقب ودرءاً للمزيد من تدهور الأوضـاع، وحتى لا ينهار ما تبقى من سد الدولة الليبية، ويصبح باقي الليبيين ضحايا مثل إخوانهم في مدينة درنه

هذا وإذ نجدد التحية والتقدير الكاملين لشخصكم على موقفكم الإنساني تجاه كارثة إعصار درنه وما حل بالمدينة وسـكانها من خسـائر في الأنفس والممتلكات فإننا نرجو اعتبار هذه الرسـالة وثيقة من وثائق الأمم المتحدة، ونطلب تعميمها على أعضـاء مجلس الأمن الدولي، ونغتنم هذه المناسبة للعرب نحن الأحزاب السياسية الليبية الموقعة على هذه الرسالة عن التزامنا بالعمل الدؤوب بكل الوسـائل السـياسـية الممكنة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتيسير انجاز الاستحقاقات المطلوبة من قبل الشعب الليبي بما في ذلك تحقيق مطلب الليبيين في اختيار السلطتين التشريعية والتنفيذية في انتخابات حرة نزيهة وشفافة.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام.

الأحزاب السياسية الليبية الموقعة على هذه الرسالة

الحزب	الحزب	الحزب	الحزب
حزب التجمع الوطني لبناء الدولة	حزب وطننا الديمقراطي	حزب الحركة الوطنية الليبية	حزب صوت الشعب
حزب السلام والازدهار	الحزب المدني الديمقراطي	حزب ليبيا الوطن	حزب تحالف القوى الوطنية
حزب التعاون الوطني	حزب المستقلين الديمقراطي	حزب الطليعة	حزب أمل ليبيا
حزب الشعلة	حزب تجمع معاً لأجل الوطن	حزب البركة الليبي	حزب الاستحقاق
حزب الشعب الحر	حزب الشعب	حزب التجمع الليبي الديمقراطي	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث
حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	حزب التقدميون الجدد	حزب المشروع الوطني	حزب الحركة الوطنية
حزب المحافظين	حزب الجموع	حزب الإصلاح الوطني	حزب الاتحاد
حزب الوطني الديمقراطي	حزب امجاد ليبيا	حزب ليبيا الشاملة	حزب حركة المستقبل الليبية
حزب الانطلاقة	حزب السيادة الوطنية	حزب التفاؤل	حزب الهدى الديمقراطي
حزب التجمع الشعبي للاستقرار	حزب نداء القلم	حزب الثبات الديمقراطي	حزب قوى الشعب العاملة
حزب ميثاق الوطني	حزب نداء القرضابية	حزب التساوي	الحزب الوطني الوسطي
حزب تكتل احياء ليبيا	حزب الرابطة الليبية	حزب ربوع ليبيا	حزب المدني الاجتماعي
حزب ليبيا الكرامة	حزب تجمع الصف الوطني	حزب اليسار الديمقراطي	حزب ليبيا الأمة "ليبو"
حزب التسامح	حزب شباب الغد	حزب القمة	حزب الحكمة
التكتل الليبي للبناء الديمقراطي			

صدر في 2023/10/24

دولة ليبيا

بيان الأحزاب السياسية الليبية

تابعت الأحزاب السياسية الليبية قرار مجلس الأمـــن الدولي رقـــــم (2702) الصادر بتاريـــــــــخ: 30/أكتوبر/2023 بشأن تمديد عمل البعثة الأممية للدعم في ليبيا لسنة أخرى، ومن الملاحظ أن أداء البعثة صار يفقد زخمه وتأثيره رغم محاولاتها المتواضعة لإيجاد مخرج للإنسداد السياسي بليبيا، مما بدأ ينذر في ظل التطورات الأخيرة بعواقب وخيمة في حالة استمرارها بنفس درجة الأداء السائد حاليا.

وتتزايد المخاوف من أن تتحول البعثة من أداة محايدة لدعم الشـعب الليبي إلى أداة لخدمة مصالح المتمسكين بالبقاء في السلطة لفترة أطول ما لم تعد البعثة ترتيب أولوياتها بشكل عاجل وترفع من مســتوى آدائها لإنجاز مهامها مســتخدمة في ذلك كل الوســائل المتاحة للضغط على الأطراف التي تعرقل تحقيق إرادة الشعب الليبي في الانتقال لمرحلة الاستقرار السياسي عبر انتخابات رئاسية ونيابة حرة ونزيهة وشفافة.

لقد سئم الليبيون من التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي، خاصة التي تتعارض مصالحها الذاتية مع المصالح الوطنية الليبية، مما ساهم في الاضرار بمصالح ومقدرات الشعب الليبي وأهدر بشكل فاضح سيادة الدولة، وأثر بشكل سلبي على استقرار ليبيا.

لذا تطالب الأحزاب الســياســية المشــاركة في هذه الوقفة الاحتجاجية أمام مقر بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا بالمطالب الآتية:

أولا : العمل الجاد من بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا على حل أسباب الأزمة الليبية، وحالة الصراع المستمرة خلال أكثر من عقد من الزمن، ومراجعة المقاربات التي تبث فشلها مرات متعددة واســتبدالها بمقاربات جادة تحقق اســتدامة الاســتقرار وبناء الدولة الحديثة التي ينشــدها الليبيون.

ثانياً : العمل على دعم إجراء الانتخابات الرئاسية والنيابية وضمان أن تكون حرة ونزيهة وشفافة بالعمل على التهيئة السياسية والأمنية واللوجستية التي تضمن إجرائها والقبول بنتائجها.

ثالثاً : دعم تشكيل حكومة جديدة موحدة تقوم بتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات وفق التشريعات المتوافق عليها.

رابعاً : توسيع دائرة التشاور السياسي مع الأحزاب السياسية بإعتبارها إحدى المكونات الأساسية في العملية السياسية وتفادي اقتصارها على أطراف محددة.

يتطلع الشــعب الليبي إلى وقفة حقيقية وحاســمة من كافة الأطراف المحلية والدولية لإنجاز الاســتحقاق الانتخابي والوصول لانتخابات رئاسية ونيابية وفق التشريعات التوافقية المعتمدة.

ختاماً تؤكد الأحزاب الســـياســـية الليبية المجتمعة في هذه الوقفة الاحتجاجية على التزامها بالعمل الدؤوب بكل الوسائل السياسية الممكنة مع كافة الأطراف المحلية والدولية لتيسير انجاز الاستحقاقات الانتخابية المطلوبة من قبل الشعب الليبي وتحقيق مطلب الليبيين في انتخابات تشريعية وتنفيذية حرة ونزيهة وشفافة .

الأحزاب السياسية المشاركة في البيان :

الحزب	الحزب	الحزب	الحزب
حزب التجمع الوطني لبناء الدولة	حزب الجموع	حزب صوت الشعب	الحزب المدني الديمقراطي
حزب السلام والازدهار	حزب موطني	حزب السيادة الوطنية	حزب تحالف القوى الوطنية
حزب التعاون الوطني	حزب التسامح	حزب ليبيا الوطن	حزب الإصلاح الوطني
حزب الشعلة	حزب الشعب	حزب الطليعة	حزب ليبيا الشاملة
حزب الشعب الحر	حزب وطننا الديمقراطي	حزب الرابطة الليبية	حزب التفاؤل
حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	حزب التجمع الليبي الديمقراطي	حزب تجمع الصف الوطني	حزب الاصلح الدستوري
حزب المحافظين	حزب المستقلين الديمقراطي	حزب شباب الغد	حزب التساوي
حزب الوطني الديمقراطي	حزب تجمع معا لاجل الوطن	حزب الحركة الوطنية الليبية	حزب ربوع ليبيا
حزب الانطلاقة	حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي	حزب نداء القلم	حزب التجمع الوطني الحر
حزب التجمع الشعبي للاستقرار	حزب المساوة	حزب نداء القوضابية	حزب القمة
حزب ميثاق الوطني	حزب تكتل احياء ليبيا	حزب البركة الليبي	حزب تجمع الإرادة الوطنية
حزب المشروع الوطني	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث	حزب الهدى الديمقراطي	حزب ليبيا للجميع
جزب امل ليبيا	حزب الحركة الوطنية	حزب قوى الشعب العاملة	حزب الحكمة
حزب الاستحقاق	حزب الاتحاد	الحزب الوطني الوسطي	حزب الاتحاد الليبي
حزب الدستور	حزب حركة المستقبل الليبية	حزب المدني الاجتماعي	حزب امجاد ليبيا
حزب اليسار الديمقراطي	حزب الثبات الديمقراطي	حزب التوافق الوطني	حزب النداء
حزب العدالة والتقدم	حزب تجمع ليبيا الوطن الواحد	حزب ليبيا الكرامة	حزب المؤتمر الوطني الحر

مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني الداعمة لبيان الأحزاب السياسية والوقفة الاحتجاجية أمام البعثة :

المنظمة	المنظمة	المنظمة	المنظمة
الحراك الوطني الليبي	الاتحاد النسائي الليبي	برلمان الشباب الليبي	اللجنة الوطنية لحقوق الانسان

عاشت ليبيا حرة موحدة

صدر في 2023/11/14

دولة ليبيا

بيان تنسيقية عدد من الأحزاب السياسية الليبية
بشان استخدام أمريكا حق النقض لوقف إطلاق النار على غزة الجريحة

تدين تنسيقية الأحزاب السياسية بأشد العبارات استخدام الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض ضد مشروع قرار مجلس الأمن الدولي الذي يدعو إلى وقف إطلاق النار الفوري في قطاع غزة.

جاء الموقف الأمريكي كالعادة منحازاً لصالح إسرائيل، وعلى حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه الإنسانية التي يكفلها القانون الدولي والمواثيق والاتفاقيات الدولية.

لقد كانت فرصة تاريخية لإنهاء العنف وحماية المدنيين الأبرياء من فظائع الإبادة الجماعية التي اندلعت منذ شهرين ولا تزال مستمرة حتى اليوم، مخلفة مذابح وجرائم راح ضحيتها أكثر من 17 ألف شهيد وأكثر من 48 ألف جريح، ناهيك عن الأعداد الكبيرة للمفقودين.

ومع هذا استخدمت الولايات المتحدة حق النقض ضد القرار، دعماً يتجدد منها بغير شروط ا هذا الس

خدمة لإسرائيل التي ترتكب جرائم حرب وإبادة جماعية فضلا عن انتهاكات واسعة النطاق خلال العدوان وفي تحدى سافر رفضت دعوة المجتمع الدولي إلى مساندة ودعم وقف القتال وحماية أرواح الأبرياء، موقف يشكل انتهاك صارخ لمبادئ الأمم المتحدة، ويُضعف مصداقية مجلس الأمن ويُعرض السلام والأمن الدوليين للخطر.

إن هذا الموقف الأمريكي يُعد إخفاقاً أخلاقياً وإنسانياً، ويُعد طعنة في ظهر كل الجهود الرامية إلى تحقيق السلام ويرسل رسالة واضحة بأن الولايات المتحدة ليست ملتزمة بحل سلمي تجاه القضية الفلسطينية.

ختاماً، ومن خلال عديد الأحداث والاضطرابات التي تحدث ببعض دول العالم، ننبه إلى أن ما يسمى بجهود المجتمع الدولي ماهي إلا مسميات المسارات غير حقيقية في مقاصدها، والنتائج ظاهرة أمام الجميع، فلا تسوية لنزاعات تمت ولا إيجاد الحلول حققت السلام بين الشعوب، والدليل ما يحدث للشعب الفلسطيني منذ عقود.

ومن هنا فإن تنسيقية بعض الأحزاب إذ تنتهز هذه الفرصة لتؤكد لكل ليبي وليبية بأننا أمام درس مهم يستوجب الوقوف عنده، وعلينا جميعاً في هذه المرحلة شحذ الهمم والاستباق بعزيمة وإصرار للإمساك بمسالك تسويات الأزمة الليبية بعيداً عن الرعاية والوصايا وألا ننتظر التوافقات الدولية والعمل الدولي، بل يجب علينا إنتزاع الحق والمبادرة بالاعتماد

على أنفســـنا للخروج من أزماتنا التي أصـــبحت تتفاقم ومواجهة التهديدات التي تواجه وجودنا وسيادتنا والتحديات التي تهدد حاضرنا
ومستقبلنا في مختلف المناحي الأمر الذي يتطلب جلوس الليبيين بكل اختلافاتهم والبحث عن حل لأزمات ليبيا السياسية والاقتصادية المصلحة أجيال الحاضر والمستقبل، فإن انتظار الحل الدولي لن يجدي ولن يقدم نفعا، ولعل هذه الممارسات المستنسخة دولياً خير مثال على استمرار حالة الإنسداد والإخفاق المتكرر.

تنسيقية عدد من الأحزاب السياسية الليبية

مرفق قائمة الأحزاب الموقعة على البيان:

- **الحزب المدني الديمقراطي**
- **الحزب الوطني الوسطي**
- **حزب ليبيا للجميع**
- **حزب تحالف القوى الوطنية**
- **حزب التكتل الوطني للبناء الديمقراطي**
- **تجمع الارادة الوطنية**
- **حزب شباب الوسط**
- **حزب السلام والازدهار**
- **حزب شباب الغد**
- **حزب التفاؤل**

صدر في 2023/12/11

دولة ليبيا

إلى:

سعادة سفير جمهورية روسيا الاتحادية بليبيا
السيد د. حيدر رشيد أغانين المحترم.
تحية طيبة وبعد،،،

فُجعنا نحن الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية الموقعة أدناه.. بخبر التفجير الإرهابي الذي استهدف الأبرياء بأحد مراكز التسوق وقاعة للاحتفالات في ضواحي موسكو، الذي وقع يوم السبت الموافق 23 مارس 2024م.

بقلوبٍ مفعمة بالأسى والتضامن، نعبر عن خالص التعازي والمواساة القلبية لسيادتكم ومن خلالكم للشعب الروسي الكريم، وإلى أُسر وأحباء ضحايا الهجوم الإرهابي الغادر.

كما سبق وأن أدنا قتل المدنيين الأبرياء سواء في بلادنا أو في دول مختلفة في عالمنا خلال السنوات الماضية، نُعرب عن إدانتنا بأشد العبارات لهذا العمل الإرهابي الشنيع، في العاصمة موسكو، ونؤكد على أن الأعمال الارهابية تستهدف الإنسانية جمعاء وقيمها الاخلاقية والانسانية والدينية السامية.

في هذه الأوقات العصيبة نقف متضامنين معكم ضد الإرهاب والتطرف، وندعو من أجل أن يلهم الله ذوي الضحايا الصبر والسلوان، وأن يحضى المصابون بالشفاء الكامل والعاجل.

مع أعمق مشاعر التعازي و التضامن والمواساة القلبية ..

الأحزاب:

حزب تحالف القوى الوطنية	الحزب المدني الديمقراطي	حزب السلام والازدهار	الحزب الوطني الوسطي
حزب شباب الغد	الحراك الوطني الليبي	حزب شباب الوسط	حزب ليبيا الأمة
حزب التكتل الوطني للبناء الديمقراطي	تجمع الإرادة الوطنية	حزب الاتحاد الفيدرالي	حزب احياء ليبيا
حزب موطني	حزب التفاؤل	حزب الكرامة	حزب الشعب الحر
حزب التجمع الوطني لبناء الدولة			

صدر في 2024/03/26

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية
حول الأحداث الأخيرة بمنفذ رأس جدير

تتابع تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية، ببالغ القلق والأسف حالة التردي المتسارعة والمستمرة والخطيرة التي تعايشها بلادنا على كافة الصعد، بدء بالانسداد السياسي المزمن الذي رمي بليبيا في أتون الصراعات والحسابات الشخصية والقبلية والجهوية، وارتهن سيادتها وحاضرها للقوى الدولية والإقليمية وأطماعها، نتيجة تشبث المتصدرين المشهد السياسي بمناصبهم دون وجه حق واصرارهم على العبث بمصير الوطن وأبنائه. مرورا بالتردي المخيف للأوضاع الاقتصادية الذي بات يتهدد أرزاق المواطنين وقوت يومهم، بسبب الفساد المستشري في أوصال دوائر السلطة والتحالفات المشبوهة بين رموزها، ما أدى إلى سوء إدارة ومعالجة الملف الاقتصادي على كافة المستويات، واتخاذ قرارات غير مدروسه ومنفردة تؤثر سلبا في حياة الناس ومستقبل الوطن.

وصولا إلى تفاقم الأوضاع الأمنية وما صاحبها من تداعيات اجتماعية خطيرة أصبحت تهدد وحدة النسيج الوطني بمناطق مختلفة ولعل آخرها التوتر المتصاعد في معبر رأس أجدير الحدودي، وما صاحبه من بطء من قبل إدارة حكومة الوحدة الوطنية للأزمة ترتب عنه إقفال المعبر وإلحاق الضرر بمصالح المواطنين والاضرار بصورة ليبيا في ضوء هذه المتابعة الدقيقة لتصاعد الأوضاع على المستوى الوطني فإن التنسيقية تعلن للرأي العام ما يلي:

أولا: إيمانها المطلق بوجوب احترام سيادة الدولة وضرورة بسط سلطتها على كامل تراب الوطن وتطبيق قوانينها على كل المواطنين دون انتقاء أو تمييز او مفاضلة، والتحذير من مغبة تسخير أدوات الدولة وسلطاتها في حسابات شخصيه او سياسية أو جهوية أو قبلية لتغليب طرف ليبي على آخر، ما قد يؤزم الأوضاع الحالية في ليبيا ويؤدي لنتائج لا تحمد عقباها.

ثانيا: شجبها وإدانتها لكل أشكال الفساد ونهب المال العام للبلاد، سواء بالتهريب أو الرشوة أو الاختلاسات أو التلاعب المالي، بدءا من أعلى مستويات السلطة وصولا إلى آخر عنصر من العناصر المكلفة بالمناصب السياسية أو التنفيذية العامة، أو إدارة المنافذ السيادية في كل أرجاء ليبيا. كما نشجب وندين في ذات الوقت التعدي على أصول ومؤسسات الدولة من أيا كان وتحت أي ظرف ومكان وتؤكد على ضرورة تفعيل دور جميع المؤسسات الرقابية بالدولة وفق أسس مهنية وقانونية لتقوم بدورها بكفاءة ومسئولية

في مكافحة الفساد المستشري بكافة المؤسسات والعمل على إنفاذ القانون لحماية المال العام في كافة مرافق الدولة. كما نؤكد على ضرورة الالتزام بتوفير اعلى قدر من معايير الحرفية والنزاهة والحرص فيمن يتم تكليفهم بمسئوليات إدارة الأموال العامة، وكل من توكل لهم مسئوليات إدارة المنافذ البرية والبحرية والجوية للدولة.

ثالثا: تثمن جهود العقلاء من أبناء الوطن ودورهم في تغليب روح التسامح والتاخي بين أبناء الوطن الواحد وواد بذور الفتنة في مهدها، وتحذر بشدة من مغبة تكرار ماسي الماضي القريب، بسبب قرارات وممارسات غير مسئولة ممن في يدهم مقاليد الأمور ما قد يؤجج الأحقاد ويشعل الصراعات في ظروف الليبيين هم في أمس الحاجة فيها إلى الاستقرار والتضامن لبناء دولة المواطنة المأمولة التي تسود فيها العدالة ويتساوى فيها الجميع أمام القانون.

ختاما، تدعو التنسيقية أبناء الشعب الليبي بجميع اطيافهم وانتماءاتهم إلى ضرورة التعاضد والتكاتف والعمل معا من أجل الإسراع في بناء شرعية وطنية جديدة تخرج الوطن من محنته، وتؤسس لمستقبل أكثر عدلا وإنصافا وإشراقا لجميع الليبيين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية

الاحزاب الموقعة على هذا البيان :

1. **حزب ليبيا الامة الليبو .**
2. **حزب تحالف القوى الوطنية .**
3. **الحزب المدنى الديمقراطي.**
4. **حزب السلام والازدهار .**
5. **الحزب الوطني الوسطى .**
6. **حزب شباب التغير .**
7. **حزب التكتل الوطني للبناء الديمقراطي .**
8. **تجمع الارادة الوطنية .**
9. **الحراك الوطني الليبي .**

صدر في 2024/03/28

دولة ليبيا

بيان من أحزاب سياسية ليبية بمناسبة ذكرى يوم الأرض

من ينقذ أهل الأرض؟

يصادف اليوم 30 /مارس/الذكرى (48) ليوم الأرض الفلسطيني، ففي مثل هذا اليوم عام 1976 قام الكيان الصهيوني المحتل بالاستيلاء على أراض شاسعة، وطرد وتهجير سكانها . وسعى بكل جهد لتهويدها في محاولة منه لطمس الهوية الفلسطينية وتجريف معالمها التاريخية والثقافية، والتوسع في إنشاء المستعمرات وفق منهجية استيطانية فجة، وبممارسة فاضحة وإجرامية ، منتهكا بذلك كل القوانين الدولية.

تأتي هذه الذكرى الأليمة والشعب الفلسطيني في غزة، يكابد و يجابه عدواناً همجياً وحشياً ، مستمراً منذ أشهر في ظل العجز الأخلاقي والقانوني للمنظومة الدولية وفشلها المريع في تحمل مسؤولياتها، وتقاعس دول العالمين الإسلامي والعربي في إيقاف المجازر اليومية التى لم تستثن صغيراً أم كبيرا رجلاً كان أم إمرأة في مشهد دام، يباد فيه الشعب الفلسطيني بدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي وبعض دول آسيا.

وعلى الرغم من فداحة كل ما يجري للشعب الفلسطيني، فإننا نشارك أهلنا في فلسطين ، ذكرى يوم صمودهم وتمسكهم بأرضهم ونؤكد على الآتي:

- محورية القضية الفلسطينية ومركزيتها باعتبارها القضية الأساسية للشعوب العربية والإسلامية، وكل الشعوب الساعية للتحرر .
- إدانة ورفض وتجريم الأعمال الوحشية المنافية لكل الأعراف والقوانين الدولية التي يرتكبها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني.
- ضرورة أن يكون للشعوب العربية والإسلامية، موقف عملي قوي في المطالبة بحق الشعب الفلسطيني في العودة لأرضه وتحرير مقدساته.
- إدانة ورفض عمليات التطبيع مع العدو الصهيوني السرية والعلنية التي تقوم بها الأنظمة العربية على حساب الشعب الفلسطيني.
- على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته لإيقاف الحرب على غزة وإنقاذ أهلها من آلة القمع الصهيوني.

الاحزاب الموقعة على هذا البيان :

1. **حزب السلام والازدهار**
2. **الحزب المدنى الديمقراطي**
3. **حزب تحالف القوى الوطنية**
4. **الحزب الوطني الوسطى**
5. **حزب شباب الغد**
6. **حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي**
7. **تجمع الارادة الوطنية**
8. **الحراك الوطني الليبي**
9. **الحزب الاتحادي الوطني**
10. **حزب ليبيا للجميع**
11. **حزب موطنى**
12. **حزب المستقبل**
13. **حزب المستقلين الديمقراطي**
14. **حزب التجمع الوطني لبناء الدولة**
15. **حزب التجمع الشعبي للاستقرار**
16. **حزب الشعب الحر**
17. **حزب النداء**
18. **حزب الطليعه**
19. **حزب التعاون الوطني**
20. **حزب الاستحقاق**
21. **حزب الاجماع الوطني الديمقراطي**
22. **حزب التفاؤل**
23. **حزب شباب الوسط**
24. **حزب تجمع نعم لاجل الوطن**
25. **حزب الحركة الوطنية الليبية**
26. **حزب التجمع الليبي الديمقراطي**

صدر في 2024/03/29

دولة ليبيا

ايجاز صحفي

بشأن نتائج إحاطة ممثل الأمين العام في ليبيا

تابعت تنسيقية الأحزاب السياسية الإحاطة الأخيرة للسيد عبد الله باتيلي قبل تقديم استقالته من مهمة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا، ورصدت المداولات التي تمت بين أعضاء مجلس الأمن بتاريخ 2024/04/16 والنتائج التي أسفرت عنها هذه الإحاطة والمداولات.

وإذ تعرب تنسيقية الأحزاب السياسية عن رفضها التام لكل الممارسات السلبية التي ذكرها وعلى وجه التحديد تلك المتعلقة بتعنت الأطراف المسيطرة على السلطة سواء التنفيذية والتشريعية أو من يملكون السلاح والمال، وتمسكها بمواقعها، وكذلك تلك المتعلقة بالدور السلبي الواضح الذي تلعبه بعض الدول المتداخلة في الأزمة، ومحاولة إستمرار إدارتها وإطالة أمدها وليس حلها، وإقحام ليبيا في أتون صراع إستراتيجي إقليمي خطير سيقود إلى نتائج كارثية ليس فقط على ليبيا بل على كل الإقليم المحيط بها، فإننا نعيد التأكيد على موقفنا المعلن والثابت المتمثل فيما يلي:

أولاً: لقد أكدت إحاطة السيد ممثل الأمين العام للأمم المتحدة - بما لا يدع مجالاً للشك - أن مقاربة بعثة الأمم المتحدة وخططها بإستخدام نماذج حلول جربت في السابق، قد أثبتت فشلها، بل ضاعفت من معاناة أبناء الشعب الليبي، وأفرزت تداعيات شكلت خطورة على السلم الاجتماعي وعلى الأمن الوطني، وأضعفت السيادة الوطنية، وأسهمت في تهديد جدي لمستقبل ليبيا كياناً ودولة وهو ما يتطلب مراجعات جدية وتغيير جذري في مقاربة الحل لكي يتم التركيز على بناء الدولة وليس تقاسم السلطة.

ثانياً: إن تبني مشروع لحل الأزمة، معتمداً أساساً على أجسام سياسية إنتهت مشروعيتها، وتضخمت وتغولت مصالحها الذاتية، أو محاولة تسويق فكرة الحفاظ على الوضع الراهن من قبل بعض الدول، يمثل في حد ذاته دعوة لإعادة مشهد العنف والصراع وتفكك الكيان الوطني .

ثالثا: لقد بذلت تنسيقية الأحزاب السياسية جهداً مضاعفاً للتواصل مع السيد عبد الله باتيلي خلال فترة عمله، وذلك لإقناعه بأهمية الاستماع لآراء الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنخب الوطنية وإطلاعه على مشروعها الوطني لبناء الدولة، ولكن دون جدوى، بل إن تجاهله للنداءات المتكررة من قبلنا بضرورة إدراك خطورة الموقف، قد تسبب في المحصلة النهائية حالة إنسداد للمشهد السياسي وما ترتب عليه من تداعيات. وفي وقت يغادر فيه

السيد عبد الله باتيلي منصبه، لا يسعنا في التنسيقية إلا أن تشدد على ضرورة تطوير معايير إختيار المبعوثين وموظفي البعثة لرفع مستوى الأداء إلى المستوى المناسب لدرجة التعقيد التي وصلتها الحالة في ليبيا.

رابعاً وفي الوقت ذاته الذي نشكر فيه جهود الأمين العام للأمم المتحدة، وتباشر فيه مساعدة ممثلة في ليبيا مهامها، فإننا نعرب عن تطلعنا للتعاون مع البعثة من خلال مشروع التنسيقية السياسي، بإيجاد حل مبني أساساً على جهد ليبي ، يحقق بناء الدولة الحديثة التي ينشدها الليبيون ويزيل عوامل الخطر التي تواجهها ليبيا، وخاصة من نهب ممنهج لثروات الليبيين وإنتشار السلاح و تواجد قوات أجنبية ومرتزقة على الأراضي الليبية وتدفق المهاجرين، ويفتح الطريق أمام مشروع ناضج مبني أساساً على جهد لا يقصي أحدا، ويشارك فيه الليبيين جميعاً ويوفر مناخاً يكتسب من خلاله أبناء الشعب الليبي حقهم في تشكيل أدوات حكمهم والعيش بأمن و استقرار وازدهار.

حفظ الله ليبيا

الأحزاب الموقعة:

- **الحزب المدنى الديمقراطي**
- **حزب السلام والازدهار**
- **حزب تحالف القوى الوطنية**
- **الحزب الوطني الوسطى**
- **حزب ليبيا الأمة الليبو**
- **حزب شباب الغد**
- **حزب التفاؤل**
- **حزب التجمع الوطني الليبي**
- **حزب شباب الوسط**
- **حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي**
- **تجمع الإرادة الوطنية**
- **الحراك الوطني الليبي**

صدر في 17 أبريل 2024

دولة ليبيا

بيان الأحزاب السياسية الليبية يدعم المفوضية العليا للانتخابات

تتابع تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية والاحزاب الليبية باهتمام بالغ مناشط المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، وتثمن جهودها المبذولة في إطار تنفيذ مهامها الجسيمة ، وآخرها ما أعلنت عليه المفوضية في بيانها بتاريخ 16/04/2024 بأنها ماضية في التحضير للاستحقاقات التي أحيلت إليها بموجب القانونين 27 ، 28 لسنة 2023 ، وأنها ستعلن قريباً عن البدء في تنفيذ الاستحقاق الانتخابي للبلديات المستهدفة بذلك.

وإذ تعرب عن استعدادها الكامل لدعم المفوضية في أداء مهامها ، فأنها تدعو جميع الجهات ذات العلاقة إلى التعاون معها من أجل إنجاح العملية الانتخابية للبلديات، وتحث جميع المواطنين للمشاركة فيها والتحلي بروح المسؤولية الوطنية ، بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب الليبي في بناء دولة ديمقراطية حديثة.

إن نجاح العملية الإنتخابية بالبلديات، ستساهم في تعزيز المشاركة في السلطة بين الليبيين وتسهم في التغلب على التحديات التي تواجه بلدنا بما في ذلك التوازن في التنمية المكانية والاقتصادية والاجتماعية وتحقيق وترسيخ استدامة الأمن والنمو والتطور .

الموقعون:

- حزب السلام والازدهار
- الحزب المدني الديمقراطي
- حزب تحالف القوى الوطنية
- الحزب الوطني الوسطي
- حزب ليبيا الأمة الليبو
- حزب شباب الغد
- حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي
- تجمع الإرادة الوطنية
- حزب ليبيا للجميع
- حزب التفاؤل
- حزب أحياء ليبيا
- حزب المستقلين الديمقراطي
- حزب موطني
- الجمعية الوطنية التأسيسية نعم ليبيا

صدر في 22 أبريل 2024

دولة ليبيا

بيان بشأن استمرار ممارسات

الإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي

لا تزال ممارسات الاخفاء القسري والاحتجاز التعسفي، دون توجيه أي تهم مستمرة في ليبيا بصورة ممنهجة، وعلى نطاق واسع، حيث أفرطت الأجهزة الأمنية في عمليات الاعتقال خارج إطار القانون لإسكات الخصوم السياسيين، أو أولئك الذين ينظر إليهم على أنهم تهديد لرموز النظام السياسي وقياداته، ما يجعل مثل هذه الممارسات تشكل خطورة وجرائم كبرى، لا تسقط بالتقادم، وتؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، مما يؤثر على مستقبل ليبيا في مجال سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان.

وإذ تعرب الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الموقعين على هذا البيان عن بالغ صدمتهم وانزعاجهم من الممارسات السلبية المتعددة لبعض عناصر الأجهزة الأمنية والشرطية ، تجاه الموقوفين والمحتجزين في أماكن متعددة من أرض الوطن، فإنها تعبر عن بالغ حزنها لنبأ وفاة الناشط السياسي سراج الدين دغمان في مدينة بنغازي والشاب محمد صالح حسن أحمد في مدينة سبها، اللذين انضما إلى سلسلة من الوفيات التي حدثت أثناء الاحتجاز خلال السنوات الأخيرة في مختلف مدن ليبيا. كما نذكر بأننا مازلنا نطالب بنشر حقيقة ما تم في جرائم الأخفاء القسري ولعل بعضها يصل إلى عشر سنوات مثل حالة الناشط السياسي بطرابلس عبد المعز بانون الذي لم يعرف مصيره حتى الآن .

وإن الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات تطالب أجهزة الدولة المختصة ومكتب النائب العام بسرعة كشف الحقيقة، وبيان أسباب حدوث مثل هذه الجرائم والانتهاكات لحقوق المحتجزين والسجناء، وإبلاغ الرأي العام بنتائج التحقيقات ومعاقبة الذين قاموا بها.

وفي هذا الإطار تطالب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات بالإفراج العاجل عن كل الموقوفين خارج إطار القانون، والمحتجزين بدون محاكمات، ومن لم توجه لهم تهم باعتبارهم أبرياء في نظر القانون، ما لم يتم الحكم بإدانتهم ومعاقبتهم.

وإذ تتابع الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الموقعين على هذا البيان مثل هذه الممارسات، فإنها تطالب بمعاملة جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية، وتوفير الخدمات الصحية لهم وإحترام كرامتهم، وضمان خضوع السجناء المدنيين منهم والعسكريين للتشريعات الوطنية النافذة.

كما تطالب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات بضمان بيئة آمنة لجميع نزلاء السجون (مراكز الإصلاح) وتأهيل العاملين فيها، وتوفير الأعداد الكافية منهم حيث تمثل مشكلة العنف داخل السجون ودور التوقيف حقيقة واقعة وتطالب الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الموقعة على البيان الجهات المختصة بالعمل الجاد على معالجة ذلك، بدلاً من تجاهله أو إنكاره وفي الوقت الذي تؤكد فيه الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات وجود مشاكل عملية في طريقة معاملة المسجونين قبل المحاكمة، بما في ذلك إعاقة أو تأخير السماح باتصالهم بمحاميهم وأسرهم، فإنها تطالب النيابة العامة بالقيام بإجراءات تفتيشية على أماكن الاحتجاز التابعة للأجهزة الأمنية والشرطية المعنية بالضبط والاحتجاز، لغرض التحقق من الضمانات المقررة للموقوفين والسجناء طبقاً للقانون، والتأكد من سلامة الأماكن التي يتم الإيقاف فيها، وكفاءة الخدمات المقدمة والإجراءات المتخذة حيال متابعة القضايا وعدم تأخرها.

وتجدد الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الموقعين على هذا البيان دعوتها لكل السلطات الليبية المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة والرادعة من أجل ضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، ووضع حد لعمليات الاختطاف والإخفاء القسري والاحتجاز التعسفي .

الموقعون

الأحزاب :

الحزب	الحزب	الحزب
الحزب المدني الدميقراطي	حزب ليبيا للجميع	حزب تجمع معا
حزب السلام والأزدهار	حزب التغيير	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة
حزب تحاف القوى الوطنية	حزب الجموع	حزب ليبيا النساء
الحزب الوطني الوسطى	حزب الحركة الوطنية	حزب التجمع الوطني الليبي
حزب التكتل الليبي للبناء الديمقراطي	حزب شباب الوسط	حزب شباب الغد
حزب ليبيا الأمة الليبو	حزب تكتل ليبيا معا	حزب المستقلين الديمقراطي

مؤسسات المجتمع المدني الموقعة على البيان :

المؤسسة	المؤسسة	المؤسسة
تجمع الارادة الوطنية	منظمة صناع السلام	المنظمة الليبية للتنمية السياسية
الحراك الليبي الوطني	منظمة ضحايا لحقوق الانسان	المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان
	تجمع ريادة	الأتحاد النسائي فرع مصراتة

الشخصيات الموقعة على البيان :

الاسم والصفة	الاسم والصفة	الاسم والصفة
الأستاذ كمال حذيفة ناشط حقوقي	لأستاذة ميسون التوغار - ناشطة مدنية	لأستاذ محمد التيناز - نائب وزير الدفاع سابقا وناشط حقوقي
الاستاذ محمد سالم الهرطيل ناشط مدني	الأستاذ رمضان التويجر - باحث وناشط سياسي ومدني	الأستاذة فتحية البخيخي - مركز ليبيا للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية
الأستاذ محمد بشير ناشط مدني	الاستاذ حسام القماطي ناشط مدني	
الاستاذة أمال العبيدي أستاذة جامعية وباحثة	الأستاذ مصطفي البشير صقر - ناشط مدني	الأستاذ أحمد جبريل ناشط مدني
الأستاذ يوسف بديري محامي وناشط مدني	الأستاذ زايد الماقوري- ناشط سياسي	الأستاذ سيفاو تواوة - ناشط حقوقي وناشط مدني
الاستاذ صلاح -المرغني محامى ووزير عدل سابق	عبد المنعم الخني ناشط سياسي	الأستاذة مريم الشاعري عضو هيئة صياغة الدستور
الأستاذ محمد العلاقي نقيب المحامين ووزير عدل سابق وناشط	د مختار القلعي ناشط حقوقي	الأستاذ أحمد حمزة المؤسسة الوطنية لحقوق الانسان
الأستاذ حافظ الغويل - مدير تنفيذى وكبير الباحثين في معهد الدراسات الدولية بجامعة جون هوبكنز فى واشنطن	الأستاذ عامر النعاس - ناشط حقوقي	الأستاذة فريدة ابو القاسم العلاقي ناشطة سياسية ومدنية
الأستاذ عثمان أبوبكر الكاجيجي- باحث وناشط سياسي	د مصطفي رحاب ناشط حقوقي	الأستاذ أسعد محسن -زهيو - رئيس الهيئة التأسيسية لحزب التجمع
الأستاذ ضو المنصوري محامي وناشط حقوقي	الأستاذ أحمد الأطرش أستاذ جامعي وناشط سياسي	الأستاذ حافظ -قدور وزير خارجية سابق وسياسي
الأستاذ أحمد الفلاح ناشط مدني	حسام باشا امام - ناشط مدني ومن مؤسسي الهيئة الطرابلسية	لأستاذ صلاح البكوش - ناشط سياسي

صدر في 2024/04/26

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية حول ترويج خطاب الكراهية وممارسات العنف ضد المدنيين

تعبر تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية عن شجبها التام وقلقها المتزايد تجاه تكرار حوادث القتل والعنف اللفظي والمعنوي والمادي والجسدي التي تمارس ضد المواطنين بعدد من المدن والمناطق الليبية، الأمر الذي يهدد أرواح وسلامة الناس ويمس السلم الاجتماعي، ويبدد طموح الليبيين وآمالهم في العيش الأمن المستقر تحت مظلة دولة المؤسسات والقوانين وتؤكد على النقاط التالية:

1. الإدانة الشديدة لاستمرار حوادث القتل والعنف الجسدي والإخفاء القسري والاختطاف وتحريض بعض المؤسسات الدينية ضد التنوع المذهبي بليبيا، وكذا تكميم أفواه الإعلاميين والصحافيين والنشطاء المدنيين والتضييق عليهم. ومناشدة السلطات القضائية والأمنية بأن تقف وقفة جادة وعاجلة للإيقاف الفوري لمثل تلك التصرفات الإجرامية غير الشرعية، وإعلان نتائج التحقيقات للرأي العام الليبي.
2. تحميل السلطات المعنية مسؤولية حماية حياة وممتلكات المواطنين المدنيين وسلامتهم العقائدية، وضرورة اتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بالإيقاف الفوري لأعمال العنف ضدهم لتحقيق وضمان الأمن والاستقرار.
3. إن تفاقم الظروف الأمنية السيئة واستمرار حالات العنف هما ناتج طبيعي عن حالة الانسداد المستمر، وعدم حصول أي تقدم فى الحل السياسي، مما نتج عنه استمرار سلطات الأمر الواقع وغياب السلطات الشرعية المنتخبة.

وتنبه وتحذر التنسيقية الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من آثار خطيرة قد تنجم عن استمرار التردي الراهن، والإحباط المسيطر ، وغياب حلّ حقيقي للأزمة الليبية، مما يستوجب تغيير المقاربة المتبعة في التعامل مع الأزمة الليبية بحيث يتم اعتماد حل الصراع بمعالجة أسبابه، بدلاً من الاكتفاء بإدارته واستبدال المقاربة البغيضة، مقاربة تقاسم السلطة بين الأجسام المتربصة والمتشبثة بمقاربة بناء وتأسيس الدولة.

4. أخيرًا، تؤكد الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان أن الحوار السياسي الجاد والمسؤول بين الأطراف الليبية والتعاون المشترك بين جميع المكونات الليبية، سوف يمكنهم من الإسهام في إيجاد حلول تُجنب المزيد من معاناة الشعب الليبي ، وتفتح آفاقا جديدة للعيش في سلام واستقرار ورخاء، وتؤكد على مشاركة المواطنين في الموافقة

على أي اتفاق سـياسـي وطني من خلال الاسـتفتاء الشـعبي والذي يمثل ضـمانة رئيسـة، لتنفيذ أي أتفاق سياسي ويفتح مسارات جديدة للعيش في سلام واستقرار ورخاء.

نسأل الله حفظ ليبيا وشعبها.

13 يوليو 2024

الأحزاب الموقعة :

الحزب المدنى الديمقراطي

حزب السلام والأزدهار

حزب تحالف القوى الوطنية

الحزب الوطني الوسطى

حزب شباب الغد

حزب ليبيا الأمة - الليبو

تجمع الإرادة الليبية .

حراك الوطني الليبي .

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية

تابعت الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية مخرجات الاجتماع الثاني لأعضاء مجلسي النواب والدولة المنعقد بالعاصمة المصرية القاهرة يوم الخميس الموافق 18 يوليو 2024م، والإعلان الذي صدر عن الاجتماع وما تم تداوله من خارطة طريق لاختيار حكومة جديدة .. فإن الاحزاب تعلن موقفها التالي :

1. عدم اختزال القرار السياسي المتعلق بمستقبل العملية السياسية على هذه الأجسام فاقدة الشرعية، التي ثبت فشلها التام في إخراج البلاد من الانسداد السياسي، بل ساهمت على مدى سنوات طويلة في الشلل السياسي، وكما وصفها مبعوثى الأمين العام السابقين وفي إحاطتهم أمام مجلس الأمن، بأن مجلسي النواب والدولة فاقدان للشرعية والمشروعية .
2. تؤكد الاحزاب وتكرر تحذيرها للأطراف المحلية والإقليمية والدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من آثار خطيرة، قد تنجم عن استمرار التردي الراهن والبحث عن الحلول لدى من هم أسباب المشاكل والتفاقم ، وغياب حل حقيقي للأزمة الليبية يتعامل مع أسباب الصراع ويؤسس على مقاربة واضحة لبناء الدولة ، بدلاً من المقاربة المستمرة منذ سنوات طويلة التي تعتمد على إدارة الصراع بالتوجه المتكرر لتشكيل وتقاسم السلطة . وتؤكد الأحزاب وأعضاؤها على ضرورة تحمل هذه الأطراف مسؤولياتهم بدعم الإرادة الشعبية الصادقة التي عبر عنها صراحة جميع المواطنين من خلال رغبة غير مسبوقة بالمشاركة في الانتخابات لاختيار سلطات تشريعية وتنفيذية عبر مسار ديموقراطي.
3. تؤكد الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان أن الحوار السياسي الجاد والمسؤول بين كافة الأطراف الليبية والتعاون المشترك بينها سوف يمكنهم من المساهمة في إيجاد حلول تجنب المزيد من معاناة الشعب الليبي بكافة مكوناته ، وتفتح آفاقا جديدة أمام المواطنين للعيش في دولتهم بأمان وسلام، وتؤكد على مشاركة المواطنين في الموافقة على أي اتفاق سياسي وطني من خلال الاستفتاء الشعبي والذي يمثل ضمانة رئيسة لتنفيذ أي اتفاق سياسي ويفتح مسارات جديدة للعيش في سلام واستقرار ورخاء.،
4. نؤكد على ضرورة تشكيل حكومة جديدة تستطيع بسط سلطتها علي كامل التراب الليبي وتكون مهمتها تهيئة الظروف للوصول إلى أستفتاءات وانتخابات حرة ونزيهة وشفافة ، مع ضرورة ملاحظة أن المبادرات المطروحة المتعلقة بتشكيل السلطة بدون وضع مسار واضح

لبناء الدولة، هو تكرار لمسار تبت فشله وعاني منه الليبيون لعقد كامل ، ودفعوا ثمنه من وقتهم ودمائهم وأصولهم ومدخراتهم ومستوى حياتهم ومعيشتهم .

5. تذكّر الأحزاب السياسية الموقعة على هذا البيان أنها شاركت وعلى مدى سنتين مع أكثر من 50 حزباً سياسياً وعدد من النقابات ومؤسسات المجتمع المدني والأتحادات والروابط الاجتماعية ،وعدد من الشخصيات السياسية والاجتماعية في إعداد وتطوير مبادرة للحل الشامل للأزمة الليبية، وأن من أهم مرتكزاتها معالجة أسباب الصراع وعدم الاكتفاء بالتعامل مع الأعراض وتشكيل سلطات هشة ضعيفة لم تستطيع توحيد ليبيا ، وتم التوافق على أن ن الحل في ليبيا يتم من خلال حوار سياسي بين كافة الأطراف السياسية وفي مقدمتها الأحزاب السياسية للخروج بمخرجات أساسية تعرض للاستفتاء الشعبي على أربعة موثيق ، حيث يشارك جميع المواطنين في إبداء رأيهم وتقرير مستقبلهم ، وليكونوا الضامن الحقيقي لتنفيذ ما يتوافقون عليه ولن يرفضه مجلس الأمن وهي:

   أ. **ميثاق وطني للعيش السلمي المشترك .**
   ب. **وثيقة للسلام متضمنة لإجراءات بناء الثقة بين الأطراف.**
   ج. **وثيقة للرؤية المستقبلية ومحطاتها التنفيذية الرئيسة.**
   د. **وثيقة للحكم المحلي**

6. نؤكد أن أي لقاء على شاكلة هذه اللقاءات يجب أن يستجيب لرغبات الشعب الليبي – بمختلف مكوناته وفي ،صدارتها ضرورة وضع خارطة طريق واضحة وشفافة وشاملة لحل الأزمة السياسية والأمنية والاقتصادية ، وليس فقط إنتاج حكومة ، واختزال طموحات الليبيين في هذا الأمر، وتكون الخارطة مؤطرة بترتيبات زمنية تشارك فيها كل القوى السياسية من أحزاب ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني والنخب السياسية والاجتماعية بليبيا.

حفظ الله ليبيا وشعبها

صدر بتاريخ 22 يوليو 2024م

الأحزاب الموقعة :

اسم الحزب	اسم الحزب
حزب السلام والأزدهار	حزب التجمع الوطني الليبي
الحزب المدني الديمقراطي	حزب الميثاق الوطني
حزب تحالف القوى الوطنية	حزب المشروع الوطني
الحزب الوطني الوسطي	حزب نداء ليبيا

حزب شباب الغد	حزب ليبيا الشاملة
حزب ليبيا الامة الليبو	حزب ليبيا الوطن
تجمع الارادة الوطنية	حزب الثبات الديمقراطي
الحراك الوطني الليبي	الحزب المدني الاجتماعي
حزب تيار ليبيا للجميع	حزب وطننا الديمقراطي
حزب شباب الوسط	حزب البركة الليبي
حزب المستقلين الديمقراطي الرابطة	حزب تيار ليبيا الطريق الثالث
حزب الطليعة	حزب ربوع ليبيا
حزب تجمع الصف الوطني	حزب حركة مستقبل ليبيا
حزب الوحدة	حزب نداء القلم
حزب الحكمة	حزب صوت الشعب

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية
بشأن ذكرى تأسيس الجيش الليبي

يحتفل أبناء الشعب الليبي بالذكرى الرابعة والثمانون (84) لتأسيس الجيش الليبي في التاسع من أغسطس 1940م. وإذ تشيد الأحزاب السياسية الوطنية بتضحيات أبناء القوات المسلحة من أجل استقلال ليبيا والحفاظ على سيادة ووحدة ترابها الوطني، فإنها تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن قوة وحرفية وتطور ووحدة القوات المسلحة تمثل الحزام الأمن والضامن للحفاظ على استقلال وطننا وسيادة قراره ووحدة ترابه.

ثانياً: إن توحيد القوات المسلحة والحرص على النأي بها عن الدخول في الصراع السياسي وحساباته وممارساته، يمثل صمام أمان يضمن قيام الدولة المدنية الديمقراطية التي تصان فيها حقوق الإنسان ويتمتع فيها المواطن بحق المواطنة المتساوية وحقه في اختيار سلطاته التشريعية والتنفيذية وفق إنتخابات حرة ونزيهة .

ثالثاً: ونحن نحتفل بهذه المناسبة نوجه نداءً عاجلاً بضرورة العمل الجاد دون توقف لاستكمال مسار توحيد وتطوير المؤسسة العسكرية، لتتمكن من إخراج كل القوات الأجنبية من جميع الأراضي الليبية و وتحقيق الأمن والاستقرار وحماية حدود وطننا الغالي البرية والبحرية ومجاله الجوي .

حفظ الله ليبيا...

9 أغسطس 2024م

الأحزاب الموقعة:

الحزب المدني الديمقراطي

حزب تحالف القوي الوطنية

حزب السلام والازدهار

الحزب الوطني الوسطي

حزب ليبيا الامة

حزب شباب الغد

حزب الوسط

حزب ليبيا للجميع

حزب موطنى

حزب نعم ليبيا

دولة ليبيا

بيان عدد من الأحزاب السياسية بشأن بعض ممارسات التضييق على العمل السياسي الحزبي

تعبر الأحزاب السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان عن انزعاجها وأسفها وشجبها وقلقها من استمرار حالات الاختطاف والاخفاء القسري والاعتقال بدون سبب و خارج اطار القانون ولفترات طويلة بدون العرض على القضاء ويجب ان يكون الفيصل فى أي اتهام القضاء وحق اى محجوز في الدفاع عن نفس أمام السلطات القضائية، وكذلك حالات تكميم أفواه النشطاء المدنيين والتضييق عليهم في مختلف أنحاء الوطن وتؤكد على الآتي:

1. إن الضرورات الظرفية الصعبة التي تعيشها بلادنا تستدعي إدراكاً عميقاً واستيعاباً واعياً لمفهوم بناء الدولة المدنية الحديثة، التي بالضرورة تستلزم وجود حركات مدنية مستقلة فاعلة من أحزاب سياسية ومنظمات مدنية وحركات اجتماعية تعيش بين الناس وتعبر عن تطلعاتهم وآمالهم في وطن يسوده العدل والقانون ويحيون فيه بعزة وكرامة.
2. إن المحاولات الجادة التي تقوم بها الأحزاب السياسية لوضع المشروع الليبي لإنهاء الأزمة الليبية ومعالجة أسباب الصراع وبناء الدولة الحديثة المنشودة، ستساعد في تطوير الحوار المجتمعي ليتجه نحو القضايا والموضوعات الأساسية التي تهم حاضر ومستقبل ليبيا وأجيالها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والخدمية وسيسهم في رفع الوعي المجتمعي ومشاركة المواطنين في تقرير مستقبلهم بوعي وهو أمر في غاية الأهمية في بلورة الخيارات التنموية وتعميق المواطنة المتساوية و الفاعلة الأمر الذي يعود بالإيجاب على وتيرة التغيير والتنمية البشرية و الاقتصادية والاجتماعية، ويسهم في تسريع إندفاع قاطرة النمو والتنمية الشاملة المتوازنة والمستدامة، واتساع نطاقها وفاعليتها. 3
3. تعتبر الأحزاب السياسية الموقعة على هذا البيان أن في مقدمة مسؤولياتها وأولوياتها ، طرح التصورات المتعلقة بالمشروع الوطني للخروج من الأزمة والتأسيس لبناء الدولة الحديثة، وإن طريق الخروج من نفق الأزمة ينطلق من رؤية مجتمعية شاملة يتوافق عليها المواطنون.
4. لقد استقبلنا بكل أسف وإنزعاج مساء يوم الخميس الموافق 15/ أغسطس/2024 خبر إلغاء الحوارية السياسية لأحد الأحزاب الليبية المرخص لها بالعمل السياسي وهو حزب التجمع الوطني الليبي التي كان يعتزم تنظيمها بقاعة النقابة العامة للمعلمين بمدينة طرابلس،

والتي حملت عنوان (الأحزاب والأزمة السـياسـية: إمكانيات الفعل.. وحدود التأثير) وذلك من قبل جهة رسمية، تدخلت وطلبت إلغاء الحوارية المذكورة.

5 إن الأحزاب السياسية الليبية الموقعة على البيان تشدد على ضرورة الحفاظ على استقلالية العمل الحزبي والتنظيمات النقابية والمدنية، وتحصـينها من أشـكال التدخل في شـؤونها وأعمالها الداخلية، ومهامها في تطوير كوادرها وبرامجها الوطنية طالما لم تخرج عن الأطر المحددة بالإعلان الدستوري وقانون تنظيم الأحزاب السياسية.

6 إن التوتر المسـتمر في الأوضـاع الأمنية واسـتمرار حالات العنف هما ناتج طبيعي عن حالة الانسداد المستمر، وعدم حصول تقدم في الحل السياسي مما نتج عنه استمرار سلطات الأمر الواقع وغياب السلطات الشرعية المنتخبة.

7 تنبه الأحزاب جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، من آثار خطيرة قد تنجم عن اسـتمرار التردي الراهن، وحالة الإحباط المسـيطر ، وغياب حل حقيقي للأزمة الليبية، مما يسـتوجب تغيير المقاربة المتبعة في التعامل مع الأزمة بحيث يتم اعتماد حل الصـراع بمعالجة أسـبابه، بدلا من الاكتفاء بإدارته، واسـتبدال مقاربة تقاسم السلطة بين الأجسام المتربصة والمتشبثة بمقاربة بناء وتأسيس الدولة.

8 أخيرا، تؤكد الأحزاب الموقعة على البيان أن الحوار السـياسـي الجاد والمسـؤول بين الأطراف الليبية، والتعاون المشترك بين جميع الأطراف السياسية الليبية بما فيهم الاحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، سـوف يمكنهم من الاسـهام في إيجاد حلول تجنب المزيد من معاناة الشـعب الليبي، وتفتح آفاقا جديدة للعيش في سـلام واسـتقرار، وتؤكد على مشـاركة المواطنين في الموافقة على أي اتفاق سـياسـي وطني من خلال الاسـتفتاء الشـعبي والذي يمثل ضـمانة رئيسـية، لتنفيذ أي اتفاق سـياسـي ويفتح مسـارات جديدة للعيش في سـلام مستدام.

نسأل الله حفظ ليبيا وشعبها

صدر بتاريخ 20 أغسطس 2024

الأحزاب الموقعة

1 الحزب المدنى الديمقراطي

2 حزب السلام والازدهار

3 حزب ليبيا الامة

4 حزب شباب الغد

5 الحزب الوطني الوسطي

6_ الحراك الوطني الليبي

7 حزب التجمع الوطني |الليبي

8 حزب التجمع الليبي الديمقراطي

9 حزب امل ليبيا

10 حزب الميثاق الوطني

11 حزب الإصلاح الوطني

12 حزب ليبيا للجميع

13 حزب تحالف القوى الوطنية

14 حزب موطني

15 حزب المستقلين الديمقراطي

16 حزب ليبيا الكرامة

17 حزب الطليعة

18 حزب البركة الليبي

19 حزب المؤتمر الوطني الحر

20 حزب الرابطة الليبي

21 حزب تجمع الصف الوطني

22 حزب الدفاع الليبي

23 حزب الشعلة

24 حزب الاستحقاق

25 حزب العدالة والتقدم

26 حزب التغيير

27 حزب التجمع الوطني لبناء الدولة.

28 حزب الشعب الحر

29 حزب قوى الشعب العامله

30 حزب ليبيا النماء

31 حزب الاجماع الوطني الديمقراطي

32 حزب التجمع الشعبي للاستقرار.

33 حزب الهدى الديمقراطي

34 حزب الجموع

35 حزب الانطلاقة

36 حزب الشعب

37 حزب الحرية والمساواة

38 حزب صدى ليبيا

39 حزب الاتحادي الوطني الفيدرالي

40 حزب الامان

41 حزب القوي الشبابية

42 حزب الدردنيل

43 حزب الوطن

44 حزب الحركة الوطنية الليبية

45- حزب وطننا الديمقراطي

46 - حزب البركة

47 - حزب الثبات الديمقراطي

48- حزب تيار ليبيا الطريق الثالث

49 - حزب الرابطة

50 - حزب ليبيا الوطن

51- حزب ربوع ليبيا

52 حزب السيادة الوطنية

53 الحزب الديمقراطي

54 حزب النور

55 حزب البلاد

56 حزب اليسار الديمقراطي

57 حزب النداء

58 حزب صوت العمال

59 حزب تجمع معا لأجل الوطن

60 حزب تكتل إحياء ليبيا

دولة ليبيا

بيان عدد من الأحزاب السياسية

شهدت الأسابيع الثلاثة الأخيرة أزمات متتالية وبوتيرة متصاعدة، حيث شهدت الأيام الأخيرة أزمة كبيرة في المصرف المركزي ترتب عليها وقف العمليات والخدمات المصرفية بجميع المصارف التجارية، تبعها إيقاف إمدادات النفط والغاز المصاحب لاستخراجه، وقد يصل إلى توقف الغاز الحر إذا ما تم إيقاف تصدير المكثفات، الأمر الذي سيؤدي إلى توقف كامل لإمدادات الغاز لمحطات توليد الكهرباء والتأثير السلبي الكبير على توليد الكهرباء وخدماتها التي تواجه تحديات كبيرة أصلا، وقد سبق ذلك أزمة انقسام حاد داخل مجلس الدولة لم يتعاف بعد من نتائجها وتداعياتها، فضلا عن الأزمة المتفاقمة بين المجلس الرئاسي ومجلس النواب وما ترتب عليها من إجراءات تصعيدية متبادلة، كما شهدت الفترة المذكورة تحشيدا وتحركات مسلحة مكثفة بما في ذلك في اتجاه وبداخل العاصمة طرابلس.

برزت الأزمات المذكورة في فترة زمنية قصيرة جدا، وأنتجت توترا حادا ينذر بعواقب وخيمة تهدد الاستقرار الهش السائد في السنوات الأخيرة.

لقد سئم الليبيون الصراعات العبثية وأصابهم الإحباط الشديد، وأوشك صبرهم على النفاذ، وانعدمت الثقة لديهم وفيما بينهم، وذلك نتيجة عوامل متعددة لعل من بينها تدني أداء المؤسسات العامة وانتشار الفساد وتفاقم الصعوبات الحياتية، وتردي مستوى الحياة والمعيشة لجميع المواطنين وارتفاع مؤشرات الأسعار والفقر والبطالة والتجارب المريرة والأزمات المتفاقمة التي مرت ومازالت تمر بها البلاد ويدفع ثمنها المواطنون، وحالة الانسداد في الأفق السياسي والفشل السياسي المستمر لسنوات طويلة، مما عمق الأزمة خاصة لتكرار التفاوض بين قلة قليلة على صفقات ضيقة تتجاوز مصالح الوطن والمواطنين.

وفي ظل استمرار تصاعد الأزمات والتوترات، واستمرار حالة الإنسداد السياسي، وفي إطار الحرص على معالجة التداعيات الناتجة عن كل ما ذكر بروح وطنية مسؤولة وبحكمة وبعد نظر فإن الأحزاب الموقعة على هذا البيان تؤكد على الأتي:

1. يحذر الموقعون على هذا البيان من خطورة تصعيد الأوضاع الحالية، ويؤكدون على أن حل الأزمة الليبية لن يكون بالسلاح، ولا بالتأزيم المتصاعد، ويدعون كافة الأطراف إلى ضبط النفس، وتجنب استمرار التصعيد، وتجنب التلويح باستخدام القوة والعنف والإبتعاد عن خطاب التحريض والاستفزاز، وتحكيم العقل ولغة الحوار، وتغليب مصلحة الوطن والمواطن، واتخاذ مواقف إيجابية ومسؤولة،

ويجددون تأكيدهم على العمل السلمي بالأدوات السياسية المتاحة مع جميع الشركاء المحليين لبناء الاستقرار والسلام والمحافظة على الوطن وسلامة المواطن.

2. تحذر الأحزاب جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من آثار خطيرة، ستنجم عن استمرار التردي الراهن، وحالة البحث المستمرة عن الحلول لدى من هم أسباب المشاكل وتفاقم الأوضاع وغياب حل حقيقي للأزمة الليبية يتعامل مع أسباب الصراع ويؤسس على مقاربة واضحة لبناء الدولة ، بدلاً من المقاربة المستمرة منذ سنوات طويلة التي تعتمد على إدارة الصراع بالتوجه المتكرر لتشكيل وتقاسم السلطة بين اطراف متربصة وأخرى متشبثة.
3. نتابع بقلق شديد التطورات السياسية والأمنية المتسارعة في البلاد ونشارك أبناء الشعب الليبي قلقهم العميق تجاه المآلات المحتملة للتصعيد الجاري بين الأطراف السياسية المختلفة. وإننا إذ ندعو إلى إنكار الذات وتغليب مصلحة الوطن والمواطن، فإننا نهيب بكافة الأطراف العودة إلى المسار السلمي الذي ما يزال يطمح إليه كل الليبيين، رغم خيبات آمالهم في كثير من الساسة، ومن أولوهم ثقتهم.
4. إن التوتر المستمر في الأوضاع الأمنية، واستمرار حالات التحشيد المسلح، هما ناتج طبيعي عن حالة الإنسداد المستمر، وعدم حصول تقدم في الحل السياسي مما نتج عنه استمرار سلطات الأمر الواقع وغياب السلطات الشرعية المنتخبة.
5. تؤكد الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان أن الحوار السياسي الجاد والمسؤول بين كافة الأطراف الليبية والتعاون المشترك بينها سوف يمكنهم من المساهمة في إيجاد حلول تجنب المزيد من معاناة الشعب الليبي بكافة مكوناته ، وتفتح آفاقا جديدة أمام المواطنين للعيش في دولتهم بأمان وسلام وتؤكد على مشاركة المواطنين في الموافقة على أي اتفاق سياسي وطني من خلال الاستفتاء الشعبي والذي يمثل ضمانة رئيسة لتنفيذ أي اتفاق سياسي ويفتح مسارات جديدة للعيش في سلام واستقرار ورخاء.
6. يذكر الموقعون على هذا البيان بموقفهم الثابت الداعي إلى حوار سياسي شامل يعالج جذور الصراع ويؤسس لدولة حديثة، وفي هذا الصدد تذكر الأحزاب الموقعة على هذا البيان أنها شاركت وعلى مدى ما يزيد عن السنتين مع عدد كبير من الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والشخصيات السياسية والاجتماعية الوطنية المستقلة، في صياغة المبادرة المتعددة المسارات لحل الأزمة السياسية الليبية ومن أهم مخرجاتها وثائق أساسية تطرح للاستفتاء الشعبي ليشارك جميع الليبيين في إبداء رأيهم وتقرير مستقبلهم ليكونوا الضامن الحقيقي لتنفيذ ما يتوافقون عليه، الأمر الذي ينسجم مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن الليبي التي أكدت على أن الحل في ليبيا يجب أن ينبثق من الليبيين ويقوده الليبيون تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي نطلب منها العمل بشكل عاجل بأحكام المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي، والدعوة لحوار سياسي يعالج أسباب الصراع ويؤسس لبناء الدولة، لتفادي ما قد يترتب عن استمرار خخخا لتصعيد والتوتر الراهن ونذكرها بعدم اختزال القرار والحوار السياسي المتعلق بمستقبل

العملية السياسية على سلطات الأمر الواقع التي ثبت فشلها التام على مدى سنوات طويلة في إخراج البلاد من حالة الانسداد والصراع إلى بناء الدولة الحديثة التي ينشدها كل الليبيين.

7. لقد أصبح جليا تآكل شرعية الأجسام التشريعية والتنفيذية الحالية التي فقدت ثقة الشعب نتيجة الآداء غير المنضبط وغير المسؤول والذي تجلى في عدم الالتزام وبشكل متكرر، بالإتفاقات التي يوقعون عليها، فضلا عن تفسير تلك الإتفاقات بشكل انتقائي لتحقيق أغراض لا تتجاوز بالنتيجة استمرار وجودهم بل استدامة ذلك الوجود لأطول فترة ممكنة بغض النظر عن ما ترتب ويترتب عن ذلك من معاناة حياتية يومية تواجه عموم الشعب الليبي في مختلف مناطق ليبيا وفي مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمعيشية. إن ذلك الأداء الردئ والذي صاحبه وعوداً منمقة مستمرة طيلة سنوات المعاناة أدى في النتيجة إلى الانهيار المؤسساتي بشكل عام بحيث وصل التردي في مستوى الحياة والمعيشة إلى مستويات غير مسبوقة .

8. ندعو كافة أبناء الشعب الليبي ونخبه وجميع الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات والمثقفين والإعلاميين وصناع الرأي إلى حراك شعبي منظم وسلمي وحضاري وفعال ومستمر لإسماع صوت الشعب والضغط على الأجسام والشخصيات السياسية لتحمل مسؤولياتها كاملة من خلال مواقف إيجابية واضحة، حيث ثبت أن غياب الضغط الشعبي السلمي شكل انطباعاً خاطئا لدى السلطات القائمة مفاده استسلام المواطنين للوضع الراهن وهو ما أدى إلى تفاقم حالة التردي المستمر والمتسارع في حياة الليبيين ومستوى معيشتهم وعدم الاكثرات بأرواحهم و ممتلكاتهم ومستقبل أجيالهم.

9. يبرز من حين لأخر عبر وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في أوقات حدوث نزاع على إدارة الموارد المالية للدولة وآليات التصرف فيها الحديث عن إدارة دولية للموارد المالية الليبية الأمر الذي يعيد إلى الأذهان تجارب سابقة جربت خلال العقود الماضية بدول أخرى بالمنطقة ولم ينتج عنها إلا الإضرار بمصالح الدولة صاحبة الشأن ومواطنيها ، بل نتج عن ذلك هدرا للموارد وإنفاقها في أوجه لا صلة لها بمصالح الدولة ومواطنيها، هذا فضلاً عما أثير بصددها من حالات الفساد وسوء الإدارة. لذا نحذر وبحزم من أي توجه لتطبيق مثل هذه الأطروحات .

10. تؤكد على ضرورة مشاركة المواطنين الليبيين في الموافقة على أي اتفاق سياسي من خلال الاستفتاء الشعبي الذي يمثل ضمانةً رئيسيةً لتعبير الشعب عن رأيه وتقرير مستقبله وضمانة رئيسيةً لتنفيذ أي اتفاق سياسي مستقبلي، الأمر الذي يعزز المواطنة المتساوية ويرسخ المشاركة بين الليبيين في المسؤولية خاصة في القضايا الأساسية المتعلقة بالخروج من أزمات الحاضر والتأسيس لبناء دولة المستقبل.

صدر بتاريخ الخميس 29 أغسطس 2024 م

الأحزاب الموقعة

1 الحزب المدني الديمقراطي

2 حزب السلام والازدهار

3 حزب التجمع الوطني الليبي

4 حزب امل ليبيا

5 حزب الميثاق الوطني

6 حزب تحالف القوى الوطنية

7 حزب ليبيا للجميع

8 الحزب الوطنى الوسطي

9 حزب شباب الغد

10 حزب نعم ليبيا

11_ حزب الاستحقاق

12 حزب الوطن

13 حزب الطليعة

14 حزب التوافق الوطني

15 حزب الدستور

16 حزب نداء القرضابية

17 حزب الإصلاح الدستوري التقدمي

18 الحزب الديمقراطي

19 حزب العمال

20 حزب صوت العمال

21 حزب التجمع الشعبي للاستقرار

22 _ حزب التيار الوطني الحر

23 حزب الإصلاح والتجديد

24 حزب النهوض الوطني

25 حزب الإجماع الوطني الديمقراطي

26 حزب لبيبا النماء

27 حزب التغيير

28 _ حزب تجمع الصف الوطني

29 حزب الدردنيل

30 الحراك الوطني الليبي

31 حزب السيادة الوطنية

32 تجمع الارادة الوطنية

33 حزب امجاد الوطن

34 حزب الشعب الحر

35 حزب النور

36 حزب ليبيا الامة (الليبو)

37 حزب العمل الوطني

38 حزب البركة الليبي

39 حزب البلاد

التاريخ: 2024/09/10

دولة ليبيا

إلى معالي السيدة/ روز ماري دي كارلو

وكيل الأمين العام للشؤون السياسية

تهديكم الأحزاب والتكتلات السياسية الموقعة أدناه؛ تحيةً طيبة؛ وتعبر لكم عن ترحيبها بحضوركم واللقاء بكم وتؤكد على دعمها لكم في جهود إطلاق عملية سياسية شاملة.

ونطالب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالعمل العاجل بأحكام المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي؛ بالدعوة إلى حوار سياسي شامل يعالج جذور الصراع ويؤسس لدولة مدنية حديثة، وينسجم مع أحكام قـــرار مجلس الأمـــــــن رقم (2702) لسنة 2023 والذي شدد على أهمية إجراء حوار وطني شامل بقيادة وملكية ليبية تيسره الأمم المتحدة وتشرف عليه بعثتها للدعم في ليبيا.

ونعلمكم بأننا عملنا كأحزاب سياسية لما يزيد عن العامين مع عدد من النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والاجتماعية الوطنية المستقلة؛ على صياغة مبادرة متعددة المسارات لحل الأزمة السياسية الليبية - والتي من أهم مخرجاتها أربعة وثائق تطرح في استفتاء عام، ليشارك جميع الليبيين في إبداء رأيهم وتقرير مستقبلهم **وهي كالتالي:**

1. الميثاق الوطني للعيش السلمي المشترك.
2. وثيقة السلام واجراءات بناء الثقة.
3. وثيقة للحكم المحلي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.
4. رؤية توافقية مستقبلية وملامح برنامجها التنفيذي.

ونؤكد على أن أي حوار سياسي ليبي قادم لابد أن تساهم فيه الأحزاب السياسية بشكل أساسي وفعال وعدم الاكتفاء بأطراف الصراع.

ونعتقد جازمين أن المبادرة المرفقة تمثل حلا حقيقيا للأزمة الليبية حيث تتعامل مع أسباب الصراع وتؤسس لمقاربة واضحة لمسار بناء الدولة المدنية الحديثة بليبيا، بدلاً من المقاربة المستمرة منذ سنوات طويلة، التي تعتمد على إدارة الصراع بالتوجه المتكرر لتشكيل وتقاسم السلطة بين أطراف متربصة وأخرى متشبثة بدون أي ارتباط بمسار واضح لبناء الدولة.

وفي الختام ننبه جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من آثار خطيرة، ستنجم عن استمرار التردي الراهن، وحالة البحث المستمرة عن الحلول لدى من هم أسباب المشاكل وتفاقم الأوضاع.

التاريخ: 2024/09/10

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

الأحزاب السياسية الليبية

- **مرفق لكم المبادرة المتعددة المسارات**
- ❖ **الأحزاب الليبية الموقعة على المبادرة**

اسم الحزب	اسم الحزب	اسم الحزب
حزب تحالف القوى الوطنية	حزب المستقلين الديمقراطي	حزب ليبيا النماء
حزب شباب الغد	حزب تجمع الصف الوطني	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة
الحزب الوطني الوسطي	حزب صوت العمال	حزب الدردنيل
حزب السلام والازدهار	حزب التوافق الوطني	حزب صدى ليبيا
الحراك الوطني الليبي	حزب الحركة الوطنية	حزب الإصلاح الوطني
الحزب المدني الديمقراطي	حزب الإصلاح الدستورية التقدمي	حزب القوة الشبابية
حزب ليبيا الامة - الليبو	حزب الاستحقاق	حزب حماة الوطن
حزب ليبيا للجميع	حزب الطليعة	حزب اليسار الديمقراطي
تجمع الارادة الوطنية	حزب النور	حزب المستقبل
حزب الإصلاح والتجديد	حزب الميثاق الوطني	الحزب الليبي التقدمي
حزب الدفاع الليبي	حزب النهوض الوطني	حزب التواصل
حزب السيادة الوطنية	حزب الشعب	حزب التساوي
حزب التجمع الليبي الديمقراطي	حزب الدستور	حزب ليبيا الكرامة
حزب التجمع الوطني الليبي	الحزب الاتحادي الوطني الفدرالي	حزب أمجاد الوطن
حزب امل ليبيا	حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	حزب الوعد
حزب الشعلة	حزب المشروع الوطني	حزب الأمان

التاريخ: 2024/09/10

حزب ليبيا الشاملة	حزب نداء ليبيا	حزب حركة مستقبل ليبيا
حزب الثبات الديمقراطي	حزب ليبيا الوطن	حزب الوحدة
حزب وطننا الديمقراطي	الحزب المدني الاجتماعي	حزب العدالة والتقدم
حزب البركة الليبي	حزب الحكمة	حزب الحرية والمساوة
حزب ربوع ليبيا	حزب ليبيا الطريق الثالث	حزب التيار الوطني الحر
حزب صوت الشعب	حزب الرابطة الليبية	حزب نداء القلم
حزب الجموع	حزب التأسيس والنماء	حزب موطني
حزب العمل الوطني	حزب الهدى الديمقراطي	حزب التعاون الوطني
حزب الشعب الحر	حزب المؤتمر الوطني الحر	حزب نداء القرضابية
حزب النداء	حزب الوطن	حزب تجمع معا من أجل الوطن
حزب ليبيا للتنمية	حزب الاتحاد	حزب الانطلاقة
حزب التفاؤل	حزب التغيير	

التاريخ: 2024/09/10

دولة ليبيا

إلى معالي السيدة/ ستيفاني خوري

نائبة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، القائم بأعمال رئيس البعثة

تهديكم الأحزاب السياسية الليبية الموقعة أدناه؛ تحيةً طيبة؛ وتعبر لكم عن ترحيبها بما جاء في إحاطتكم وبياناتكم الأخيرة من تجديد الالتزام بما تضمنته ولاية البعثة المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2702 لسنة 2023. وتؤكد على دعمها لكم في جهود إطلاق عملية سياسية شاملة.

ونطالب بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالعمل العاجل بأحكام المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي؛ بالدعوة إلى حوار سياسي شامل يعالج جذور الصراع ويؤسس لدولة مدنية حديثة، وينسجم مع أحكام قـــرار مجلس الأمـــــــن رقم (2702) لسنة 2023 والذي شدد على أهمية إجراء حوار وطني شامل بقيادة وملكية ليبية تيسره الأمم المتحدة وتشرف عليه بعثتها للدعم في ليبيا.

ونعلمكم بأننا عملنا كأحزاب سياسية لما يزيد عن العامين مع عدد من النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات السياسية والاجتماعية الوطنية المستقلة؛ على صياغة مبادرة متعددة المسارات لحل الأزمة السياسية الليبية - والتي من أهم مخرجاتها أربعة وثائق تطرح في استفتاء عام، ليشارك جميع الليبيين في إبداء رأيهم وتقرير مستقبلهم **وهي كالتالي:**

1. الميثاق الوطني للعيش السلمي المشترك.
2. وثيقة السلام واجراءات بناء الثقة.
3. وثيقة للحكم المحلي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.
4. رؤية توافقية مستقبلية وملامح برنامجها التنفيذي.

ونؤكد على أن أي حوار سياسي ليبي قادم لابد أن تساهم فيه الأحزاب السياسية بشكل أساسي وفعال وعدم الاكتفاء بأطراف الصراع.

ونعتقد جازمين أن المبادرة المرفقة تمثل حلا حقيقيا للأزمة الليبية حيث تتعامل مع أسباب الصراع وتؤسس لمقاربة واضحة لمسار بناء الدولة المدنية الحديثة بليبيا، بدلاً من المقاربة

التاريخ: 2024/09/10

المستمرة منذ سنوات طويلة، التي تعتمد على إدارة الصراع بالتوجه المتكرر لتشكيل وتقاسم السلطة بين أطراف متربصة وأخرى متشبثة بدون أي ارتباط بمسار واضح لبناء الدولة.

وفي الختام ننبه جميع الأطراف المحلية والإقليمية والدولية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من آثار خطيرة، ستنجم عن استمرار التردي الراهن، وحالة البحث المستمرة عن الحلول لدى من هم أسباب المشاكل وتفاقم الأوضاع.

تقبلوا فائق التقدير والاحترام

الأحزاب السياسية الليبية

- **مرفق لكم المبادرة المتعددة المسارات**

❖ **الأحزاب الليبية الموقعة على المبادرة**

اسم الحزب	اسم الحزب	اسم الحزب
حزب تحالف القوى الوطنية	حزب المستقلين الديمقراطي	حزب ليبيا النماء
حزب شباب الغد	حزب تجمع الصف الوطني	حزب التجمع الوطني لبناء الدولة
الحزب الوطني الوسطي	حزب صوت العمال	حزب الدردنيل
حزب السلام والازدهار	حزب التوافق الوطني	حزب صدى ليبيا
الحراك الوطني الليبي	حزب الحركة الوطنية	حزب الإصلاح الوطني
الحزب المدني الديمقراطي	حزب الإصلاح الدستوري التقدمي	حزب القوة الشبابية
حزب ليبيا الامة – الليبو	حزب الاستحقاق	حزب حماة الوطن
حزب ليبيا للجميع	حزب الطليعة	حزب اليسار الديمقراطي
تجمع الارادة الوطنية	حزب النور	حزب المستقبل
حزب الإصلاح والتجديد	حزب الميثاق الوطني	الحزب الليبي التقدمي
حزب الدفاع الليبي	حزب النهوض الوطني	حزب التواصل
حزب السيادة الوطنية	حزب الشعب	حزب التساوي
حزب التجمع الليبي الديمقراطي	حزب الدستور	حزب ليبيا الكرامة
حزب التجمع الوطني الليبي	الحزب الاتحادي الوطني الفدرالي	حزب أمجاد الوطن

التاريخ: 2024/09/10

حزب امل ليبيا	حزب الاجماع الوطني الديمقراطي	حزب الوعد
حزب الشعلة	حزب المشروع الوطني	حزب الأمان
حزب ليبيا الشاملة	حزب نداء ليبيا	حزب حركة مستقبل ليبيا
حزب الثبات الديمقراطي	حزب ليبيا الوطن	حزب الوحدة
حزب وطننا الديمقراطي	الحزب المدني الاجتماعي	حزب العدالة والتقدم
حزب البركة الليبي	حزب الحكمة	حزب الحرية والمساوة
حزب ربوع ليبيا	حزب ليبيا الطريق الثالث	حزب التيار الوطني الحر
حزب صوت الشعب	حزب الرابطة الليبية	حزب نداء القلم
حزب الجموع	حزب التأسيس والنماء	حزب موطني
حزب العمل الوطني	حزب الهدى الديمقراطي	حزب التعاون الوطني
حزب الشعب الحر	حزب المؤتمر الوطني الحر	حزب نداء القرضابية
حزب النداء	حزب الوطن	حزب تجمع معا من أجل الوطن
حزب ليبيا للتنمية	حزب الاتحاد	حزب الانطلاقة
حزب التفاؤل	حزب التغيير	

دولة ليبيا

إيجاز صحفي لتنسيقية الأحزاب السياسية

بدعوة كريمة من الحزب المدني الديمقراطي، عقدت أحزاب التنسيقية اجتماعها العادي في مدينة بنغازي بتاريخ 2024/11/07م وعكفت على مناقشة وتقويم عملها، ومعدلات أدائها، خلال المرحلة الماضية وإسهاماتها في متابعة ورصد مشهد الأزمة والانسداد السياسي الذي يعيشه، وما تبعه من تداعيات أضرَّت بالوطن وبالمواطن، وعبثت ب موارده وشكَّلت خطراً على كيان الدولة الليبية ونسيجها الاجتماعي.

وتدرك الأحزاب السياسية أن الحلول التي صُنعت خارج حدود الوطن وركَّزت على تقاسم السلطة، وتجاهلت عوامل الأزمة والصراع، وغيَّبت المواطن صاحب المصلحة الحقيقية، قد ثبت فشلها بل فاقمت من تردي الأوضاع الاقتصادية والأمنية، ووفَّرت مناخاً لتدخل قوى خارجية، تآكلت بسببها سيادة الدولة الليبية.

ونؤكد في هذا السياق، وكما ذكَرنا ونبهنا مرارا، أن استمرار إدارة البلاد بسلطات سياسية للأمر الواقع، يقود – دون شك –نحو مزيد من التأزم، ويوفِّر مناخاً لعودة دائرة العنف والصراع، ويغلق الأبواب أمام القوي الوطنية ويقوض جهدها الصادق؛ لإنتاج حل وطني راسخ للأزمة، ويعزز من سيطرة القوى الأجنبية على القرار السيادي، وينزلق نحو الانقسام المفزع.

وهنا نعرب عن قلقنا المتزايد بشأن القصور الواضح الذي يصاحب إدارة بعثة الأمم المتحدة، التي تجتر خطوات سابقيها ، وتقتفي آثارها التي قادت إلى الفشل، وما تعيشه من ضبابية في الرؤية. وغياب أي مبادرات تتجاوز حالة الانسداد السياسي الحالي، وعدم الإنصات للمبادرات، التي لم تتوقف عن تقديمها القوى الوطنية.

ونحن نعلن دون تردد التزامنا بعملنا الوطني، والاعتماد على حاضنتنا الاجتماعية ودعمها، في سعينا لإنتاج حل متعدد المسارات لهذه الأزمة، تمَّ إنجازه بحوار مطوَّل بين القوى الوطنية في جميع أنحاء الوطن، والمرتكزة أساساً على إعادة بناء الثقة بين أبناء الشعب الليبي، والاحتكام لميثاق وطني يعزز من العيش المشترك، والمواطنة المتساوية، وبناء حكم محلي شامل يمنح المواطن الليبي حقه في إدارة شؤونه واختيار أجهزة حكمه، وتقرير أولويات خدماته والتصرف في موارده.

لقد أصبحت المبادرة المتعددة المسارات، ملكا لجميع الليبيين، وأن تجاهلها يشكّل استمراراً وتعميقاً للأزمة. في وقت تسعي فيه سلطات سياسية للأمر الواقع، بدعم من قوي أجنبية، إلى الحفاظ على الوضع الراهن دون تقدير دقيق لتداعيات ذلك على الوطن.

إن الدعوة موجهة لكل الساعين الجادين لإنقاذ الوطن، لتبني هذه المبادرة والانضمام لحوار وطني تخضع نتائجه لاستفتاء عام، يحقق الاستقرار ويقود لاستعادة الدولة وشرعية مؤسساتها الحاكمة.

حفظ الله ليبيا

تنسيقية الأحزاب السياسي

بنغازي: 2024/11/07م

دولة ليبيا

حول مقال سيادة النائب
د. عبد السلام نصية المنشور بتاريخ: 18-11-2024
تحت عنوان "حضرت الديمقراطية وغابت الأحزاب"

السيد النائب الدكتور عبد السلام نصية من الشخصيات السياسية القليلة التي إنتخبت وأستمرت في العمل النيابي التشريعي منذ إنتخابات المؤتمر الوطني في 07-07-2012 ثم فاز مرة أخرى في انتخابات مجلس النواب في 25-06-2014، وبالتالي لسيادة النائب نصية خبرة طويلة نسبياً ومميزة في العمل النيابي بليبيا، وخلال مسيرته الطويلة كانت له مواقف وطنية تحسب له، وهو أيضا من النواب الذين لديهم حضور إعلامي من خلال نشر المقالات والأدلاء بالتصريحات والظهور الإعلامي.

لذا كان لزاماً التوضيح والرد على ما تناوله السيد الدكتور/ نصية في مقاله المشار إليه بغرض عدم الاكتفاء بتوصيف الحال، على النحو الذي جاء عليه المقال، وإنما بمناقشة الأسباب واقتراح الحلول حتى يكون الحوار موضوعيا وإيجابياً ومنتجا خاصة مع شخصية مسؤولة، لمعالجة القصور وفيما يلي التوضيح:

1. نود أن نصحح ما ذهب إليه سيادة النائب في مقاله بأن الأحزاب وتكتلاتها الحزبية لم تخض غمار تجربة الانتخابات البلدية، ونشير إلى أن عدداً من الأحزاب قد شارك وأعد قوائم أو شارك في قوائم أو دعم قوائم في الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً، كما دخل عدد من أعضاء الأحزاب في المنافسة الفردية بالانتخابات البلدية، ونذكر السيد النائب بأن تشريعات الانتخابات الخاصة بالبلديات الصادرة عن السلطة التشريعية لم تذكر الأحزاب مطلقا ولم تحدد نسبة للأحزاب السياسية حتى تعلن الأحزاب عن قوائمها الحزبية وأفرادها المترشحين.
2. أشار السيد النائب في مقاله إلى الحضور النسائي وذوي الإعاقة الجسدية وهو نتيجة طبيعة لنظام الحصص (الكوتا) للمرأة وذوي الإعاقة، ذلك النظام لم يقره مجلس النواب لتخصيص نسبة ملزمة للأحزاب في التشريعات المنظمة للانتخابات البلدية.
3. تجدر الإشارة والتذكير بأن ترسيخ وتطوير العمل السياسي الحزبي هو من المسؤوليات الرئيسية لسلطات ومؤسسات الدولة وهو ما جاء في المادة الرابعة من الإعلان

الدستوري التي تنص: "تعمل الدولة على إقامة نظام سياسي ديمقراطي مبني على التعددية السياسية والحزبية، وذلك بهدف التداول السلمي الديمقراطي للسلطة."

4. إن الاكتفاء بتوصيف الوضع كما جاء في المقال (وبشكل غير دقيق) دون البحث في الأسباب لتشخيص الوضع وعلاجه، هو عمل أقرب للإثارة العامة منه للعمل الموضوعي الذي يبحث عن تطوير الحياة السياسية الليبية وتطبيق أحكام المادة الرابعة من الإعلان الدستوري، وهو ما نتوقعه من سيادة النائب. كما نذكر سيادة النائب بأن المادة (20) من قانون الأحزاب رقم (29) لسنة (2012) ألزمت أحكامها السلطتين التشريعية والتنفيذية بحسب اختصاصهما بضمان الدعم المالي للأحزاب السياسية من خلال الميزانية العامة للدولة، وتجدر الإشارة على أنه بالرغم من صدور قانون الأحزاب منذ أكثر من (12) سنة وعلى الرغم من صدور قوانين الميزانية بشكل سنوي وإقرار ترتيبات مالية في سنوات أخرى خلال الفترة المذكورة، وهو ما ترتب عليه تخصيص وإنفاق ما يقدر بحوالي تريليون دينارا ليبيا (ألف مليار دينارا ليبيا) من الميزانية العامة خلال الفترة، إلا أن السلطات التشريعية والتنفيذية المعنية لم تخصص درهما واحداً للأحزاب السياسية طيلة الفترة وهي بذلك لم تلتزم بتطبيق أحكام المادة 20 من قانون تنظيم الأحزاب السياسية الليبية المشار إليه وأحكام المادة الرابعة من الإعلان الدستوري .

5. ينتقد سيادة النائب في مقاله ضعف تأثير الأحزاب في المجتمع وضعف أدائها، وكان قد ردد ذلك في تصريحات صحفية سابقة، ويبدو أنه لم ينتبه إلى مسؤولية وواجبات مجلس النواب في تعزيز دور الأحزاب السياسية وفق أحكام المادة الرابعة من الإعلان الدستوري.

6. إن الحياة الحزبية حديثة في ليبيا حيث لم تُكن هناك حياة حزبية منذ الاستقلال، فقد تم تجميد عمل الأحزاب منذ الأسابيع الأولى بعد الاستقلال مباشرة، ثم حلت الأحزاب، وتم تجريمها وتخوين عملها في مراحل لاحقة، ولم ترجع الأحزاب في ليبيا إلا بعد صدور القانون رقم (29) لسنة (2012) تأسيسا على أحكام المادة الرابعة من الإعلان الدستوري المشار إليها سلفاً.

7. لعل من أسباب ضعف أداء وتأثير الأحزاب السياسية الليبية هو تجميد التداول السلمي على السلطة والانتخابات في ليبيا، والتي لا يخفى على أي متابع محايد، مدى مسؤولية كافة السلطات التشريعية والتنفيذية القائمة على ذلك الوضع واستمراره.

8. مما تقدم يتضح أن لمجلس النواب الكثير من العمل الجاد للقيام به من واجبات لتنفيذ أحكام المادة الرابعة من الإعلان الدستوري وتنفيذ أحكام قانون تنظيم الأحزاب السياسية المشار إليهما، وهو ما يمكن توقعه من السادة أعضاء البرلمان، وعدم اكتفائهم بوصف الحال الذي قد يرجع جزء كبير منه لمحصلة عدم قيام السلطات التشريعية والتنفيذية بواجباتها وفق ما أوضحنا.
9. نثمن اهتمام النائب الدكتور/ عبد السلام نصية بالأحزاب السياسية، ونأمل أن يسهم بصفته ومكانته في دعم العمل السياسي الحزبي، لكي يصل إلى مستوى الطموحات والتوقعات، وندعوه وزملائه للانفتاح بشكل أكبر على الأحزاب السياسية من خلال مشاركتها في بحث و مناقشة القضايا التي تهم حاضر ومستقبل ليبيا وأجيالها، ومشروعات القوانين قبل صدورها، والتفاعل الإيجابي مع ما طرحته الأحزاب من مشروعات للقوانين (تجاوز عددهم خمسة مشروعات للقوانين) كانت سلمت في مناسبات سابقة للسيد رئيس مجلس النواب خلال السنتين الماضيتين ولكنها لم تحظ بأي مناقشة في المجلس حتى الآن.
10. نؤكد أن الأحزاب هي نواة الحياة السياسية وأن بنائها وتنميتها هي مسؤولية جماعية خاصة وانها تعمل في بيئة غير محابية للحالة الحزبية، لعوامل متعددة من بينها غياب الإرث التاريخي والوعي الجمعي بدورها وأهميتها والنظرة السلبية لها وتوجسات السلطة وأدواتها الأمنية منها، مما يجعل بناء وتنمية الحالة الحزبية في ليبيا مسؤولية جماعية تقودها السلطات الرسمية بشكل إيجابي.

(29)

دولة ليبيا

معالي نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، القائم بأعمال رئيس البعثة
السيدة المحترمة / ستيفاني خوري
15/ ديسمبر2024م

تحية طيبة وبعد،

تتوجه إليكم تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية المذكورة أدناه بتحية صادقة، وتُعرب عن ترحيبها بما ورد في لقائكم مع التكتلات الحزبية بمدينة بنغازي يوم الإثنين الموافق 9 ديسمبر والآخر بمدينة طرابلس يوم السبت الموافق 14 ديسمبر 2024م ، الذي أكدتم فيه على أهمية دور الأحزاب السياسية والالتزام بالبدء في طرح عملية سياسية ، تستهل مرحلة تغيير شاملة، تبدأ بلجنة فنية تنظر إلى كل العراقيل التي حالت دون إجراء انتخابات بليبيا، وكذلك تهدف إلى توحيد المؤسسات مما يسهل إجراء انتخابات على قاعدة دستورية صلبة ، وقوانين تُرصد فيها كل العراقيل التي كانت سداً دون تطبيقها بالسابق.

لهذا وكتنسيقية أحزاب والتكتلات السياسية الليبية، نؤكد دعمنا الكامل لجهودكم الرامية إلى إطلاق عملية سياسية شاملة، تهدف إلى خروج ليبيا من هذا الانسداد السياسي الذي طال أمده ، وتحول دون الرجوع إلى إدارة الصراع من جديد بل الذهاب إلى البدء في تأسيس الدولة الليبية.

كذلك نرى جميعنا بتنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية، أنه من الضروري أن يكون هنالك إطار زمني لأي عملية سياسية ليبية، من خلال اللجنة الفنية ولجنة الحوار المتزامنتين والحكومة القادمة، وبضوابط محكمة وفى مكان واحد على غرار كامب ديفيد واتفاق الطائف وندرك تماما أن ليبيا لا تحتمل رفاهية الوقت ، حتى لا يحدث مثل ما حدث طيلة 14 سنة الماضية.

ونحذّر من أن التأخير في إيجاد حكومة موحدة في وقت قريب ومتزامن مع انطلاق العملية السياسية وبعد انتهاء اللجنة الفنية من إعداد تقريرها وتوصيتها ، قد يزيد من تأزم المسألة الليبية وتعقيدها .. لذا من المهم والملح ، البدء في إنتاج حكومة جديدة موحدة من خلال لجنة حوار مصغرة ومتزامنة مع اللجنة الفنية، تهدف إلى تطبيق توصيات اللجنة الفنية والبدء في توحيد المؤسسات ،وتمنع أي انهيار اقتصادي بليبيا، وتدعم مصرف ليبيا المركزي، بأن يظل موحداً، ويعمل بجدية من أجل فلت كل المختنقات الاقتصادية بليبيا.

كذلك نقترح عليكم ومن الضروري أن تكون هنالك عقوبات للمعرقلين المحليين والدوليين عبر قرارات مجلس الأمن وهي الوسيلة الأهم في ردع هؤلاء المعرقلين، مما سيفتح آفاقاً جديدة؛ لإنجاح العملية السياسية المرتقبة من جانبكم.

لقد أصبح جليًا أن شرعية الأجسام التشريعية والتنفيذية الحالية قد تآكلت، وأنها فقدت ثقة الشعب بسبب الأداء غير المنضبط، وغير المسؤول الذي تجسد مرارًا في عدم الالتزام بالاتفاقات التي أبرمتها. علاوةً على ذلك، قامت هذه الأجسام بتفسير الاتفاقات بشكل انتقائي لتحقيق أهداف ضيقة، تسعى إلى إبقائها في السلطة لأطول فترة ممكنة، ما أدى إلى انهيار المؤسسات الوطنية وزيادة معاناة الشعب الليبي في مختلف المناطق إن الأداء المتردي، الذي صاحبه وعود زائفة على مدار سنوات طويلة، أدى إلى ارتفاع معدلات الفساد والتلاعب بالاقتصاد الليبي إلى مستويات غير مسبوقة.

وهنا نذكّر بأننا ، كتنسيقية أحزاب وتكتلات سياسية ليبية ، عملنا على مدى أكثر من عامين، بالتعاون مع منظمة صناع السلام وعديد من مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والشخصيات الوطنية المستقلة، على صياغة مبادرة متعددة المسارات لحل الأزمة الليبية (مرفق نسخة من المبادرة). وقد أسفرت هذه الجهود عن إعداد مسودات لأربع وثائق (مرفق نسخ منها مع هذه الرسالة) ، نرى ضرورة

طرحها في استفتاء عام يشارك فيه جميع الليبيين ليكونوا الضامن الحقيقي لتنفيذ ما يتم التوافق عليه.

الوثائق المقترحة هي:

أ. الميثاق الوطنـــــي - وهو وثيقة تضع أسس العيش السلمي المشترك بين الليبيين.

ب. الرؤية المســتقبلية - وهي رؤية توافقية تعكس طموحات الليبيين في مســتقبل آمن ومســتقر ومزدهر، وتحدد مرتكزات برنامجها التنفيذي.

ج. الحكم المحلـــي - وهي وثيقة للحكم المحلي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة تنهي مركزية السلطة وتعزز المواطنة المتساوية من خلال المشاركة الفعلية في الحكم والمسؤولية بين جميع الليبيين.

د. اتفاق الســـــلام - وهي وثيقة لإحلال السلام ولتعزيز إجراءات بناء الثقة بين أطراف الصراع، توازن بين الحوافز والضــمانـات والعقوبـات وهي تحـت الإنجـاز وســتكون لـديكم قبـل نهـايـة 2024م بعون الله **نعتقد** أن هذه المبادرة متعددة المســارات، التي جاءت نتيجة جهود ليبية، تمثل حلاً حقيقياً للأزمة الليبية، حيث تعالج أسـباب الصـراع وتؤسـس لمقاربة واضـحة لبناء الدولة المدنية الحديثة في ليبيا، بدلاً من النهج المتَّبع منذ سـنوات طويلة، الذي يركّز على إدارة الصـراع من خلال تشـكيل وتقاسـم السـلطة بين أطراف متصـارعة، دون ارتباط بمسـار واضـح لبناء الدولة. كما أنها تتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن الليبي، وتحديداً القرار رقم (2015\2259) بشأن اعتماد الاتفاق الســياســي في ديســمبر 2015، والقرارات أرقام (2020\2510) و(2022\2656) و (2023\2702) التي تؤكد على أهمية إجراء حوار وطني شــامل بقيادة ليبية وتحت إشــراف الأمم المتحدة.

ختاماً ... نؤكد دعمنا للعملية السياسة التي ستطلقها ، بعثة الأمم المتحدة بليبيا ، كما نؤكد على ضرورة مشاركة الأحزاب السياسية لما لديها من الخبرات والقيادات القادرة على المشاركة، وقيادة المرحلة القادمة وفي إنجاح هذه العملية السياسية والعمل سوياً معكم لإنقاذ ليبيا والذهاب الى استقرار دائم لليبيا وللمنطقة ولدول الجوار كافة ، ومنع أي صراع مسلح سيؤدي إلى تشظي ليبيا وجيرانها . مرة أخري نشكركم جزيل الشكر على تواصلكم مع الأحزاب الليبية، ورغبتكم بأن تشارك الأحزاب ويكون لها دور في العملية السياسية القادمة .

وتفضلوا بالقبول مع فائق التقدير والاحترام

تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية وهي:

1. حزب تحالف القوى الوطنية.
2. حزب شباب الغد.
3. الحزب الوطني الوسطي.
4. حزب السلام والازدهار
5. الحراك الوطني الليبي.
6. الحزب المدني الديمقراطي.
7. حزب ليبيا الأمة - الليبو.
8. حزب ليبيا للجميع.
9. تجمع الإرادة الوطنية.
10. الحزب الاتحادي الوطني.
11. حزب الحركة الوطنية

د. ناجي بركات

منسق تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية

(30)

دولة ليبيا

بيان رقم 1 لسنة 2025م حول ملابسات انتخاب سيدة عميدا لبلدية

نتابع في تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية ما تم تداوله إعلاميا حول ضغوط تتعرض لها السـيدة الزائرة المقطوف التي انتخبت في عملية ديمقراطية شـفافة، عميدا لبلدية زلطن، الأمر الذي يعد انتهاكاً صـارخاً للتشـريعات الوطنية النافذة والاتفاقيات الدولية التي تعد ليبيا طرفاً فيها، ويعد أيضاً إخلالاً بمبدأ الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة.

وإننا في تنسـيقية الأحزاب والتكتلات السـياسـية الليبية نعتقد أننا نعبر عن ضـمير المواطنين المؤمنين بالخيار الديمقراطي في كل أنحاء الوطن، الذي يجعل تولي المناصـب القيادية لا يتم ولا يعترف به إلا إذا تم عبر الاختيار الديمقراطي الحر، من خلال انتخابات عامة، تتم بتنظيم وتحت إشـراف المفوضـية الوطنية للانتخابات. وإننا بهذا لا نتخذ هذا الموقف تأييدا أو انحيازاً إلى السـيدة الزائرة خاصة، ولكننا نتخذه من واقع إيماننا الراسخ بأن الدولة المدنية التي نحلم بها، ونعمل على بلوغها، لا تقوم إلا عبر الاختيار الديمقراطي الحر، الذي يعبر عن رأي وإرادة وموقف أغلبية المواطنين.

الموقعون على هذا البيان:

- **الحزب المدني الديمقراطي**
- **حزب تحالف القوي الوطنية**
- **حزب ليبيا للجميع**
- **حزب السلام والازدهار**
- **حزب شباب الغد**
- **الحزب الوطني الوسطي**
- **الحزب الاتحادي الوطني**
- **تجمع الإرادة الوطنية**

تاريخ البيان: 8 يناير 2025م

دولة ليبيا

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن التطورات الأخيرة

إذ تعود تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية لتؤكد على موقفها الثابت والمبدئي بشأن القضية الفلسطينية، والذي أكدته في بيانها السابق بتاريخ 31 اغسطس 2023، فإنها تتابع بقلق بالغ التطورات الأخيرة المتعلقة بتصريحات السيدة نجلاء المنقوش وزيرة الخارجية والتعاون الدولي بحكومة الوحدة الوطنية، خلال اللقاء التلفزيوني الذي تم بثه على منصة الجزيرة 360 بتاريخ 7 يناير 2025 م، حيث أكدت فيه لقائها مع وزير خارجية الكيان الإسرائيلي، القوة القائمة بالاحتلال في الأراضي الفلسطينية، كما أكدت أن ذلك تم وفقاً للترتيبات التي قامت بها حكومة الوحدة الوطنية برئاسة السيد عبدالحميد الدبيبة.

وفي هذا السياق، فإن التنسيقية تؤكد على ما يلي:

أولا : تؤكد التنسيقية مجدداً إدانتها واستنكارها الشديدين لأي شكل من أشكال اللقاءات والتواصلات مع الكيان الإسرائيلي، بغض النظر عن من قام أو يقوم به، باعتباره تعديًا سافرًا على القيم والمبادئ والثوابت الوطنية للشعب الليبي، وكذلك تعد جُرمًا تعاقب عليه التشريعات الوطنية النافذة.

ثانيا: تطالب التنسيقية مجددا السيد النائب العام بالتحقيق العاجل والشامل في هذه الواقعة وأي وقائع أخرى في ذات السياق، وتطبيق القانون على جميع المتورطين، بما في ذلك المسؤولين الحكوميين، وذلك استناداً إلى التشريعات الوطنية ذات الصلة، ولا سيما القانون رقم 62 لسنة 1957.

ثالثا: تؤكد التنسيقية على حق الشعب الليبي في التعبير السلمي عن رفضه لهذه الممارسات، وتدعو الأجهزة الأمنية إلى إحترام هذا الحق وضمان سلامة المتظاهرين. كما تدعو المتظاهرين إلى الحفاظ على سلمية الاحتجاجات وعدم التورط في أي أعمال تخريبية.

رابعا: تذكر التنسيقية كافة السلطات المحلية أن المشروعية تكتسب من الداخل وليس من الخارج، ومصدرها الشعب الليبي، وتنوه على المجموعة الدولية بعدم استغلال حالة الهشاشة التي تمر بها ليبيا في ظروفها الراهنة لتمرير سياسات تخالف رغبة وتطلعات الليبيين.

خامسا: إن توحيد الجهود والمواقف الوطنية عبر الانخراط في عملية سياسية شاملة تشارك فيها كل الأحزاب والقوى السياسية والوطنية، حتى تُفضي إلى اعتماد خارطة طريق لبناء الدولة وحل أسباب الصراع وفق وثائق تأسيسية للعيش المشترك والرؤية المستقبلية والحكم المحلي وبناء السلام والثقة ، بالإضافة إلى وضع قوانين إنتخابية وتشكيل سلطة تنفيذية جديدة بصلاحيات وإطار زمني محددين، وتكون مهمتها الرئيسية إجراء وإتمام الانتخابات العامة، أصبح ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى.

ختاماً، تؤكد التنسيقية على ضرورة تضافر الجهود الوطنية لمواجهة هذه التحديات وحماية مصالح الوطن والشعب. كما تدعو كافة القوى السياسية والمجتمعية إلى التوحد حول القضايا الوطنية والعمل من أجل مستقبل أفضل لليبيا.

تنسيقية الاحزاب والتكتلات السياسية الليبية.

صدر بتاريخ 12 يناير 2025م

- **حزب ليبيا للجميع .**
- **حزب السلام والازدهار .**
- **الحزب المدني الدمقراطي .**
- **حزب تحالف القوي الوطنية .**
- **الحزب الوطني الوسطي .**
- **حزب ليبيا الأمة الليبو .**
- **حزب الوطني الاتحادي .**
- **حزب شباب الغد .**
- **تجمع الإرادة الوطنية.**

دولة ليبيا

بيان بشأن التقارير حول أعمال التعذيب بالسجون الليبية

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بقلق بالغ التقارير المتداولة في وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن ممارسات التعذيب بحق المعتقلين والموقوفين في السجون الليبية، سواء على خلفية قضايا رأي عام أو جنائية مدنية وعسكرية.

وإذ تُعرب التنسيقية عن استنكارها الشديد لهذه الممارسات التي تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان والقانون الوطني والدولي، فإنها تؤكد على النقاط التالية:

1. إن ممارسة التعذيب الجسدي والنفسي بحق السجناء، بهدف إلحاق الألم أو إنتزاع الإعترافات، يُعد إنتهاكاً جسيماً لأحكام التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية، ويمثل جرائم يعاقب عليها القانون الوطني، والإنساني والدولي.
2. إن الحق في السلامة البدنية والنفسية، وصون الكرامة الإنسانية، يمثلان حقوقاً أساسية غير قابلة للتنازل أو التذرع بأي ظرف إستثنائي (**حالة حرب، تهديد أمني، أو عدم إستقرار سياسي**)، لتبرير ممارسات التعذيب.
3. تطالب التنسيقية السلطات الرسمية الأمنية منها والقضائية، بإتخاذ الإجراءات الفورية لإنهاء جميع أشكال التعذيب أو سوء المعاملة في السجون الليبية، كما تدعو إلى فتح تحقيقات مستقلة، نزيهة وعاجلة، في جميع الإدعاءات المتعلقة بممارسات التعذيب، وضمان محاسبة كل المتورطين فيها بغض النظر عن مناصبهم أو إنتماءاتهم.
4. إن التهاون في محاسبة مرتكبي هذه الجرائم من أي طرف كان - **سواء من التشكيلات المسلحة أو منتسبي الأجهزة الأمنية والعسكرية** - يمثل تقويضاً خطيراً لجهود إعادة بناء الدولة، لذا تحمل التنسيقية السلطات الرسمية المسؤولية الكاملة عن هذه الإنتهاكات، وتدعوها لإتخاذ إجراءات فورية، شفافة ومُعلنة، لضمان عدم تكرار مثل هذه الممارسات مستقبلاً.
5. تؤكد التنسيقية على أهمية العمل على بناء قدرات العاملين في الأجهزة الشرطية والأمنية والعسكرية من خلال برامج تدريبية متخصصة في مجال حقوق الإنسان لضمان التعامل مع المعتقلين وفق المعايير القانونية والإنسانية الدولية.

صدر بتاريخ 18 يناير 2025م

- الحزب المدني الديمقراطي
- حزب السلام والازدهار
- حزب ليبيا للجميع
- حزب تحالف القوي الوطنية
- حزب شباب الغد
- الحزب الوطني الوسطي
- الحزب الاتحادي الوطني
- حزب ليبيا الامة
- تجمع الإرادة الوطنية

17فبراير، 2025 | بيان تحية وإشادة بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة لثورة 17 فبراير 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الشعب الليبي العظيم

إنها مناسبة تستحق التأمل والتفكير ؛ فقبل أربعة عشر عاما، انطلقت ثورة الشعب الليبي في وجه الطغيان والظلم والفساد، ورسمت ملامح جديدة لحلم الحرية والكرامة. ثورة جمتدتها الجموع التي ملأت الساحات وعززتها التضحيات وتجلت فيها عراقة وأصالة ووحدة النسيج الاجتماعي العبقري لهذا البلد. ثورة أضاءها الليبيون بنضالهم ليمهدوا الطريق بكفاحهم نحو مستقبل أفضل مقدمين قوافل من الشهداء والجرحى الذين سخَّروا أرواحهم من أجل ليبيا حرة، مستقلة، ومزدهرة.

نستذكر معا تلك اللحظات التاريخية التي استجمع فيها الشعب قواه، ونبذ الخلافات، وتوحد حول هدف سام هو التحرر من الاستبداد والتخلف. لقد كانت ثورة فبراير تجسيدًا لإرادة شعب طالب بالتغيير، وارتفع وتجاوب في أرجاء الوطن ، صوت كل ليبي يتوق إلى حياة كريمة، إلى ديمقراطية حقيقية، وإلى تنمية شاملة ومستدامة تستجيب لطموحات كل فئات ومكونات الشعب الليبي.

اليوم، نقف في هذه الذكرى الرابعة عشرة لنؤكد على أننا رغم التحديات والصعوبات التي واجهتنا، وبالرغم من المكائد والمؤامرات ، ومن أعمال الإرهاب وانتشار السلاح وضياع هيبة الدولة وهدر مواردها ونهبها لن نتخلى عن أحلامنا وطموحاتنا التي رسمها شهداء هذه الثورة ومنضاليها لبناء دولة المؤسسات والقانون. إن الشعب الليبي لا يزال يعلق آماله على النجاح في الانتقال السياسي السلمي نحو الديمقراطية والنهوض بليبيا، ويريد أن يراها تتمخض عن إعادة التأسيس بما يحقق الأمن والاستقرار، وينهض بالاقتصاد، ويعزز العدالة الاجتماعي لكافة أبناء الشعب الليبي. كما نؤكد على أهمية التمسك بالآليات الديمقراطية والدعوة إلى حوار شامل يضمن مشاركة جميع الأطراف ويسهم في إنهاء الانقسام. فلا نجاح دون تلاحم بين مكونات المجتمع، ولنبادر جميعًا إلى العمل على تهيئة بيئة مواتية للتسامح والتفاهم وبناء الثقة بين جميع أطياف الشعب الليبي. رغم كل المعوقات، يبقى الأمل قائما في الشباب الليبي الذي يمثل طاقة التغيير، والعنصر الفاعل في الدفع نحو التقدم فلنستثمر في تطوير قدرات الشباب ونتيح لهم الفرصة لبناء غدٍ أفضل.

إن ليبيا تســـتحق منا التضـــحية والإخلاص والعمل، فلنجعل من ذكراها المحورية، ملهماً لنا لنترفع عن الصـغائر والمناكفات، ونسـمو فوق الصـراعات والخلافات. ونسـتحضـر البطولات والتضحيات؛ لتكون حافزًا لتحقيق الأمال والطموحات. في بناء وطن يسوده الأمن والاستقرار، ويحقق الازدهار لجميع أبنائه، ولن يكون ذلك بالتمني ولا بالاعتماد على الغير، ولكن بالعمل الجاد وبالتخلص من ريعية الدولة وثقافة الغنيمة والغلبة والمركزية المفرطة في الحكم والقرار والإدارة، وفي نبذ العنف والفساد واخراج القوات الأجنبية من علي تراب الوطن. نشد على أياديكم جميعا، ونبارك كل جهد مخلص ونزيه يستهدف البناء والإعمار ويعزّز الاستقرار. ونؤكد التزامنا بالعمل من أجل ليبيا الجديدة، دولة التداول الســـلمي للســـلطة دولة موحدة ودولة تضمن

الحرية والكرامة والعزة لكل فرد من أبنائها.

عاشت ليبيا حرة، عزيزة ومستقرة. المجد والخلود للشهداء الأبرار.

((تنسيقية الاحزاب السياسية))

الأحزاب الموقعة:

1. الحزب المدني الديمقراطي
2. حزب تحالف القوي الوطنية
3. حزب السلام والازدهار
4. حزب شباب الغد
5. الحزب الوطني الوسطي
6. تجمع الإرادة الوطنية
7. حزب ليبيا للجميع
8. حزب الحركة الوطنية
9. حزب الاتحادي الوطني
10. حزب ليبيا الامة

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية
بشأن احترام التنوع الثقافي في ليبيا

ونحن نحتفل بحلول الذكرى الرابعة عشـــرة لثورة الســـابع عشـــر من فبراير التي نادت بالعدالة والمواطنة المتســـاوية في الحقوق، ودولة القانون والمؤســـســـات تحت راية الاســـتقلال التي ارتضاها الآباء المؤسسين. إلا أننا وأمام حالة الفوضى والانقسام التي تعيشها البلاد اليوم وفي ظل الغياب الفعلي لسلطات الدولة، وغياب الالتزام الصارم بتنفيذ تشريعاتها والتراجع المستمر في هيبة وفاعلية مؤسساتها، حتى أصبحنا أمام واقع يتلاشى فيه مفهوم الدولة ويخبو فيه وهج قيم الوحدة الوطنية، ويئن فيه المواطن تحت وطأة الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة حتى في أبســـط حقوق المواطنة ومن بين ذلك الحق في التعبير عن فرحتهم بعيد الثورة. كل هذه التجاوزات تهدد المجتمع الليبي كيانا ودولة بشبح التقسيم والتشتت بل والتصادم والاقتتال.

إن ما حدث خلال الأيام الأخيرة اثناء الاحتفالات بذكرى ثورة 17 فبراير المجيدة، من اعتداء فئة من المحســـوبين رســـمياً على وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية على مواطنين مدنيين وترويعهم، والمســـاس برمز ثقافي معتبر عند الليبيين عموما وطيف أصـــيل من النســـيج الاجتماعي الليبي خصوصا (العلم الثقافي الأمازيغي)، الذي هو جزء من الاعتزاز بالهوية الليبية الجامعة. ونشـر ذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بقصد الازدراء وبشكل عنصري، هو حدث مؤسف ويمس بشكل خطير بالسلم الأهلي الليبي، ومن هنا يتوجب التحرك السريع من قبل المجلس الرئاسي والحكومة باتخاذ إجراءات حاسمة لتلافي آثاره السلبية ومنع تكراره، وخاصة عندما يحدث أمام جهة مسؤولة على ضبط الأمن ومهمتها منع مثل هذه الأفعال المشينة. إن تقاعس السلطة المسؤولة والمتمثلة في المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية ووزارة الداخلية بهذه الحكومة في القيام بمســـؤولياتها تجاه هذه الجريمة القانونية والاجتماعية النكراء، خاصة وأنها لم تكن المرة الأولى، من شأنه تعقيد المشهد وزيادة الاحتقان وإلحاق ضرر جسيم بالنسيج الاجتماعي الليبي، ومحاولة لضرب الهوية الليبية الجامعة وتشتيتها.

وبناء على ذلك تطالب تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بما يلي:

1. إن الهوية الليبية جامعة لكل مكونات المجتمع بتنوعها، ويعد موروثها التاريخي الحضـــاري والثقافي واللغوي والاجتماعي المتعدد رصيداً مشتركاً لكل الليبيين يجب الاعتزاز به والمحافظة عليه .
2. ضـرورة التحقيق في الواقعة وتقديم المسـؤولين عن هذه الأفعال إلى العدالة ومعاقبتهم بما تنص عليه التشريعات الليبية النافذة.
3. من حق كل مكوّن ثقافي الاعتزاز بخصوصيته والتعبير عن ثوابت هويته بعيدا عن أي توجهات عنصرية أو ميز عرقي يؤدي إلى تفتيت المجتمع، ويضر بانضوائه تحت راية وطنية موحدة.

4. إصـــدار اعتذار رســـمي من حكومة الوحدة الوطنية ووزارة الداخلية لكافة المواطنين الليبيين وبشـــكل خاص للمكون الامازيغي الليبي عما حدث والتعهد بمعاقبة من ارتكبوا هذه الجريمة في حق كل الليبيين وهويتهم الجامعة.
5. اتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل ضـــمان احترام التنوع الثقافي والعمل على ترســـيخ الهوية الليبية الجامعة لكل المواطنين الليبيين، وتشـــمل الاعتزاز بالرموز الثقافية والعادات والتقاليد، سـواء في وسـائل الإعلام أو في الخطاب الرسـمي، وترسـيخها بكافة المؤسـسـات ولدى جميع المسؤولين في الدولة الليبية.
6. تنبيه السلطة الحاكمة ممثلة في المجلس الرئاسي والحكومة رسمياً ولكل مؤسساتها التابعة لها وعلى رأســـها المؤســـســـات الأمنية والمعنية بالشـــؤون الدينية (الأوقاف)، بأن المواطنة المتسـاوية حق أصـيل لجميع المواطنين الليبيين، وصـمام أمان للسـلم بالمجتمع الليبي دون تمييز بســـبب الفكر، أو العرق أو الجنس أو اللون أو المذهب أو اللغة أو الانتماء الســـياســـي أو الاجتماعي، ويجرم من يعبث بهذه الحقوق الأساسية.

عاشت ليبيا واحدة لكل الليبيين وعاشت هويتها الليبية الجامعة.

صدر بتاريخ 23 فبراير 2025م

الأحزاب الموقعة

1. حزب ليبيا الامة الليبو
2. حزب تحالف القوى الوطنية
3. حزب الحركة الوطنية
4. الحزب المدني الديمقراطي
5. حزب السلام والازدهار
6. حزب ليبيا للجميع
7. الحزب الاتحادي الوطني
8. الحزب الوطني الوسطي
9. حزب شباب الغد
10. تجمع الإرادة الوطنية

تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية
بيان بشأن الاحتجاز القسري وجرائم الاختطاف لمواطنين ليبيين

في ظل تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان واستمرار تغوّل الممارسات الخارجة عن القانون، تتابع تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان ببالغ القلق والاستنكار الممارسات الإجرامية المتمثلة في جرائم الاختطاف والاحتجاز القسري، والتي أصبحت أداة ممنهجة لتكميم الأفواه وإقصاء الأصوات الحرة في ليبيا، في تحدٍ سافر لكل القيم الإنسانية والمبادئ القانونية. وفي هذا السياق، نرحب بالأفراج عن الدكتور محمد التومي ونعبر عن إدانتنا القاطعة لجريمة الاختطاف التي طالت بعض المواطنين ومنهم محمد القماطي ومفتاح مسعود سعد مسعود ، الذي تم اقتيادهم الى جهة غير معلومة وفي ظروف غامضة، ودون أي مسوغ قانوني، ونطالب بالإفراج الفوري والعاجل عنهم هم وغيرهم من المحتجزين بدون أي سند قانوني، وضمان سلامتهم وعودتهم الآمنة إلى ذويهم. إن أي تأخير أو مماطلة في الاستجابة لهذا المطلب المشروع لا يعدو كونه تكريسا لسياسة القمع والتعسف وإمعانا في انتهاك أبسط الحقوق المكفولة محليا ودوليا.

إن هذه الجرائم لا تهدد فقط الأفراد المستهدفين بها، بل تمثل اعتداء مباشرًا على الأمن المجتمعي، والنسيج الوطني، وسيادة القانون. كما أن إفلات مرتكبيها من العقاب يشكل خطرًا وجوديًا على المسار الديمقراطي، ويؤسس لواقع تحكمه شريعة الغاب بدلا من دولة المؤسسات والقانون.

وبناء على ذلك، فإننا نطالب بـ:

1. الإفراج الفوري وغير المشروط عن المواطن محمد القماطي ومفتاح مسعود سعد مسعود ، والكشف عن مصير كافة المختطفين والمخفيين قسرا، وضمان عدم تكرار هذه الجرائم التي تشكل وصمة عار على جبين الدولة
2. محاسبة الجهات المتورطة، وفق الأطر القانونية الوطنية والدولية، باعتبار هذه الممارسات انتهاكا صارخا للحقوق الأساسية، وجريمة لا تسقط بالتقادم.
3. تعزيز سيادة القانون وإيقاف أي ممارسات تعسفية تمس حقوق الأفراد وحرياتهم، باعتبار ذلك ضرورة لا تقبل المساومة في أي مسعى جاد لتحقيق الاستقرار السياسي والمجتمعي.

كما ندعو الأطراف الوطنية كافة، ومنظمات حقوق الإنسان، والبعثة الأممية، والمجتمع الدولي إلى اتخاذ مواقف جادة وحازمة، وعدم التهاون إزاء هذا المشهد المظلم، واتخاذ كل ما يلزم من

تدابير للضـغط من أجل إنهاء هذه الممارسـات المشـينة، التي تعيد ليبيا إلى دائرة الفوضـى وتجهض أي جهود للإصلاح السياسي والمؤسسي.

إننا في هذا الظرف الدقيق، وإذ نؤكد رفضـنا القاطع لأي ممارسـات تتعارض مع مبادئ الحرية والعدالة، نرى أن اسـتمرار هذه الانتهاكات دون محاسـبة جادة، يضـع مسـتقبل البلاد وأمنها في مهب الريح، ويكرّس واقعا مشـوّها، يكون فيه القانون أداة قهر بدلا من أن يكون حصـنا للحقوق والعدالة. وعليه فإننا نجدد تمسـكنا بقيم الديمقراطية والشـفافية والمسـاءلة وندعو الجميع لتحمل مسؤولياتهم التاريخية في صون كرامة المواطن وحماية حقوقه الأساسية.

صدر بتاريخ 2025/03/28

الأحزاب الموقعة :

1. الحزب المدني الديمقراطي
2. حزب السلام والازدهـــــار
3. حزب ليبيا للجميـــــــع
4. حزب تحالف القوي الوطنية
5. حزب شباب الغـــــــــد
6. الحزب الوطني الوسطـي
7. الحزب الاتحادي الوطنـــي
8. حزب ليبيا الامـــــــــة
9. حزب الحركة الوطنيـــــة
10. تجمع الإرادة الوطنيـــــة

إيجاز صحفي حول

" تداعيات تخفيض سعر صرف الدينار الليبي واستمرار غياب الميزانية الموحدة"

أطلعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية مؤخرا على بيان مصرف ليبيا المركزي الصادر يوم 6 إبريل 2025م ، مقدما فيه تقريرا عن الأوضاع المالية والنقدية و مبررا قيامه لاحقا بتعديل سعر صرف الدينار الليبي بالتخفيض بنسبة 13% كحلقة إضافية لمسلسل التخفيض المستمر بقيمة الدينار الليبي كحل وحيد امام السلطة النقدية منذ سنوات وتؤكد تنسيقية الأحزاب على التالي:

1. إن تخفيض سعر صرف الدينار الليبي رسميًا، في ظل عدم اعتماد ميزانية عامة موحدة للدولة ، و استمرار الإنفاق العام دون رادع سيؤدي إلى تفاقم الأزمات المالية وزيادة الضغط على الاقتصاد الوطني، وبالتالي سيتحمل المواطن البسيط أعباء هذه الأزمة وانخفاض مستوى معيشته ، وازدياد عدد الفقراء في بلادنا ويضاعف من زعزعة النظام المالي والاقتصادي للدولة الليبية.
2. لقد دعت تنسيقية الأحزاب عدة مرات وفي عدة مناسبات، إلى ضرورة توحيد الحكومة ووضع ميزانية موحدة لها وترشيد الإنفاق العام ، ورغم ذلك لا تزال الحكومتان المتنافستان تديران شؤون البلاد بإنفاق متزايد، الأمر الذي فاقم العجز المالي وأثر سلبًا على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ، وسوف يفضي إلى كارثة اقتصادية ومالية يصعب تفاديها، إذا استمر هذا الوضع دون توحيد جميع مؤسسات الدولة، والوصول إلى حل دائم وشامل يضمن استقرار ليبيا.
3. تؤكد تنسيقية الأحزاب بأن مصرف ليبيا المركزي برغم توحيد مجلس ادارته مؤخرا يتحمل المسؤولية بالإضافة الي الحكومات القائمة بمفاقمة الدين العام دون مراعاة للأسس القانونية المعروفة و المنظمة لترتيباته وقيامه بتلبية الانفاق الحكومي المنفلت للأطراف الحكومية الموجودة بالمشهد السياسي الليبي دون وجود موازنة عامة بمستهدفات محددة ترتكز علي ضبط الانفاق الحكومي و تعزز شفافية الإيرادات من النفط والغاز و الإيرادات الأخرى المحلية.

وإذ تعرب تنسيقية الأحزاب عن موقفها الثابت والراسخ الرافض للزيادات الملحوظة و ارتفاع الإنفاق الحكومي غير المرشد ، مما سيزيد التضخم، وسينعكس على الأسعار وارتفاع تكلفة المعيشة بشكل ملحوظ، فإنها تحذر في الوقت نفسه ، من استمرار إغفال وتغافل ردود أفعال الناس ، مع تزايد تضييق سبل العيش أمامهم وتحميلهم أخطاء وتبعات وسداد فواتير

ممارســـات وإجراءات المتحكمين في ثرواتهم ومصـــائرهم من قوتهم ودوائهم وحاضـــرهم ومستقبلهم.. هذا كله سيؤدي إلى غليان شعبي تكون عواقبه سيئة ،إذا ما استعملت القوة الخشنة لردع هذا الغليان الشعبي.

لذا، تؤكد تنسـيقية الأحزاب من أن اسـتمرار هذه السـياسـات دون حلول هيكلية حقيقية، سـيؤدي إلى مزيد من التدهور الاقتصـادي، ويجب التوجه العاجل دون تلكو، إلى إحداث إصلاحات جذرية تشمل ضبط الإنفاق العام ووضع ميزانية تقشفية عامة للدولة وتوحيد الميزانية والمؤسـسـات السـيادية للدولة، وتحقيق اسـتقرار في سـعر الصـرف لدعم القوة الشـرائية للمواطنين، وهذا لن يتأتى إلا بتجاوز الانسـداد السـياسـي وبحل الأزمة السـياسـية وبتشـكيل حكومة أزمة مصـغرة من كفاءات وخبرات لا يتم اختيارها وفقاً للمحاصـصـة بين أطراف الصـراع ولكي تضـع الحلول المناسـبة لهذا الوضـع و إنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان. ونطالب بتشـكيل لجنة رفيعة المسـتوي من خبراء مسـتقلين لوضـع اطار للاسـتقرار الاقتصادي يتضمن إستراتيجيات محددة تشكل برنامج عمل اقتصادي شامل.

حفظ الله ليبيا وشعبها

صدر يوم 9 أبريل 2025

الأحزاب الموقعة:

1. حزب تحالف القوي الوطنية.
2. الحزب المدني الديمقراطي
3. حزب السلام والازدهـــــار
4. حزب ليبيا للجميـــــــع
5. الحزب الوطني الاتحـــادي
6. الحزب الوطني الوسطـــي
7. حزب الحركة الوطنيـــــة
8. حزب شباب الغـــــــد
9. حزب ليبيا الامة - الليبـــو
10. تجمع الإرادة الوطنيـــــة

بيان الأحزاب السياسية الليبية في ملتقى تكتلاتها الحزبية المنعقد بطرابلس بتاريخ 12 أبريل 2025.

انعقد ملتقى الأحزاب السياسية بحضور (88 حزباً) المنضوية ضمن (8 تكتلات) حزبية الموقعة على هذا البيان وذلك بمدينة طرابلس بتاريخ السبت الموافق 12 ابريل 2025 ميلادية، وذلك لبحث مستجدات وتطورات المشهد السياسي الليبي، وتنسيق المواقف حولها.

وبعد النقاش والمداولات اتفقت التكتلات الحزبية الموقعة على هذا البيان على تقديم التوصيات والمطالب الآتية:

أولا: توصيات موجهة إلى اللجنة الفنية الاستشارية

نثمن نحن التكتلات الحزبية اختيار السيدات والسادة أعضاء اللجنة الفنية الاستشارية تأسيسا على معايير الكفاءة والجدارة المهنية، والسمعة الوطنية الطيبة، والحياد. ونوصيها بما يلي:

1. إعداد مسودة اتفاق سياسي شامل، يعالج جذور الأزمة، ويضع خارطة طريق بما يكفل التنفيذ ويضمن استدامة الاستقرار، مع تفادي الثغرات التي شابت الاتفاقات السابقة.
2. تحديد مدة المرحلة المؤقتة للاتفاق السياسي بوضوح، دون فسح المجال لأي تمديد.
3. مراعاة الوصول إلى الانتخابات الرئاسية والنيابية في أقرب وقت ممكن بدون اعتماد إحداهما على الأخرى.
4. إشراك الأحزاب السياسية في أي قوانين انتخابية قادمة، وألا تقل نسبتها في الانتخابات النيابية عن 80%، لترسيخ العمل السياسي المؤسساتي وفقا لأحكام المادتين (4) و (15) من الاعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011.
5. ترسيخ المبدأ باعتبار المقعد النيابي الذي يفوز به المرشح الحزبي مقعداً للحزب، وفقاً للقانون وذلك بهدف بناء مؤسسات منتخبة فعالة والارتقاء بالعمل السياسي الحزبي.
6. تعديل الإعلان الدستوري بما يشمل المعالجات الضرورية للتعديلات السابقة، وإدراج مواد ملزمة تتعلق بالاستفتاء الشعبي، بما في ذلك مخرجات أي حوار سياسي ليبي قادم، والنقاط الخلافية التي عرقلت العملية الانتخابية لأكثر من عقد من الزمن، وكل ما يتعلق بالتسوية الدستورية لمعالجة أسباب الصراع والتأسيس لبناء الدولة الحديثة التي ينشدها الليبيون.
7. نهث اللجنة على تكثيف اجتماعاتها وتسريع إنجاز المهام الموكلة إليها في أسرع وقت ممكن، تماشيًا مع خطورة المرحلة وتفاديا لزيادة تعقيد المشهد السياسي الحالي وتدهوره.

ثانيًا: المطالب الموجهة إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

تؤكد التكتلات الحزبية على أهمية العمل لتنفيذ النقاط التالية:

1. الإعلان عن بدأ عملية سياسية شاملة في أسرع وقت، وذلك بتشكيل لجنة للحوار السياسي تأسيسا على المادة 64 من الاتفاق السياسي الليبي .. تنطلق أعمالها قبل منتصف الشهر القادم.

2. أن تُؤسس لجنة الحوار المشار إليها على ممثلي الأحزاب السياسية، لضمان التمثيل السياسي للطيف الوطني، كون الأحزاب السياسية تمثل مختلف شرائح ومكونات المجتمع الليبي.
3. تكون أولويات لجنة الحوار السياسي وضع وتنفيذ آلية موضوعية وشفافة لتشكيل حكومة توحد ليبيا وميزانيتها وتضبط انفاقها وتبسط سلطاتها على كامل الأراضي الليبية، وتعتمد مخرجات اللجنة الاستشارية الفنية بما في ذلك خارطة الطريق السياسية.
4. اعتماد مبدأ الاستفتاء الشعبي كأداة رئيسية لتفادي تكرار الانسدادات السياسية، وليتمكن الشعب الليبي من ممارسة حقه في إبداء رأيه وقراره في مسارات الخروج من الأزمات وبناء الدولة المنشودة.
5. أن تتولى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، دور الضامن للتنفيذ، و متابعة التزام الجهات بتنفيذ مخرجات الحوار، ومعاقبة المعر قلين.

ختامًا

تؤكد التكتلات الحزبية السياسية الليبية على هذه التوصيات والمطالب وإننا مستعدون لاتخاذ خطوات سلمية فعالة لوضع حد للفوضى والفساد، واستعادة المسار السياسي نحو دولة موحدة، مستقرة، ديمقراطية.

التكتلات الحزبية السياسية الليبية الموقعة على هذا البيان:

الحراك الوطني للأحزاب الليبية	التجمع الوطني للأحزاب الليبية
تجمع الأحزاب الليبية	رابطة الأحزاب الليبية
تكتل الوطن بالجميع للأحزاب الليبية	الاتحاد الوطني للأحزاب الليبية
تنسيقية الأحزاب الليبية	تكتل الأحزاب الليبية

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية
لدعم السلطة القضائية في ليبيا

في ظل الظروف الاستثنائية التي تشهدها ليبيا، في هذه المرحلة الحساسة من تاريخها وبسبب ضعف الدولة وانهيار مؤسساتها وتغول التشكيلات المسلحة وانتشار الفساد والانقسام السياسي والتدخل الأجنبي، الذي حكم المشهد طوال سنوات ويهدد وحدة البلاد وسلامة أراضيها. تُعرب التنسيقية عن دعمها الثابت لعمل الجهاز القضائي كونه الملاذ الأخير لحفظ ما تبقي من هيبة الدولة وكينونتها. وتؤكد التنسيقية على الدور المحوري الذي يقوم به مكتب النائب العام في تحقيق العدالة وحفظ حياة المواطنين وأمنهم ومصالحهم وحقوقهم وضمان سيادة القانون والحفاظ علي مؤسسات الدولة وضمان استمرارية عملها لتحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة.

لذا، فإن التنسيقية تؤكد على التالي:

1. ضرورة حماية استقلال القضاء، فالقضاء هو الحصن الحصين والركن الركين والضامن لاستمرار وجود الدولة وسلامة حياة الشعب ومعيشته ومن أوجب الواجبات صيانة كرامة أعضاء الهيئات القضائية وجميع العاملين في الجهاز القضائي، وتمكينهم من أداء مهامهم دون أية ضغوط أو تدخلات وتوفير أفضل الظروف لهم لضمان حسن سير العدالة.
2. التأكيد على سيادة القانون كمبدأ أساسي لضمان حقوق جميع الليبيين وتحقيق العدالة الاجتماعية فقوة القانون يجب أن تسود على قانون القوة.
3. دعم جهود الإصلاح القضائي وتطوير العمل القضائي وتعزيز الشفافية والنزاهة وتنفيذ الأحكام القضائية وضرورة انصياع السلطة التنفيذية لأوامر وقرارات وأحكام المحاكم والنيابات وعدم تحديها ومخالفتها أو معارضتها خارج نطاق القانون وضمان أن تكون مؤسسات الإصلاح تحت رعاية الدولة وأجهزتها القضائية.
4. التضامن مع كافة العاملين في القطاع القضائي وعلى رأسهم مكتب النائب العام الذين يعملون في ظروف صعبة ويواجهون أوضاع استثنائية وتحديات جسام شكلت خطرا علي حياتهم وعلي سلامتهم وسلامة أسرهم .

وتدعوا التنسيقية كافة أبناء الشعب الليبي إلي ضرورة التكاثف والتأزر في دعم عمل القضاء لضمان استمرار عمل المؤسسات القضائية والوصول إلي تحقيق العدالة المنشودة.

إن تعزيز ثقة المواطنين في القضاء وتجديدها هو خطوة جوهرية نحو المصالحة الوطنية وبناء ليبيا المستقبل، وتدعوا التنسيقية كافة الأطراف السياسية إلى احترام دور القضاء وعدم المساس

بمهنيته واســتقلاليته. وتؤكد التزامها بدعم كل الجهود الرامية إلى تعزيز العدالة وســيادة القانون في ليبيا . وتعلن استعدادها للتعاون مع كافة الجهات المعنية لتحقيق هذا الهدف السامي.

حرر بتاريخ 29 أبريل 2025م

الموقعين:

1. تجمع الإرادة الوطنية
2. الحزب المدني الديمقراطي
3. حزب تحالف القوي الوطنية
4. حزب السلام والازدهار
5. حزب الحركة الوطنية
6. حزب ليبيا الامة-الليبو
7. حزب شباب الغد
8. الحزب الوطني الوسطي
9. حزب ليبيا للجميع
10. الحزب الاتحادي الوطني

بيان الأحزاب السياسية الليبية بشأن المراسيم الأخيرة للمجلس الرئاسي

نحن، الأحزاب السياسية الليبية الموقعون على هذا البيان، نُعرب عن بالغ قلقنا إزاء التطورات المستجدة والإعلانات الصادرة عن المجلس الرئاسي مؤخراً، والتي تضمنت جملة من المراسيم الرئاسية المتعلقة بالمحكمة الدستورية، والمؤتمر الوطني للمصالحة الوطنية، وتشكيل المفوضية الوطنية العليا للاستعلام الوطني، فضلاً عما يتردد من توجهات أخرى يُخشى أن تُفاقم من تعقيد المشهد السياسي الراهن في البلاد.

إن هذا التحرك المفاجئ من المجلس الرئاسي يثير علامات استفهام جوهرية وصارخة حول دوافعه وتوقيته، ففي الوقت التي كانت فيها البلاد أحوج ما تكون إلى مبادرات وطنية مُخلصة من المجلس الرئاسي لقيادة مسار سياسي خلال السنوات الماضية .. يفضي -كما كان مأمولا- إلى اجراء انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر عام 2021 في موعدها ، أو معالجة الانسداد السياسي الحاد وتداعيات انقسام السلطة التنفيذية في بدايات العام 2022، أو حل القضايا الخلافية التي أدت إلى إنسداد سياسي مستمر طيلة عقد كامل من الزمن والتي تستوجب الأحتكام إلى إرادة الشعب عبر استفتاء عام، آثر المجلس الرئاسي حينها الصمت والتراخي، مُتخلياً عن مسؤولياته الوطنية المُلقاة على عاتقه.

أما اليوم، وبعد أن لاحت في الأفق ملامح عملية سياسية جديدة يُحتمل أن تُسفر عن تعديل في السلطة التنفيذية، وجدنا المجلس الرئاسي ينتفض دفاعاً -على ما يبدو-عن مصالحة الذاتية واستمراره في السلطة، وليس استجابةً لنداءات الشعب المتكررة لإنقاذ المسار السياسي وانهاء حالة الانسداد وتمكين الاستحقاق الانتخابي.

وفي ذلك أكد المجلس الرئاسي أنه على غرار المؤسسات القائمة الأخرى من مجلسي النواب و الأعلى للدولة، وكذلك اللجان المختلفة التي انتجت اتفاقات الصخيرات وتونس وجنيف خلال العشرية المنصرمة، وصولاً إلى اللجنة الاستشارية الراهنة، وبدعم من بعثة الأمم المتحدة بليبيا، قد استنفذوا جميعهم كافة السُبل المتاحة للإبقاء على الوضع الراهن، وتقاسم السلطة والنفوذ بين سلطات الأمر الواقع المتصارعة، مُتجاهلين الخيار الأكثر أصالة وشرعية والقادر على تحقيق تسوية مستدامة، ألا وهو الاحتكام إلى إرادة الشعب عبر الاستفتاء العام.

إننا نرى أن إصرار هذه المؤسسات على تجاوز الإرادة الشعبية، وتغييب صوت المواطن، هو صلب الأزمة الليبية، ولهذا، فإننا نتحفظ عن هذا التحرك الذي يبدو مدفوعاً بمصالح نفعية، وسعي

محموم للاستمرار في السلطة، وليس انطلاقاً من حس وطني أو رغبة صادقة في تقويم الاعوجاج وإنقاذ الوطن.

بناءً على ما تقدم نحذر نحن الأحزاب السياسية الموقعة على هذا البيان من مغبة هذه المحاولات المشبوهة التي تهدف إلى الالتفاف على الإرادة الشعبية، وتكريس حالة الانسداد السياسي الراهن، ونؤكد على أن الحل الأمثل يكمن في تمكين الشعب الليبي من ممارسة حقوقه السياسية، عبر استفتاء شامل على القضايا الجوهرية الخلافية العالقة منذ عشر سنوات بين مجلسي النواب والدولة، وكذلك القضايا المتعلقة بمعالجة أسباب الصراع و باستدامة الحل وبناء الدولة الحديثة المنشودة.

إننا ندعو كافة القوى الوطنية ومنظمات المجتمع المدني إلى توحيد الصفوف والضغط بكل الوسائل المشروعة من أجل إعادة الأمور إلى نصابها، وتمكين المواطن الليبي من ممارسة حقه الأصيل في تقرير حاضره ورسم معالم مستقبله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الأحزاب السياسية الليبية الموقعة على البيان :

1. حزب التجمع الوطني الليبي
2. حزب الطليعة
3. حزب حركة المستقبل
4. حزب الإجماع الوطني الديمقراطي
5. حزب وطننا الديمقراطي
6. حزب الثبات الديمقراطي
7. حزب البركة الليبي
8. حزب موطني
9. حزب الحركة الوطنية الليبية
10. الحزب المدني الديمقراطي
11. حزب تحالف القوى الوطنية
12. حزب شباب الغد
13. حزب الوطني الوسطي
14. حزب التجمع الشعبي للاستقرار

15. حزب السلام والازدهار
16. حزب الإصلاح الوطني
17. حزب اليسار الديمقراطي
18. حزب البلاد
19. حزب النور
20. الحزب الديمقراطي
21. حزب صوت العمال
22. حزب التجمع الليبي الديمقراطي
23. حزب الشروق
24. حزب الدفاع الليبي
25. حزب الاتفاق
26. الحزب الوطني الديمقراطي
27. حزب ليبيا للجميع
28. حزب تيار ليبيا الطريق الثالث
29. حزب الحركة الوطنية
30. حزب الرابطة الليبية

(40)

بيان عدد من الأحزاب السياسية الليبية
بشأن ما تناقلته وسائل إعلامية بأن تكون ليبيا (دولة ثالثة آمنة)

السلم والعدالة أساس تقدم الأمم، والاستقرار حقُ لكل شعبٍ يسعى لبناء مستقبله بعيداً عن تداعيات الصراعات الخارجية، فالسلم لا يُبنى والعدل لا يتحقق بتحميل الدول المُنهكة تبعات سياسات فاشلة.

ببالغ الأسف والإستياء، تلقت الأحزاب الموقعة على هذا البيان ما ورد في بعض التقارير الإعلامية حول مناقشات الإدارة الأمريكية مع اطراف ليبية بشأن إمكانية إرسال مهاجرين عندها ذوي سجلات جنائية وطالبي لجوء إليها بحيث يتم إرسالهم إلى الأراضي الليبية، لذا فإن الأحزاب الموقعة على هذا البيان ترفض رفضاً قاطعاً هذه المقترحات التي تمثل إنتهاكاً صارخاً لسيادة ليبيا وكرامة شعبها.

ليبيا اليوم ليست ساحةً لتجارب السياسات الخارجية، ولا مكباً لمشكلات دولٍ تبحث عن حلولٍ لأزماتها، نحن نرفض أي مسعىٍ يستغل الظروف الأمنية والاقتصادية الهشة لبلادنا، والتي لم تتعاف بعد من سنوات الحرب وغياب الإستقرار السياسي.

إن الحديث عن إعتبار ليبيا "دولة ثالثة آمنة" هو مُناقَضة صارخة في المواقف والتصريحات.. ففي الوقت الذي تجدد فيه الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى سنويا تحذيراتها لمواطنيها بعدم زيارة ليبيا للمخاطر الأمنية (وفق زعمها !) .. و تصف تقاريرها ليبيا بأنها تعاني الانقسام السياسي والمؤسسي وافتقارها إلى البنية التحتية القادرة على توفير الحماية والأمن لمواطنيها .. فهي في ذات الوقت وبشكل مناقض تماما تصف ليبيا بدولة ثالثة آمنة عندما يتعلق الأمر بالترحيل عن أراضيها لمواطني دول أخرى !!

نحن نُدرك حق الدول في تنظيم سياسات الهجرة الخاصة بها، لكن هذا الحق لا يجوز أن يتحول إلى إنتهاكٍ لكرامة الشعوب، أو إستغلالٍ للمناطق الأكثر هشاشةً في العالم.

عليه فإن الأحزاب الموقعة على هذا البيان تؤكد على ما يلي:

ليبيا دولة ذات سيادة كاملة، وقرارها الأمني السيادي والإنساني لا يُمكن أن يُفرض عليها من قوى خارجية، وإن أي محاولة لتمرير مثل هذه الإتفاقيات مع الولايات المتحدة أو غيرها من

قبل أي طرف دون إحترام إرادة الشعب الليبي يشكل إعتداءً صارخا على كرامتنا و سيادتنا وأمننا الوطني.

يحرص الليبيون على توطيد علاقات طيبة وبناءة مع جميع الدول ، بناءً على الإحترام المتبادل والمصالح المشتركة والشراكة الفاعلة ، لكن أي تعاون لا يُراعي المبادئ الإنسانية وحقوق الإنسان ولا يضمن لليبيا حقوقها المشروعة وسيادتها على قرارها، سيكون مرفوضاً جُملة وتفصيلاً.

نؤكد على أهمية تعزيز قدراتنا الوطنية لمواجهة التحديات الأمنية والإنسانية والضغوط السياسية والدبلوماسية في العلاقات الدولية، وضرورة ترسيخ سردية أن الحل في موضوعات الهجرة يكمن في الاستثمار في الحلول التنموية التي تعالج جذور الهجرة في بلدان المنشأ.

نُحمل الإدارة الأمريكية مسؤولية أي تدهور أمني أو إنساني قد تشهده ليبيا بظروفها الحالية الهشة أصلا .. نتيجة الخوض في مثل هذه المقترحات الغريبة .

يعتبر أي تعاون من أي طرف ليبي مع مثل هذه الموضوعات والقضايا مخالفا للاعلان الدستوري وكافة التشريعات الليبية السارية .. فضلا عن مخالفته للنظم والأعراف الدبلوماسية وأسس التعاون الدولي .. ويستوجب محاسبة كل من يلوث يده بالتوقيع عليها أو الالتزام بها.

تطالب الأحزاب الموقعة على هذا البيان الإدارة الأمريكية بوقف فوري لأي مفاوضات أو إتفاقات أو مذكرات تفاهم تمُس سيادة ليبيا، خاصةً في ظل غياب حكومة موحدة قادرة على تمثيل إرادة الليبيين كافة .

كما تدعو الأحزاب الموقعة على هذا البيان المجموعة الدولية خاصة الدول دائمة العضوية بمجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتها في دعم إستقرار ليبيا، بدلاً من تحويلها إلى ساحة لتطبيق تجارب سياسات غريبة لا تنسجم مع احترام سيادة الدول ومبادئ حقوق الإنسان .

نحمِل السلطات السيادية والرسمية في الدولة الليبية - ممثلة في مجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، والمجلس الرئاسي، والحكومتين مسؤولية وطنية وتاريخية جسيمة، ونطالبها بالخروج فوراً بموقف رسمي صريح لا لبس فيه ولا يقبل أي تأويل، تُعلن فيه للرأي العام الليبي والعالم بأسره حقيقة موقفها من الأنباء المتداولة بشأن ترحيل المهاجرين إلى الأراضي الليبية. فالصمت يُعد قبولاً ضمنياً وهو بذلك مُداناً من الليبيين ..

نؤكد أن الأمن والسلامة للشعب الليبي أولويةٌ فوق أي إعتبار، ولن نسمح بأي نوع من أنواع الإستغلال البشع للوضع الحالي الصعب الذي تمر بها ليبيا لتمرير ما يخلق حالة عدم استقرار أمني واجتماعي مستدام .

ختاماً، فإن ليبيا ليست أرضاً بلا مواطنين، ولا يمكن أن تكون حلبةً لتصفية حسابات دولية، وندعو كل الأطراف إلى إحترام إرادة الليبيين في بناء دولة حديثة مستقرة، ونرفض أي مسعى يزيد من تعقيدات مشهدنا الوطني.

ستبقى ليبيا حرة عزيزة موحدة بفضل شعبها الحر الأبي وتضحياته الجسيمة على مر التاريخ ..

صُدر في طرابلس بتاريخ:2 / 5 / 2025م

الأحزاب الموقعة على البيان :

01	حزب السلام والازدهار	11	حزب صوت الشعب
02	الحزب المدني الديمقراطي	12	حزب ليبيا النماء
03	حزب تحالف القوي الوطنية	13	حزب الإجماع الوطني الديمقراطي
04	حزب شباب الغد	14	حزب التوافق الوطني
05	الحزب الوطني الوسطي	15	حزب التجمع الوطني
06	حزب الحركة الوطنية	16	حزب الميثاق الوطني
07	حزب ليبيا الأمة(الليبو)	17	حزب الطليعة
08	حزب الشعلة	18	حزب الإصلاح الوطني
09	حزب الحركة الوطنية الليبية	19	حزب التجمع الشعبي للاستقرار
10	حزب الدستور	20	حزب حركة المستقبل

(41)

بيان التكتلات السياسية الليبية
حول تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا
بتاريخ 06 مايو 2025

تُتابع التكتلات السياسية الموقعة على هذا البيان ببالغ القلق والاستياء ما تشهده البلاد من تدهور مستمر في أوضاع حقوق الإنسان، ومن تنامي ممارسات الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب التي لم تعد تستثني أحدًا، و آخرها ما تداولته الصحف والقنوات والمنصات الإعلامية من مشاهد مروعة وممارسات شنيعة ، في حق النائب في مجلس النواب والمتحصل على الحصانة الدبلوماسية **السيد : إبراهيم الدرسي**،

حيث ظهر النائب في حالة مفجعة تذكر بزنزانات التعذيب الرهيبة في القرون المظلمة الوسطى، مقيّدًا من عنقه بالسلاسل الحديدية، وبأوضاع مهينة لكرامة الانسان، تبدو عليه آثار واضحة للتعذيب والإذلال الجسدي والنفسي. ويُسمع في المقطع وهو يوجّه نداءات استغاثة إلى مسؤولين محددين، يرجوهم التدخل لإطلاق سراحه .

ومن منطلق مسؤوليتنا كأحزاب سياسية على مستوى الجانب الشرعي والإنساني والقانوني فإننا نطالب الجهات الخاطفة بالإفراج الفوري على **السيد : إبراهيم الدرسي** ، أو الإفصاح عن مصيره.

إن هذا المشهد الصادم - إن صح - لا يُمثّل فقط اعتداءً سافرًا على شخص النائب الدرسي، بل يكشف عن صورة مأساوية لحجم وبشاعة الانتهاكات التي تُمارَس داخل مراكز الاحتجاز والاعتقال في عدد من مناطق البلاد، ويكشف مجددًا عن واقع مُروّع من التعدي المنهجي على كرامة الإنسان في ليبيا ، وحريته، وحقوقه الأساسية المكفولة بموجب الشريعة الإسلامية، والتشريعات الوطنية، والمواثيق الدولية.

وإننا وإذ نُدين بأشد العبارات هذه الجريمة اللاإنسانية فإننا نؤكد أن استمرار الإفلات من العقاب وغياب المساءلة عن مثل هذه الجرائم المشينة ، قد شجّع على اتساع نطاقها ، وتحولها إلى أداة للقمع السياسي والترويع المجتمعي، ونناشد المؤسسات القضائية والرقابية والحقوقية الليبية، وفي مقدمتها النيابة العامة، ومؤسسات المجتمع المدني، تحمل مسؤولياتها الوطنية والتاريخية في رصد هذه الانتهاكات، والتحقيق فيها، وملاحقة

مرتكبيها وعرضهم أمام القضاء، وكشف الحقيقة للرأي العام، ومحاسبة كل من يثبت تورطه في ارتكابها أو التستر عليها. كما نُذكّر البعثة الأممية للدعم في ليبيا بما ورد في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لاسيما القرار 2009 لسنة 2011، والقرار 2434 لسنة 2018، بشأن مهامها في رصد أوضاع حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون.

ختامًا : تجدد التكتلات السياسية الصادر عنها البيان التأكيد على أن بناء دولة القانون والمؤسسات يبدأ من احترام حياة وكرامة الإنسان، وإنهاء فصول العنف السياسي والانتهاكات المنظمة، والعمل الجاد نحو مصالحة حقيقية قائمة على العدالة..

صدر عن:

1) **رابطة الأحزاب الليبية**
2) **تجمع الأحزاب الليبية**
3) **التجمع الوطني للأحزاب الليبية**
4) **تنسيقية الأحزاب الليبية**
5) **تكتل الأحزاب الليبية**
6) **تكتل الوطن بالجميع للأحزاب الليبية**
7) **شبكة الأحزاب الليبية**
8) **الحراك الوطني للأحزاب الليبية**

(42)

بيان تنسيقية الأحزاب السياسية بشأن الاشتباكات التي وقعت في طرابلس بتاريخ الاثنين 12 مايو 2025

تتابع تنسيقية الأحزاب السياسية أحداث العنف والانفلات الأمني الناتجة عن الاقتتال بين بعض التشكيلات المسلحة في مدينة طرابلس، وما سببه من سقوط ضحايا وترويع للمدنيين وضرر بعدد من الأصول العامة والخاصة ، فإنها تدعو و تؤكد على ما يلي:

أولا: الالتزام التام بالتهدئة، والتوقف عن المواجهات المسلحة، والامتناع عن استخدام القوة المسلحة والعنف خاصة داخل الأحياءالسكنية لما يترتب عليه من أضرار للمواطنين في الأرواح والممتلكات .

ثانيا : تحميل السلطات المختصة المدنية والعسكرية والأمنية مسؤولية ما يترتب من تداعيات، ودعوتها للعمل الفوري للمحافظة على وقف الأعمال المسلحة داخل الأحياء السكنية واتخاذ كل التدابير لحماية المدنيين وأصولهم وممتلكاتهم، والعمل على وضع وتنفيذ برنامج عاجل لإخراج التشكيلات المسلحة من المدن وفي مقدمتها العاصمة طرابلس .

ثالثا : حث بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على التزاماتها بالوساطة وتيسير العملية السياسية والحوار بين الأطراف، والمساهمة في دعم المسار الديمقراطي والتداول السلمي على السلطة في سبيل إقامة الدولة المدنية الحديثة، وتأكيد مسؤولية جميع الدول بضرورة الامتناع عن دعم التشكيلات المسلحة بالأسلحة والعتاد، والسعي الحثيث لإخراج كافة القوات الأجنبية والمرتزقة من الأراضي الليبية وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بليبيا.

رابعا : نذكر سلطات الأمر الواقع بأن استمرار حالة عدم الاستقرار في ليبيا هو نتيجة تشبثها بالسلطة لأطول مدة ، واجهاضها المستمر لكل محاولات الامتثال لإرادة الشعب الليبي وحقه في التغيير السياسي السلمي وترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة .. لقد آن الأوان بأن تتفاعل تلك السلطات بشكل إيجابي وسريع مع ما يطرح من مبادرات سواء من الأحزاب السياسية والقوى والشخصيات الوطنية أو من البعثة الأممية ولجنتها الاستشارية ، للوصول بليبيا إلى دولة مستقرة وموحدة وآمنة وإنهاء حالة الانقسام السياسي والمؤسسي وحالات الانفلات الأمني .

خامسا: لقد آن الأوان لحوار وطني حقيقي يناقش بمسؤولية جذور الصراع ليقود لصياغة وثائق تأسيسية لبناء الدولة المدنية الحديثة، تُعرض على استفتاء شعبي شامل، باعتباره

الطريق الوحيد لضـمان الشـرعية والتعبير عن إرادة الشـعب وقراره، فالمواطن هو الذي يدفع الثمن الباهض من حياته وماله ومدخراته وأصوله ومستقبله وأجياله.

سـادسـاً: لا يمكن إغفال البُعد الاقتصادي في ما شـهدته العاصـمة من صـدامات، حيث تدل المؤشــرات إلى تنافس محموم على الموارد والنفوذ المالي، وهو ما ســاهم في تغوّل على مؤســســات الدولة، وأحدث إختلالات اجتماعية متزايدة، وفوارق اقتصـادية واضـحة، وازدياداً في معدلات الفقر والمعاناة بين المواطنين .

سـابعاً: ما يحدث يؤكد ضرورة الفصل التام بين النشاطين المالي / الاقتصادي وبين حاملي السلاح أفرادا أم مؤسسات ، كخطوة أساسية لتحقيق الاستقرار ومنع استمرار الابتزاز المسلح للموارد المالية العامة.

ثامناً: لا يمكن بناء دولة المؤســســات دون إعتماد مبدأ الكفاءة والجدارة المهنية والنزاهة في اختيار القيادات، بديلا عن الولاء لحاملي السلاح، وهو الأمر الذي سيسهم في وقف حالة الانهيار المؤسسي والمالي والاقتصادي بليبيا .

حفظ الله ليبيا ومواطنيها

صدر في 13.5.2025

أحزاب التنسيقية :

1- الحزب المدني الديمقراطي.
2- حزب التيار الوطني الوسطي .
3- حزب تحالف القوى الوطنية.
4- حزب الحركة الوطنية .
5- حزب ليبيا للجميع .
6- حزب ليبيا الأمة (الليبو) .
7- حزب شباب الغد .
8- حزب السلام والازدهار .
9- تجمع الإرادة الوطنية .

بيان تنسيقية الأحزاب الليبية
بشأن استعادة سيادة الدولة وهيبتها .

تنســـيقية الأحزاب الليبية تعلن بكل وضـــوح وحزم وقوفها الراســـخ في وجه مراحل الاضطراب المسلح والسياسي التي عصفت بالوطن لأكثر من عقد من الزمن، وأثقلت كاهله بتضحيات جسيمة في الأرواح، والإعاقات الجسدية، والصدمات النفسية، التي طالت مئات الآلاف من شباب ليبيا ونسائها ورجالها.. كما شهدت المرحلة تصاعدا في وتيرة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والحريات العامة بما في ذلك ممارسات الاختطاف والإخفاء القسري والتعذيب الوحشـــي الممنهج كل ذلك نتيجة الافلات من العقاب و غياب المســـائلة والمحاسبة الرادعة.

أفضـــى هذا التخبط المســـتمر إلى تفكك مؤســـســـات الدولة، وتدهور الخدمات، وارتفاع معدلات الفقر والحرمان، وتفاقم أزمات الحياة المعيشـــية، في مقابل ثراء فاحش لفئة محدودة استحوذت على الثروة والنفوذ بوسائل غير مشروعة. كما تفشى الفساد المالي والإداري حتى بلغ مستويات كارثية تنذر بانهيار شامل، بعد أن تغلغل في مفاصل الدولة وقطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية.

لقد سئم الليبيون من الانتظار، ومن دفع ثمن استمرار هذا الوضع الكارثي من دمائهم ومستقبل أبنائهم وكرامتهم ومعيشتهم، بينما تتمسك سلطات الأمر الواقع، التشريعية والتنفيذية، بالبقاء كهدف أوحد، متناسية التزاماتها، ومعرقلة لأي مسار حقيقي يقود إلى التداول السلمي للسلطة.

إن صبر هذا الشعب العظيم قد نفذ، وحان الوقت لتحرك وطني سلمي واسع، يستعيد زمام المبادرة الوطنية، ويعيد تصحيح المسار.

وتأسيسا على ذلك فإننا ننادي بما يلي:

1. الوقف الفوري والشامل لكافة أعمال العنف والترهيب الموجهة ضد المواطنين المتظاهرين سلميا وفتح المجال كاملا أمام المواطنين للتعبير السلمي عن آرائهم ومطالبهم المشروعة.
2. إنهاء كافة المواجهات المســـلحة والالتزام بعدم تجددها وحماية المواطنين والمقيمين وممتلكاتهم.
3. حل كافة الأجسام السياسية القائمة (مجلس النواب – المجلس الأعلى للدولة– المجلس الرئاسي – حكومة الوحدة الوطنية – الحكومة الليبية – هيئة صياغة الدستور)، التي فقدت منذ سنوات شرعيتها، وتحولت إلى سلطات أمر واقع مددت لنفسها دون تفويض شعبي، وأسهمت في تعطيل الاستحقاقات الوطنية وتفريغ الانتقال السياسي من مضمونه.

4. ندعو لتشكيل هيئة تأسيسية وطنية مؤقتة، تتولى مهام السلطة التشريعية لمدة لا تتجاوز عامين، وتتولى الإشراف على استفتاء شعبي من أجل تسوية دستورية لبناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية على أساسها.. وبوضع ترتيبات لإنهاء فوضى السلاح وتنظيم حمله واستعماله، بما يؤدي لبناء جيش وطني نظامي موحد يحافظ على وحدة واستقلال وسيادة الدولة ويخضع للسلطة المدنية وفق الترتيبات الدستورية.
5. تشكيل حكومة وطنية ذات كفاءة، تتولى إدارة المرحلة الانتقالية، وتساهم في توحيد مؤسسات الدولة، وبسط سلطتها على كامل التراب الليبي، وتتصدى بجدية لأزمات الاقتصاد والخدمات والأمن.
6. الانتقال من نهج إدارة الصراع عبر تقاسم السلطة إلى مقاربة حل الصراع من جذوره، عبر معالجة أسبابه وبناء دولة مؤسسات، قوامها الانتخابات، والنزاهة، والكفاءة، والتوزيع العادل للسلطة والمسؤولية والفرص الاقتصادية بين جميع الليبيين.
7. إعادة الكلمة إلى الشعب الليبي، ورفض تغييب إرادته عبر لجان ومجموعات مغلقة تفتقر إلى التمثيل والمعايير الشفافة. ونؤكد على ضرورة أن يكون الشعب هو مصدر الشرعية، وأن تُحسم القضايا المصيرية عبر استفتاءات شعبية حرة.
8. الدعوة إلى عصيان مدني سلمي ومفتوح، تعبيرًا عن الرفض الشعبي للواقع المأزوم، والاستمرار في تغييب العدالة والمساواة، وانتشار الفقر والبطالة، واستمرار حالة الانسداد السياسي، حتى تتحقق المطالب المشروعة لشعبنا في التغيير الجذري والشامل.

إن ليبيا لا يمكن أن تستمر رهينة لأجسام فشلت في بناء الدولة، وآن الأوان لتجاوز هذه المرحلة، والانطلاق نحو مستقبل يستحقه الليبيون جميعًا: دولة العدل والحرية والمواطنة المتساوية والفرص العادلة والمؤسسات الحديثة.

عاشت ليبيا حرة، موحدة، مستقلة.

أحزاب التنسيقية الموقعة على البيان :

1- حزب السلام والازدهـــــــار.
2- حزب تحالف القوى الوطنية .
3- الحزب المدني الديمقراطي.
4- حزب شباب الغـــــــــد .
5- الحزب الوطني الوسطـــي .
6- حزب ليبيا الأمة (الليبـــو) .
7- تجمع الارادة الوطنيـــــة .
8- حزب الحركة الوطنيـــــة.
9- حزب ليبيا للجميـــــــع .

صدر بتاريخ 2025/05/17

(44)

بيان الأحزاب السياسية الليبية بشأن
تطور الاحداث والدعوة للاستجابة لمطالب المتظاهرين

نحن الأحزاب السياسية الليبية الموقعة أدناه، نعلن عن تضامننا الكامل مع المتظاهرين الشرفاء الذين خرجوا في شوارع ليبيا مطالبين بحقوقهم المشروعة، كما نؤكد تبنينا لمطالبهم العادلة وندعو إلى حمايتهم وضمان سلامتهم وعدم التعرض لهم بأي شكل من الأشكال.

في هذا السياق، نُعرب عن رفضنا القاطع لما يتم تداوله حول نية السيد رئيس المجلس الرئاسي دعوة لجنة الحوار السياسي (لجنة 75) للانعقاد، والتي تشير التسريبات إلى أن السيد رئيس المجلس الرئاسي يعتزم الدعوة إليها.

إننا نعتبر هذه اللجنة جزءاً من معاناة الشعب الليبي، حيث أن أغلب أعضائها يتقلدون مواقع ومناصب ضمن السلطة القائمة التي يطالب المتظاهرون برحيلها، بل إننا نرى أن جميع الأجسام السياسية القائمة قد فشلت في تلبية تطلعات الشعب وتمثل جزءاً من الأزمة الراهنة، وعليه فإننا ندعو إلى إسقاطها جميعاً.

اننا ندعو إلى رحيل هذه الحكومة وكافة الأجسام السياسية التي لم تعد تمثل إرادة الليبيين.

كما ندعو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى الاضطلاع بدورها في دعم تطلعات الليبيين في التغيير الشامل، لا في دعم الوضع القائم أو دعم أطراف لم تعد تملك أي شرعية شعبية. على البعثة أن تكون جزءًا من الحل الوطني، لا شريكًا في تعقيد الأزمة.

ختاماً، تدعو الأحزاب السياسية الموقعة، قواعدها ومنتسبيها وكافة أبناء الشعب الليبي، إلى المشاركة الفاعلة في مظاهرات يوم الجمعة القادم الموافق 23 مايو 2025، والتي يسميها المتظاهرون بـ "جمعة الحسم"، تأكيداً على إرادة الشعب في التغيير الشامل وإسقاط كافة الأجسام السياسية التي لم تحقق آماله.

عاشت ليبيا حرة أبية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

توقيعات الأحزاب السياسية

1_ حزب التجمع الوطني الليبي	34- حزب الدعوة والاصلاح
2_ حزب التوافق الوطني	35_ حزب الاتفاق
3_ حزب الميثاق الوطني	36_ حزب النجاح
4_ حزب الشعلة	37_ حزب الانتصار
5_ حزب حركة المستقبل	38_ حزب الصقور
6_ حزب الطليعة	39_ حزب طلائع الغد
7_ حزب الإصلاح الوطني	40_ حزب الاستحقاق
8_ حزب الإجماع الوطني الديمقراطي	41_ حزب الجلاء
9_ حزب العدالة والتقدم	42_ حزب الوحدة الوطنية
10_ حزب المستقلين الديمقراطي	43_ حزب المؤتمر الوطني الحر
11_ حزب موطني	44_ حزب الحركة الوطنية الليبية
12_ حزب النداء	45_ حزب الدستور
13_ حزب النهوض الوطني	46_ حزب نبض الوطن
14_ حزب حماة الوطن	47_ حزب صوت الشعب
15_ حزب الحرية والمساواة	48_ حزب البركة الليبي
16_ حزب الإصلاح والتجديد	49_ حزب الثبات الديمقراطي
17_ حزب التيار الوطني	50_ حزب التسامح
18_ حزب الحكمه	51_ حزب ليبيا الطريق الثالث
19_ حزب ليبيا الكرامة	52_ حزب ليبيا الوطن
20_ حزب المستقبل	53_ حزب المشروع الوطني
21_ حزب أمجاد الوطن	54_ حزب ربوع ليبيا
22_ حزب الليبي التقدمي	55_ حزب الوفد
23_ حزب الوعد	56_ حزب وطننا الديمقراطى
24_ حزب الجبهة الوطنية المتحدة	57_ حزب الثبات الديمقراطى
25_ حزب التواصل	58_ حزب الرابطة الليبية
26_ حزب الامان	59_ حزب نداء القلم
27_ حزب التأسيس والنماء	60_ حزب تجمع الصف الوطني
28_ حزب الدردنيل	61_ حزب تحالف القوى الوطنية
29_ حزب صدّا ليبيا	62_ الحزب المدني الديمقراطي
30_ حزب القوي الشبابية	63_ حزب السلام والازدهار
31_ حزب التساوي	64_ حزب ليبيا الأمة (الليبو)
32_ حزب الاستقلال الديمقراطي	65_ الحزب الوطني الوسطي
33_ حزب الارض الخضراء	66_ حزب شباب الغد
67_ حزب معاً لأجل الوطن	

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن مؤتمر برلين وإحاطة السيدة هنا تيتا أمام مجلس الأمن

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية باهتمام بالغ، أعمال مؤتمر برلين وإحاطة السيدة تيتا أمام مجلس الأمن . هذا المؤتمر الذي علّق عليه أبناء الشعب الليبي آمالا في الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار، وتوحيد مؤسسات الدولة، وإرساء أسس التداول السلمي على السلطة، وإنهاء المراحل الانتقالية التي أثقلت كاهل البلاد. غير أن نتائج المؤتمر جاءت للأسف دون التطلعات الشعبية، وعكست استمرار سياسة تدوير الأزمة بين الأطراف الدولية والإقليمية، وفقاً لحسابات ومصالح لا تعبر عن الإرادة الوطنية، الأمر الذي أدى إلى خيبة أمل حقيقية لدى الشارع الليبي الذي أنهكه الانتظار وهو يتوق لحل شامل ومستدام. يضع حداً لمعاناته ونهايةً لمكابداته.

وفي هذا السياق، تؤكد التنسيقية دعمها الكامل لمقترح المسار التأسيسي الوارد في مخرجات اللجنة الاستشارية التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي يدعو إلى تشكيل مجلس تأسيسي مكوّن من شخصيات وطنية مشهود لها بالكفاءة والنزاهة والالتزام، تُوكل إليه مهمة تسلُّم السلطة التشريعية لفترة مؤقتة، وتشكيل حكومة مصغرة، تتولى الإعداد للاستحقاقات الانتخابية وتوحيد مؤسسات الدولة إيذانًا بإنهاء المرحلة الانتقالية، وعودة الشرعية إلى صناديق الاقتراع.

كما أن تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية تؤيد ما جاء بإحاطة السيدة تيتا أمام مجلس الأمن يوم 2025/06/24 والتي أشارت فيها إلى الوضع الهش بالعاصمة ، وعدم احترام حقوق الإنسان والدعوة للتهدئة وكلها إشارات مهمة للوضع السيىء والخطير بليبيا، إلا انها لم تتطرق أو تاتي بأفكار ومقترحات جديدة، كان الشعب الليبي يتطلع إلى سماعها، فأصيب بالإحباط ليستمر الحال في إدارة الصراع الذي أضرَّ بمعيشة الليبيين واستقرارهم وأمنهم ، وبدد أحلامهم وثرواتهم معا.

وإيماناً منا بأن المسار التأسيسي هو الأنسب في هذا الوقت ، والذي عبر عنه الليبيون في كثير من لقاءاتهم بالبعثة ، أو بالبيانات الصادرة من عديد الجهات ، وهو يؤسس

لدولة ليبيا ويحقق طموحات الشعب الليبي، فإننا نطالب بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا بالآتي :

1. التأكيد على المسار التأسيسي المنبثق عن اللجنة الاستشارية ومواكبته بتقارير دورية وشفافة.
2. ردع أي محاولات لعرقلة تنفيذه من خلال آليات واضحة، تشمل تفعيل قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
3. توسيع دائرة المشاركة في العملية السياسية لتشمل القوى الوطنية والأحزاب السياسية ، بما يُضفي على المسار شرعية شعبية ومجتمعية راسخة.
4. نطالب بنشر نتائج الاستطلاع الشعبي على مخرجات وتوصيات اللجنة الاستشارية وبكل شفافية.
5. مشاركة الشعب الليبي في العملية السياسية دون إقصاء، أو تهميش لكل فئاته من خلال المسار التأسيسي، وهو الضامن الوحيد لمشاركة الليبيين.

لقد ضاق الليبيون بخيبات الأمل المتكررة ويئسوا من الوعود غير المنفذة من قبل المبعوثين المترددين منذ سنوات على المسألة الليبية دون جدوى، ومن بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا ، وتدخل أطراف دولية وإقليمية في عرقلة أي مشروع سياسي، يحقق طموحات الشعب الليبي.

حفظ الله ليبيا وشعبها

25 يونيو 2025م

صدر عن :

- **حزب ليبيا للجميع .**
- **الحزب المدني الديمقراطي .**
- **حزب السلام والازدهار .**
- **حزب تحالف القوي الوطنية .**
- **الحزب الاتحادي الوطني .**
- **حزب ليبيا الأمة الليبو.**
- **حزب شباب الغد.**
- **الحزب الوطني الوسطى .**
- **تجمع الإرادة الوطنية.**

بيان بشأن تعثر تسليم بطاقات الناخبين
ومطالبة المفوضية العليا للانتخابات بتوضيح رسمي

في ظل تعثر عملية تسليم بطاقات الناخبين في تسع بلديات ليبية، وفق احصائيات توزيع بطاقة ناخب الذي أعلنت عليه المفوضية العليا للانتخابات بتاريخ 2025/07/03 . وهم على النحو التالي **وادي زمزم ، سرت، جنزور ، بنغازي، توكرة، قمينس ، الابيار، سلوق، سبها.**

تسجل التكتلات الحزبية السياسية الليبية، الموافقة ادناه بالغ قلقها من استمرار هذا التعثر دون تقديم أي توضيح رسمي للرأي العام أو للجهات السياسية المعنية أن غياب التفسير العلني لأسباب هذا التوقف رغم ما تشهده أغلب هذه المناطق من استقرار نسبي، يُعد إشارة سلبية تهدد نزاهة المسار الانتخابي وتفتح الباب أمام تأويلات تقوض ثقة المواطن في قدرة الدولة على إنجاز الاستحقاقات الانتخابية محلية كانت أو وطنية.وعليه، فإننا نطالب المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بما يلي-:

1. الكشف الفوري والواضح عن الأسباب الحقيقية التي حالت دون تسليم بطاقات الناخبين في البلديات المعنية.
2. تحديد طبيعة العراقيل التي تواجه هذه المرحلة، سواء كانت أمنية فنية، لوجستية، أو إدارية.
3. الإعلان عن خطة وجدول زمني محدد لاستئناف عملية التوزيع وضمان حق المواطن في المشاركة.

كما نهيب ببعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا متابعة هذا الملف عن كثب، بوصفه مقياساً حقيقياً لمدى جهوزية البلاد لتنظيم انتخابات شاملة نزيهة وشفافة.

التكتلات الحزبية السياسية الليبية الموافقة والمشاركة في هذا البيان:

رابطة الأحزاب الليبية.

الإتحاد الوطني للأحزاب الليبية.
التجمع الوطني للأحزاب الليبية.
تجمع الأحزاب الليبيـــــــــة.
الحراك الوطني للأحزاب الليبية.
تكتل الوطن بالجميع للأحزاب الليبية.
تكتل الأحزاب الليبيـــــــــــــة.
شبكة الأحزاب الليبيـــــــــــــة.
تنسيقية الأحزاب السياسية الليبية.

صدر في طرابلس بتاريخ 9 يوليو 2025م

تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية
إيجاز صحفي للرأي العام
بشأن بعض التحركات لمؤسسات غير ليبية لعرقلة مخرجات اللجنة الاستشارية

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بكل قلق الأخبار التي تتناقلها وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، واللقاءات التي يعقدها مركز الحوار الإنساني في جنيف مع أطراف ليبية وأخرى إقليمية ودولية، حول مقترحات مشبوهة من شأنها أن تعمق الأزمة الليبية وتحيد وبشكل كلي عما تم طرحه من قبل اللجنة الاستشارية تحت رعاية وإشراف البعثة الأممية إلى ليبيا، وإذ تعد تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية، هذا العمل منافياً لتطلعات أبناء الشعب الليبي، في الخروج من نفق الأزمة وحالة الانسداد السياسي، وخلطاً للأوراق للإبقاء على الوضع الراهن الخطير الذي يتهدد الوطن وكيانه بالكامل . وإذ تدعم التنسيقية وتقدر كل الجهود النبيلة والصادقة الرامية إلى حلحلة الأوضاع الجامدة والدفع إلى حلول تفتح الأفاق الموصدة بأسس وشرعية ليبية فإنها وفي هذه الظرفية الهامة تعلن ما يلي:

أولا: لقد استبشر أبناء الشعب الليبي خيراً بعد أن أنجزت اللجنة الاستشارية التي شكلتها البعثة الأممية في ليبيا، من خبراء ليبيين يُجمع الليبيون على احترامهم ونزاهتهم عملها وقامت بتقديم مقترحات رصينة تعالج الأزمة وتفضي إلى تجديد شرعية المؤسسات الليبية، وتستعيد الدولة سيادتها واستقلال قرارها ولم تسجل أي معارضة ضد هذه اللجنة سواء داخليا أم دوليا، وهذا ما أكده الصدى الإيجابي الواسع الذي تفاعلت به مختلف المكونات الليبية مع تلك المخرجات.

ثانيا: تؤكد التنسيقية بإن التفاف أبناء الشعب الليبي حول مخرجات اللجنة الاستشارية والتأييد الواسع لها، قد عزز شعور الليبيين بالتمسك بمشروع أنجزه ليبيون دون تدخل خارجي، وأن قيام مركز الحوار الإنساني بمبادرة موازية ترسّخ الواقع السيء وتهدف - دون شك - إلى تعطيل مقترحات اللجنة الاستشارية، بل قد تقود إلى الالتفاف عليها وتعطل أي توجه وطني صادق ، يهدف إلى استقرار ليبيا والمنطقة بأسرها وهذا تعارضه وترفضه تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية.

ثالثا: نؤكد وبما لا يقبل الشك أن الشعب الليبي هو صاحب الشرعية الأولى، وصاحب الكلمة الفصل في تقرير مصيره وتحمل مسؤولياته، وعلى كل مدعي الوساطة والمساعدة والمساندة العمل فقط على تمكين هذا الشعب من المشاركة السلمية والمساهمة الحضارية في ترجمة ذلك عبر السبل الديمقراطية كالانتخابات والاستفتاءات واستطلاعات الرأي، ونعتبر أن ما تقوم به جهات و اطراف مختلفة ، كمركز الحوار الإنساني لا يمكن فهمه فى ظل السياقات الحالية الا تجاوزا لمخرجات اللجنة الاستشارية وعرقلة لا ينبغي ان تمر بدون اعتراض فالأمر يتعلق بتطلعات الشعب الليبي والتي لا بد من التحذير من تجاهلها وإحباطها.

رابعا: نشيد بدور البعثة في عملها بإيجاد حلول للازمة الليبية وندعو السيدة رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ، باعتبارها الجهة الدولية المكلفة بمساندة ودعم أبناء الشعب الليبي للوصول لحل الازمة، وكما يقتضي نجاح المسار الذي تقوده البعثة التيقظ لهذه الممارسات وما تقوم به جهات وأطراف مختلفة، كالمركز المشار إليه، وهو ما يمثل عرقلة للمسار الذي حاز على تأييد قطاعات عريضة ويلبي رغبات الليبيين لتأسيس دولتهم ، ولا بد من مواجهة من يعرقله بما يقتضيه من رفض أو عقوبات أذا أقتضى الأمر.

صدر بتاريخ 19 يوليو 2025م

الأحزاب التوقعات

- الحزب المدني الديمقراطي
- الحزب الوطني الوسطي
- حزب ليبيا للجميع
- حزب ليبيا الأمة (الليبو)
- الحزب الاتحادي الوطني
- حزب تحالف القوي الوطنية
- تجمع الإرادة الوطنية
- حزب السلام والازدهار

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية بشأن ادانة ورفض التجويع الممنهج للشعب الفلسطيني في قطاع غزه

تتابع تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية ببالغ القلق والأسى ، ما يتعرض له أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة من جريمة تجويع ممنهجة، وحرمان متعمد من مقومات الحياة الأساسية، في أتون حصار خانق لم يُبق شيئًا على حاله، حتى بات الجوع والعطش يزهق الأرواح، وسوء التغذية يفتك بالأطفال والمرضى وكبار السن، فيما تغيب أدنى مقومات الإنسانية، وتغلق أبواب النجاة في وجه شعب يُعاقب لأنه تمسك بحقه في الحياة.

وإزاء هذا المشهد المفجع، نعرب عن حزننا وألمنا وادانتنا أمام ما يعيشه أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزه من جرائم للإبادة الجماعية خلال ما يقرب سنتين متتاليتين بدأت بالتدمير الوحشي والقصف المتواصل برا وجوا وتزامن ذلك مع حصار شامل تصاعدت وتيرته في الأشهر الأخيرة لينتج جريمة التجويع الجماعي لسكان قطاع غزه . فمع كل ضعيف جائع يصارع الموت، نشعر بثقل هذا العجز الإنساني، الذي لا يزيدنا إلا تمسكًا بمسؤوليتنا الأخلاقية في الدفاع عن حقهم في الحياة الكريمة، ورفض الصمت الدولي أمام هذه الجرائم المفجعة.

إن ما يجري في غزة هو إبادة صامتة تُرتكب بأدوات الجوع والحصار، تحت أنظار العالم وصمته المعيب، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وفعل يرقى إلى الجرائم ضد الإنسانية بحكم القانون الدولي والضمير الإنساني

إن حالة تشظي المؤسسات السياسية الفلسطينية وهمجية سلطات وقيادات الكيان الإسرائيلي وغياب الموقف الموحد لمجلس الآمن واستعماء الإرادة السياسية الدولية عما يُرتكب ، وفشل مؤسسات العالم في وقف النزيف الإنساني في غزه، يمثل سقوطًا أخلاقيًا مدويًا لعالمنا اليوم. ويكرس بؤس المعايير المزدوجة في التعامل مع الماسي الإنسانية، حيث يترك الشعب الفلسطيني وحيدا يواجه الموت جوعا و يواجه القصف والخذلان في آن معا.

إننا في تنسيقية الاحزاب والتكتلات السياسية نخاطب الضمير الإنساني ونطالب جميع دول العالم بالتحرك العاجل و تجاوز الإدانات اللفظية، نحو فعل ملموس يُنقذ أرواح الأبرياء، ويكسر الحصار المفروض على غزه، ويكرس السلام بالمنطقة وإنصاف الشعب الفلسطيني بالعيش بدولته مثل باقي شعوب العالم ويفتح فورا الممرات الآمنة لدخول الغذاء والدواء والمساعدات الإنسانية، دون قيد أو شرط ان تنسيقية الأحزاب تدين وترفض وبشكل قوي المزاعم عن تهجير أهلنا بغزه الى دول ومناطق أخري وحرمانهم من موطنهم الأصلي ، كما نطالب بمحاسبة المسؤولين عن جرائم التجويع والإبادة الجماعية التي تمارس ضد الإنسانية.

وفي هذا السـياق، نحيي صـمود الشـعب الفلسـطيني، الذي يواجه منذ قرابة عامين حربًا إباديّة شـاملة، وظل رغم ذلك متمسـكًا بأرضـه، متشـبثا بحقه في الحياة والحرية والكرامة. إن هذا الشـعب الذي يقاوم الخذلان بالصبر والتحدي، يقدم درسا خالدًا في الإرادة الوطنية والعزم الثابت على البقاء.

صدر بتاريخ 23 يوليو 2025

الأحزاب الموقعة :

حزب السلام والازدهار
الحزب الاتحادي الوطني
الحزب الوطني الوسطي
حزب ليبيا للجميع
تجمع الإرادة الوطنية
حزب تحالف القوي الوطنية
الحزب المدني الديمقراطي
حزب ليبيا الآمة- الليبو
حزب شباب الغد

بيان رقم 12 لتنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية حول الاعتداءات على فروع المفوضية العليا للانتخابات وتعليق الانتخابات بعدد من البلديات

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بقلق بالغ سلسلة الأحداث المؤسفة التي شهدتها الأيام الأخيرة، والمتمثلة في الاعتداءات وأعمال التخريب التي طالت فروع المفوضية العليا للانتخابات في عدد من البلديات، وما ترتب عليها من تعليق العملية الانتخابية في مناطق متعددة.

وفي هذا الصدد، تسجل التنسيقية الملاحظات والمواقف التالية:

أولاً: تدين بأشد العبارات الاعتداءات التي طالت فروع المفوضية العليا للانتخابات زليتن والساحل الغربي والزاوية، وتدعو جميع الأطراف السياسية والاجتماعية إلى رفض العنف والتخريب، والعمل على توفير بيئة آمنة وشفافة تمكّن المواطنين من ممارسة حقهم الانتخابي، بما يضمن استدامة الآمن والاستقرار.

ثانيًا: تجدد ادانتها بوقف العملية الانتخابية ببلديتي صياد والحشان والغاء الانتخابات بعدد 27 بلدية بشرق وجنوب ليبيا، حيث يعكس هذا الوضع مؤشرات خطيرة على حجم التحديات التي تواجه عملية الانتخابات البلدية، وهو ما يمثل تهديداً مباشراً لأي استحقاق وطني قادم، سواء كان نيابيًا أو رئاسيًا.

ثالثًا: تؤكد التنسيقية أن الانتخابات، رغم أهميتها، هي محطة في مسار عملية توافق وطني تعالج جذور الصراع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، عبر حلول شاملة وحوار وطني جامع يحدد شكل الدولة ونظامها، ويؤسس لبيئة سلمية تضمن التعايش والسلم الأهلي المستدام.

رابعًا: تجدد دعمها للمبادرة متعددة المسارات وللخيار الرابع الوارد في تقرير اللجنة الاستشارية (المسار التأسيسي)، وتؤكد على ضرورة أن يكون القرار النهائي للشعب الليبي عبر الاستفتاء الشعبي لحسم القضايا الخلافية ومعالجة الأزمات ووضع الأسس الحقيقية لبناء الدولة الحديثة المنشودة.

خامسا: ان تتحمل الجهات الامنية التابعة للسلطة التنفيذية الشرطية المسؤولية الكاملة لحماية مقار المفوضية العليا للانتخابات وحماية الناخبين وتحث التنسيقية بعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا والدول المساندة للعملية الانتخابية الوقوف صفا واحداً مع المفوضية العليا للانتخابات وادانة مثل هذه الانتهاكات.

ختاماً فأن تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية تساند وتدعم المفوضية العليا للانتخابات بما قامت به من أعمال مهنية وتنظيم لإنجاح هذه الانتخابات وعدم انحيازها الى أي طرف من أطراف الصراع بالرغم من تعرضها لضغوطات وتجاوزات لإلغاء انتخابات البلديات.

صدر عن الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بالتنسيقية بتاريخ 15 أغسطس 2025م

بيان رقم 13 لسنة 2025م، صادر عن تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بشأن نتائج استطلاع بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية باهتمام ، إعلان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن نتائج الاستطلاع الذي أجرته مؤخراً ،المتعلق بخيارات خارطة الطريق المقبلة. وإذ تؤكد التنسيقية على أهمية الإصغاء لصوت الليبيين في هذه المرحلة الدقيقة، فإنها تعبّر عن قلقها البالغ إزاء الطريقة التي أُدير بها الاستطلاع وآلية إعلان نتائجه وفى هذا التوقيت، وذلك للأسباب الآتية:

1. غياب الرقابة الوطنية: لم تُتح أي آليات مستقلة أو محلية لمراقبة نزاهة جمع البيانات أو فرزها أو تحليلها، وهو ما يضعف الثقة في أن النتائج تعبّر بدقة عن آراء الليبيين.
2. غياب الشفافية: لم يتم نشر النتائج تباعاً أو إتاحة متابعة علنية على مدار فترة الاستطلاع، بل جرى الاكتفاء بالإعلان عن الأرقام النهائية بشكل مفاجئ وقبيل الإحاطة المرتقبة لمجلس الأمن.
3. الارتباط المريب بالتوقيت السياسي: إن إعلان النتائج النهائية في هذا التوقيت يُثير شكوكاً جدية حول استخدامها كذريعة مسبقة لتبرير ما سيرد في إحاطة البعثة أو لتسويق خارطة طريق معدّة سلفاً بعيداً عن الإرادة الشعبية الحقيقية.

وإذ تؤكد التنسيقية أن الانتخابات هي محطة في مسار نحو الاستقرار الدائم لليبيا وليست بحد ذاتها حلاً نهائياً للمشكلة، فإنها تنبّه إلى ما يلي:

إذا كان تنظيم الانتخابات البلدية يواجه تحديات كبرى وعراقيل جدية، فكيف يمكن الحديث بواقعية عن إجراء انتخابات نيابية ورئاسية في ظل الانقسام القائم واستمرار أسباب إلغاء انتخابات 2021م؟

إن التجربة أثبتت أن الانتخابات لا يمكن أن تُجرى بصورة حرة ونزيهة ومستدامة ما لم يتم الاتفاق أولاً على مسار شامل لمعالجة أسباب الصراع والتسوية السياسية الحقيقية.

المبادرة متعددة المسارات التي توفِّر الحل الشامل وتعالج أسباب الصراع ، ولا سيما الخيار الرابع (المجلس التأسيسي) لمخرجات اللجنة الاستشارية لبعثة الأمم المتحدة للدعم بليبيا، وما يتضمنه من استفتاء شعبي، تمثل عناصر أساسية للتسوية السياسية، ولتعبيد الطريق نحو استقرار دائم وبناء الدولة الحديثة المنشودة.

كما تشير التنسيقية إلى أن الانتخابات النيابية والرئاسية والدستور هي عناوين كبرى رُفعت خلال أحد عشر عاماً مضت، دون أن يتحقق أي منها، لأنها بقيت مجرد شعارات لم تُقرن بتسوية سياسية تعالج جذور الصراع. أما الخيارات الأربعة التي تضمنها تقرير اللجنة الاستشارية، فهي جميعاً تسعى في جوهرها إلى بلوغ تلك العناوين، لكن الاختلاف يكمن في الطريق المؤدي إليها. وهنا تؤكد التنسيقية أن الخيار الرابع هو الوحيد الذي قدّم مساراً واضحاً للتأسيس لدولة حديثة عبر معالجة أسباب الصراع، بحيث تأتي الانتخابات كمحطة طبيعية في مسار الاستقرار، لا كشعار منفصل عن الواقع ولا كغاية في حد ذاتها.

إن ما جعل التنسيقية تتبنى وتدعو للقبول بالخيار الرابع(المجلس التأسيسي) جاء بناء على قناعة لدى الاحزاب المنظمة للتنسيقية والاستشاريين بها، بجدوى هذا الخيار و ان هذه القناعة تبلورت من خلال نقاش وحوار وحراك، انتظم على مدار خمس سنوات و من خلال 260 اجتماعاً عقدته التنسيقية.

وكذلك استطلاعات مستمرة لتحسس ورصد شريحة كبيرة من المواطنين والأحزاب، والنخب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

كما أن التنسيقية تابعت وبحرص جلّ اللقاءات المباشرة للسيدة "تيتا" ونتائجها مع مختلف الشرائح الليبية وتابعت وسجلت كل البيانات الختامية للتجمعات الشعبية في مختلف الأرجاء بليبيا، التي خلصت جميعها إلى التطلع إلى المسار الرابع من تقرير اللجنة الاستشارية، كحل حقيقي وجذري للأزمة الوطن.

وعليه، فإن التنسيقية

أولا: تطالب البعثة بالكشف عن كافة البيانات التفصيلية للاستطلاع، بما في ذلك المنهجية، والتوزيع الجغرافي والديموغرافي للمشاركين، ونسب المشاركة عبر القنوات المختلفة حتى يتم تحليلها من قبل المختصين بالاستطلاعات ويتم نشرها لليبيين.

ثانيا: تدعو إلى إشراك مؤسسات وطنية مستقلة ومنظمات مجتمع مدني ليبية في أي عمليات استطلاع مستقبلية لضمان النزاهة والشفافية.

ثالثا: تؤكد أن أي خارطة طريق أو إحاطة أممية لا تكتسب شرعية، إلا إذا استندت إلى الإرادة الوطنية الليبية، لا إلى نتائج مطوّعة لخدمة أجندات خارجية.

رابعا: وتشدد التنسيقية على أن الليبيين وحدهم هم أصحاب الحق في تقرير مصيرهم ورسم مسارهم السياسي، بما يضمن بناء دولة وطنية جامعة، ويحقق تطلعات الشعب في الاستقرار والحرية والعدالة والتنمية المستدامة.

تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية

صدر في 17 أغسطس 2025م

الأحزاب الموقّعة

- حزب السلام والازدهار
- الحزب الاتحادي الوطني
- الحزب الوطني الوسطي
- الحزب المدني الديمقراطي
- حزب تحالف القوي الوطنية
- حزب ليبيا الامة- الليبو
- حزب ليبيا للجميع
- تجمع الإرادة الوطنية

بيان رقم 14 لسنة 2025م بشأن إحاطة السيدة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا أمام مجلس الأمن الدولي مساء يوم الخميس الموافق 21 أغسطس2025

أيها الليبيون أبناء الوطن،

أربع عشرة سنة مضت وليبيا تُدار من قِبَل بعثة الأمم المتحدة تحت أسم الدعم و عبر وعودٍ متكررة وخططٍ عقيمة .تعاقب خلالها عشرة مبعوثين وصدر ثمانية وأربعون قرارًا عن مجلس الأمن، لكن النتيجة ظلّت واحدة: وهي أدارة الصراع وفشل ذريع، انسداد سياسي، صراعات وحروب متكررة، مؤسسات منقسمة، واقتصاد ينهار، بينما يزداد الشعب معاناة وفقراً يومًا بعد يوم.

لقد تابعنا إحاطة المبعوثة الأممية السيدة] تيته] مساء يوم 21 أغسطس ،2025 فلم نجد فيها سوى تكرارا لسياسات المماطلة واضاعة الوقت على حساب الليبيين ومعاناتهم ، وخارطة طريق لا تختلف عن سابقاتها، خارطة تُطيل الأزمة بدل أن تُنهيها، وتُرضي سلطات الأمر الواقع التي تحولت إلى أجسام عاجزة على حساب الشعب الصابر عليها لأكثر من عقد، بدلا من أن تستجيب لصوت الشعب وتطلعاته.

أشارت رئيسة البعثة إلى إدراكها لحالة الإحباط التي يعيشها الشعب الليبي تجاه الأجسام السياسية القائمة، ومطالباته بإنهائها والتطلع إلى تجاوزها عبر تشكيل مجلس تأسيسي، وفق ما ورد في مخرجات اللجنة الاستشارية .غير أنها، وفي تناقض لافت، شددت على ضرورة التعاون مع هذه الأجسام ذاتها لآنه اقصر الطرق، رغم وصفها لها بأنها تعاني من قصور .ويعكس هذا الموقف تحديًا صريحًا لإرادة الشعب الليبي، الذي يطالب بمرحلة جديدة تنهي عبث هذه الأجسام، وتفتح الطريق أمام تأسيس مؤسسات قادرة على قيادة البلاد نحو الاستقرار .

كما أشارت رئيسة البعثة إلى إطلاق حوار جديد، لكنها أغفلت دور الأحزاب السياسية، رغم أنها وفق المادة الرابعة من الإعلان الدستوري المؤقت هي المكوّن الرئيس في أي عملية سياسية .إن تغييب الأحزاب لا يُعد مخالفة دستورية فحسب، بل إقصاء متعمدًا للقوى السياسية الوطنية، وإجهاضًا لمشروع بناء الدولة الحديثة الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية.

في هذا الصدد توضح التنسيقية موقفها في الآتي :

1. الرفض القاطع لاستمرار بعثة الأمم المتحدة في العمل بمقاربة إدارة الأزمة بدلا من حلها وكأن ليبيا مجرد مختبر للتجارب الدولية.
2. رفض كل الحلول الترقيعية التي تُبقي على سلطات الأمر الواقع المنتهية الصلاحية وتمنحها عمرًا سياسيًا جديدًا على حساب إرادة الشعب.

3. رفض تهميش القوى الوطنية الحقيقية – من أحزاب سياسية، وحراكات شعبية تتضمن قوى مدنية، ونخب وطنية – واستبعادها من صياغة مستقبل الوطن.
4. نؤكد أن الإحاطة المشار إليها لا ترقى إلى مستوى التضحيات البشرية والمادية التي بذلها الليبيون من أجل الحرية والكرامة والسيادة.
5. ندين انصياع بعثة الأمم المتحدة الواضح لهيمنة بعض الدول المتدخلة في الشأن الليبي، مما يثبت أنها تحوّلت من بعثة دعم يُفترض أن تترجم تطلعات الليبيين نحو الاستقرار، إلى أداة تمرّر إرادة القوى الخارجية على حساب إرادة الشعب الليبي. يجري ذلك على حساب الشعب الذي قدم أثمانا باهضة عبر مراحل تاريخه ومازال يدفعها في حاضره وعلى حساب مستقبله وأجياله .
6. لقد بات واضحًا أن مبادرات ومخرجات البعثة لا تُبنى على مشاورات وطنية جادة مع الأحزاب والقوى المدنية والمجتمعية، بل تُفصَّل وفق صفقات ومصالح داخلية و خارجية متعارضة، وهو ما عمّق الأزمة وأطال أمدها.
7. نؤكد أن أي مسار لا ينطلق من الملكية الوطنية للحل ولا يستجيب لصوت الليبيين، سيكون مرفوضًا جملةً وتفصيلاً، وسيُواجَه بمقاومة سياسية وشعبية سلمية حتى يُستبدل بمسار وطني حقيقي يُعيد للشعب حقه في تقرير مصيره.
8. الشعب الليبي لم يعد يستطيع الصبر بعد سنوات مريرة من الانقسام والانهيار المؤسسي والأمني والاقتصادي الحاد، وتفشي الفقر ،وانتهاك حقوق المواطنين و سيادة البلاد ،وتردي مستوى الحياة والمعيشة إلى مستويات تنذر بالخطر، و لم يعد قادرًا على تحمل سلطات الأمر الواقع العابثة بالموارد والمؤسسات ،ولا الهيمنة الدولية على القرار الليبي ،ولا أداء بعثة الأمم المتحدة ومقاربتها المؤسسة على إدارة الأزمة بدلا من معالجة أسباب الصراع والتأسيس لبناء الدولة الحديثة التي ينشدها الليبيون ،وسئم تكتيكات البعثة المكررة عبر السنوات و التي تركز على ترضية سلطات الأمر الواقع والدول المتدخلة على حساب إرادة الشعب ومستقبله .
9. نحذر من أن أي خارطة طريق لا تنطلق من إرادة الشعب الليبي وحقه في مسار يضمن تأسيس دولته الحديثة، هي خارطة باطلة ومرفوضة.
10. إن مجلس الأمن مطالب بالاستماع إلى صوت الليبيين، لا إلى صوت سلطات الأمر الواقع التي تحوّلت منذ سنوات إلى أجسام معطلة ،فالشرعية الحقيقية تنبع من الشعب وحده، وأي محاولة للالتفاف على ذلك لن تجلب إلا مزيدًا من الفوضى والتدهور في البلاد والمنطقة بأسرها.
11. الشعب الليبي يستحق خارطة طريق حقيقية، تقوم على مسار سياسي تأسيسي ينتج تسوية سياسية ودستورية .. تنهي الفوضى والانقسام وتفتح آفاق الدولة الحديثة.

12. سـنظل منفتحين على التفاعل مع أي مسـار سـياسـي وطني حقيقي، و لن نقبل بأي خارطة تأجيل جديدة، ولن نصـمت أمام إسـتمرار العبث والوصـاية المبطنة .صـوت الشـعب سـيبقى الأعلى، وإرادته ستفرض نفسها على الجميع بلا منازع. فليبيا لن تُدار بالصفقات المشبوهة أو الوعود الكاذبة، بل بإرادة أبنائها وحقهم غير القابل للتصـرف في تقرير مسـتقبل وطنهم وأجيالهم .

صدر بتاريخ 22 أغسطس 2025

الأحزاب الموقعة

حزب السلام والازدهار

الحزب المدني الديمقراطي

حزب ليبيا الامة- الليبو

الحزب الوطني الوسطي

الحزب الاتحادي الوطني

حزب الحركة الوطنية

تجمع الإرادة الوطنية

حزب ليبيا للجميع

بيان رقم 15 لسنة 2025 لتنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية حول مبادرة أممية لتجريم المعتقلات الجماعية للشعوب

في الوقت الذي يحيي فيه العالم في 3 ديسمبر من كل عام اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، وهو اليوم الذي تعود جذور اعتماده إلى المبادرة الليبية التي أطلقها قبل نحو نصف قرن مندوب ليبيا الدائم لدى الأمم المتحدة آنذاك المرحوم منصور رشيد الكيخيا، تستحضر تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية هذا الإرث الإنساني المشرف الذي رسخ حضور ليبيا الفاعل داخل المنظومة الدولية، وأكد قدرتها على قيادة مبادرات أممية ذات أثر عالمي وانطلاقا من هذا الرصيد، ومن المسؤولية الأخلاقية الملقاة على عاتق ليبيا تجاه حماية الكرامة الإنسانية، تبرز اليوم ضرورة الدفع نحو مبادرة أممية جديدة لا تقل أهمية، تهدف إلى تجريم المعتقلات الجماعية للشعوب.وانطلاقا من المسؤولية الوطنية والأخلاقية، وإدراكًا لضرورة صون الذاكرة الليبية واستلهام الدروس من الماضي، تؤكد تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية على ضرورة وأهمية قيام السلطات الليبية الرسمية، التنفيذية والتشريعية، بالعمل على طرح مبادرة أممية تهدف إلى تجريم المعتقلات الجماعية للشعوب، باعتبارها إحدى أبشع الممارسات التي شهدها التاريخ الإنساني خلال فترات الاستعمار والنزاعات لقد عانى الليبيون خلال الاحتلال الفاشي من الاعتقال الجماعي والتهجير القسري في معسكرات هدفت إلى الإبادة وتفريغ الأرض من أهلها ويشكّل هذا الإرث المؤلم اليوم أساسًا أخلاقيًا وقانونيا لمطالبة الدولة الليبية بأن تكون في طليعة الدول الداعية لإنشاء إطار دولي مُلزم يجرّم المعتقلات الجماعية ويمنع تكرار هذه الممارسات تحت أي ظرف.

وتبرز الحاجة لهذه المبادرة في ظل غياب تعريف واضح ومتفق عليه دوليًا لمفهوم "المعتقلات الجماعية للشعوب"، وفي ظل افتقار القانون الدولي لآليات مساءلة محددة تكفل الردع والإنصاف. كما تكشف التجارب المعاصرة عن استمرار مظاهر المعتقلات الجماعية وانتهاكات واسعة النطاق، وتبرز تلك الحالات بوضوح الحاجة إلى تحرك دولي عاجل يضع . حدًا لمثل هذه الممارسات البشعة.

إن الدعوة اليوم لطرح مبادرة أممية تجرّم المعتقلات الجماعية للشعوب تمثل امتدادًا طبيعيًا لذلك الإرث، وفرصة تاريخية لليبيا لاستعادة دورها كدولة فاعلة في صياغة المبادرات الإنسانية داخل الأمم المتحدة، وتعزيزا لصورتها كدولة تدافع عن الكرامة الإنسانية وتعمل على تطوير قواعد القانون الدولي.

وترى التنسيقية أن تجريم المعتقلات الجماعية للشعوب يشكل خطوة أساسية لتعزيز الالتزام الدولي بمنع الانتهاكات واسعة النطاق، بما يساهم في حماية المدنيين وبناء بيئة قانونية وإنسانية أكثر صلابة. كما يمكن ليبيا من أداء دور بناء داخل منظومة الأمم المتحدة، عبر قيادة مبادرة تُجسّد قيم العدالة والإنصاف.

وإذ تؤكد تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية استعدادها للمساعدة في طرح هذه المبادرة وأهمية تحرك السلطات الليبية لطرح هذه المبادرة، فإنها تشدد على أن استعادة ليبيا

لدورها في المبادرات الدولية تبدأ بإرادة سياسية تستحضر مسؤولية الدولة تجاه تاريخها وشعبها، وتسعى لحماية الكرامة الإنسانية كأساس للسلم والأمن الدوليين.

حفظ الله ليبيا وشعبها

صدر بتاريخ 6 ديسمبر 2025م

الاحزاب الموقعة على البيان:

- **حزب ليبيا للجميع حزب التفاؤل**
- **الحزب المدني الديمقراطي**
- **حزب تحالف القوي الوطنية**
- **حزب السلام والازدهار**
- **الحزب الوطني الوسطي**
- **الحزب الاتحادي الوطني**
- **حزب ليبيا الامة الليبو**
- **حزب شباب الغد**
- **تجمع الإرادة الوطنية**

بيان تنسيقية الأحزاب رقم (1) لسنة 2026م
بشأن تداعيات تشكيل مفوضية موازية وتعطيل للانتخابات

إن تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية، إذ تتابع بقلق بالغ تطورات المشهد السياسي، وما يشهده من عبثٍ ممنهج طال مؤسسات الدولة، وما أفرزه ذلك من انقسامات متصاعدة بدأت تمس المؤسسات السيادية والسلطة القضائية، فإنها تعرب عن رفضها القاطع لما يجري من محاولات تقوض المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وقد تؤدي إلى تكوين مفوضية موازية للمفوضية القائمة، في خطوة تمثل تهديداً مباشراً لآخر ما تبقى من أمل لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تنهي حالة الانسداد السياسي.

وتؤكد التنسيقية أن إنهاء الانقسام، سواء في السلطة القضائية أو في المؤسسات السيادية الأخرى، بات ضرورة وطنية ملحة لا تحتمل التأجيل، وأن الحفاظ على فرص إجراء الانتخابات لا يكون عبر استبدال المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أو تقويضها، وإنما من خلال دعمها وتعزيز دورها واستكمال عضويتها، باعتبارها مؤسسة وطنية قائمة أدت مهامها بمهنية وحرفية وحياد.

لقد أنجزت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الاستحقاقات الانتخابية السابقة بكفاءة مشهودة، رغم ما واجهته من شح في الإمكانيات المادية، وصعوبات إدارية ولوجستية، وتحديات وضغوط سياسية، دون أن تُسجل بحقها أي شبهات تمس نزاهتها أو استقلاليتها.

وإن ما تمارسه الأجسام السياسية القائمة من سياسات التشبث بالسلطة، وما يصاحبها من عبث يكرّس الانقسام ويعرقل أي مسار جاد يمكن أن ينقذ ليبيا من حالة الترهل والانقسام التي تعيشها، قد أصبح أمراً واضحاً وجلياً، ولم يعد خافياً على أحد، الأمر الذي يستوجب وقفه ومواجهته بموقف وطني مسؤول.

وبناءً على ما تقدم، تطالب تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بضرورة التمسك بالفرص المتاحة للتغيير، ودعم استمرار عمل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، والانحياز الصريح لمطلب الشعب الليبي في التغيير، وحقه الأصيل في إنتاج سلطاته عبر الانتخابات، وإعادة التأسيس على أسس شرعية، وتحقيق الاستقرار السياسي، واستعادة الدولة.

حفظ الله ليبيا.

صدر بتاريخ: 8 يناير 2026م

الأحزاب الموقعة:

- الحزب المدني الديمقراطي
- حزب السلام والازدهار
- الحزب الوطني الوسطي
- حزب شباب الغد
- حزب ليبيا للجميع
- حزب ليبيا الأمة – الليبو
- حزب تحالف القوى الوطنية
- الحزب الاتحادي الوطني

بيان رقم 2 لتنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية لسنة 2026

تُعرب التنسيقية عن إدانتها الشديدة واستنكارها البالغ للتعليمات الصادرة برسالة مدير فرع المنطقة الغربية بمصلحة الأحوال المدنية المؤرخة في 7 ديسمبر 2025 تحت رقم إشاري 13.3 / 3780 الموجهة إلى أمناء مكاتب الإصدار بالمصلحة والتي وردت فيها تعليمات بعدم تسجيل الأسماء غير العربية، وحيث أن هذه التعليمات تخالف صراحة أحكام المادتين 1 و 6 من الإعلان الدستوري الصادر في 3 أغسطس 2011 كما أن مضمون هذه التعليمات يحمل تمييزاً سلبياً واضحاً يخالف الحقوق الدستورية للمواطنة الليبية المتساوية ويستهدف للأسف بشكل مباشر أبناء وبنات المكونات الثقافية الأصيلة في ليبيا، وعلى رأسهم الأمازيغ والطوارق والتبو، وغيرهم من الليبيين الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي الليبي.

إن هذه التعليمات تعد انتهاكاً صريحاً للحقوق الأساسية للمواطنين، وعلى رأسها الحق في الاسم والهوية الثقافية والاجتماعية، كما يتعارض مع مبادئ العدالة والمساواة، ومع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي تكفل حرية التعبير عن الهوية الثقافية واللغوية دون تمييز أو إقصاء.

إن ليبيا، بتاريخها وحضارتها وتنوعها، هي وطن جامع لكل أبنائها، وتقوم هويتها الوطنية على التعدد والتنوع، لا على الإقصاء والإنكار. وعليه، فإن إصدار مثل هذه التعليمات لا يخدم المواطنة المتساوية والهوية الليبية الجامعة وتشكل تغذية للدعوات التي تهدد وحدة البلاد، وتعمق الانقسامات وتهدد السلم الاجتماعي، وتعيد إنتاج سياسات تمييزية سلبية مرفوضة عانى منها الليبيون طويلاً.

وعليه، فإن التنسيقية تدين هذه التعليمات التعسفية وتطالب بإلغائها فوراً دون قيد أو شرط، وتؤكد تأسيساً على الإعلان الدستوري حق جميع الليبيين في تسجيل أبنائهم وبناتهم بأسماء تنتمي إلى موروثهم الثقافي والاجتماعي واللغوي دون أي تمييز. وتحمّل الجهات المصدرة للتعليمات المسؤولية القانونية والأخلاقية المترتبة على آثاره.

كما تناشـد التنسـيقية كافة الأجسـام الحقوقية والقانونية بتحمل مسـؤولياتها الوطنية، والعمل على رفع دعوى قضـائية عاجلة ضـد هذا الإجراء التعسـفي، والدفاع عن حقوق المواطنين الليبيين المتضررين بشكل مباشر من هذه التعليمات، بما يضمن إنصافهم وحماية حقوقهم الدستورية والإنسانية.

إننا نؤكد أن احترام التنوع الثقافي واللغوي ليس منّة من أحد، بل هو حق أصـيل، وأسـاس متين لبناء دولة مدنية حديثة عادلة يتساوى فيها جميع المواطنين في الواجبات والحقوق دون تمييز.

صدر بتاريخ: الأحد الموافق 11 يناير 2026

الأحزاب الموقعة:

- حزب ليبيا الأمة – الليبو
- حزب السلام والازدهار
- الحزب الوطني الوسطي
- تجمع الإرادة الوطنية
- حزب شباب الغد
- حزب الحركة الوطنية
- الحزب المدني الديمقراطي
- حزب تحالف القوى الوطنية
- حزب التفاؤل
- الحزب الاتحادي الوطني

بيان تنسيقية الأحزاب السياسية الليبية بمناسبة الذكرى الخامسة عشرة لثورة 17 فبراير

بسم الله الرحمن الرحيم

تهنئ تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية الشعب الليبي بالذكرى الخامسة عشرة لثورة 17 فبراير .وأذ تحلّ علينا هذه الذكرى المجيدة، بتلك المحطة التاريخية الفارقة في مسيرة شعب ليبيا، والتي عبر فيها الليبيون عن إرادتهم الحرة في التحرر من الاستبداد، وبناء دولة العدالة والقانون والمؤسسات.

وإذ تستحضر تنسيقية الأحزاب السياسية الليبية هذه المناسبة الوطنية العزيزة، فإنها تترحم على أرواح الشهداء الأبرار، وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى، وتحيي كل أبناء الوطن الذين ساهموا في صناعة هذا التحول التاريخي، مؤكدة أن تضحياتهم ستظل أمانة في أعناقنا جميعًا.

إن ثورة 17 فبراير لم تكن حدثًا عابرًا، بل كانت تعبيرًا صادقًا عن تطلعات الليبيين إلى الحرية والكرامة والدولة المدنية الديمقراطية، وإزاحة الظلم وبناء دولة ليبيا الحديثة .ورغم ما واجهته بلادنا خلال السنوات الماضية من تحديات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، فإن روح فبراير ما زالت حاضرة، تلهمنا مواصلة العمل من أجل تحقيق أهداف الثورة، وفي مقدمتها توحيد الصف الوطني، وترسيخ مبدأ التداول السلمي على السلطة، وبناء مؤسسات شرعية تعبر عن إرادة الشعب.

تؤكد التنسيقية في هذه المناسبة على ما يلي :

- التمسك بخيار الحوار الوطني الشامل كسبيل وحيد لإنهاء الانقسام وتحقيق الاستقرار من خلال مؤتمر تأسيسي.
- دعم المسار الديمقراطي وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في أقرب الآجال.
- رفض كل أشكال العنف والإقصاء، والدعوة إلى المصالحة الوطنية الشاملة.
- الالتزام بحماية السيادة الوطنية، والعمل من أجل دولة القانون والمؤسسات.
- دعوة البعثة الأممية إلى الإسراع في استكمال مشروعها السياسي وعرضه على الليبيين من خلال استفتائهم عليه، دون الذهاب إلى أطراف أخرى.

وفي الختام، نجدد عهدنا لشعبنا بأن نبقى أوفياء للوطن، وأن نواصل العمل المشترك من أجل مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة، يسوده السلام والعدل والتنمية .المجد والخلود لشهداء الوطن، وعاشت ليبيا حرة موحدة.

صادر بتاريخ 17 فبراير 2026م

الأحزاب الموقعة :

1. حزب التفاؤل
2. الحزب المدني الديمقراطي
3. حزب الحركة الوطنية
4. حزب تحالف القوى الوطنية
5. حزب السلام والازدهار
6. الحزب الوطني الوسطي
7. حزب شباب الغد
8. حزب ليبيا للجميع
9. حزب ليبيا الأمة - الليبو
10. تجمع الإرادة الوطنية

بيان تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية رقم (4) لسنة 2026م

تابعت تنسيقية الأحزاب والتكتلات السياسية الليبية باهتمام بالغ إحاطة السيدة الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بليبيا أمام مجلس الأمن بتاريخ 18فبراير 2026، والتي عكست بوضوح حجم الانسداد السياسي وتفاقم الهشاشة المؤسسية والاقتصادية التي تعانيها البلاد .وتؤكد التنسيقية أن ما ورد في الإحاطة هو نتيجة مسار متراكم من التعطيل السياسي، وتآكل الشرعيات، وسوء إدارة القرار السيادي والاقتصادي.

أولاً: تعطيل خارطة الطريق وتآكل الشرعية

أوضحت الإحاطة أن خارطة الطريق السياسية المطروحة منذ أغسطس الماضي كان يمكن تنفيذ مرحلتها الأولى خلال فترة قصيرة لو توفرت الإرادة السياسية .إلا أن سلطات الأمر الواقع أخفقت في:

- استكمال تشكيل مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- التوافق على إطار دستوري وقانوني واضح للعملية الانتخابية.
- الاستمرار في إهدار الوقت رغم الوساطات الدولية، مما أدى لتآكل شرعية هذه الأجسام.

ثانياً: تحقق التحذيرات وتصاعد المخاطر الوطنية

ترى التنسيقية أن التحذيرات السابقة أصبحت واقعاً معقداً يتمثل في:

- الانهيار المتسارع في المستوى المعيشي وارتفاع معدلات الفقر.
- توسع شبكات الفساد وتراكم الأزمات الاقتصادية.
- تجدد النزاعات الاجتماعية، انتشار السلاح، والتدخل الأجنبي في القرار.
- هذه المعطيات تجعل احتمالات الانفجار قائمة وتؤثر على المحيط الإقليمي (المتوسط، الساحل الأفريقي، والشرق الأوسط).

ثالثاً: تهديد وحدة المرجعية الدستورية والقضائية

انتقلت الأزمة لمستوى يمس جوهر الدولة من خلال:

- مؤشرات انقسام داخل المفوضية العليا للانتخابات والسلطة القضائية.
- ظهور مسارات دستورية متعارضة تهدد وحدة المرجعية القانونية.

رابعاً: تفاقم الانهيار الاقتصادي والاجتماعي

يتجلى التدهور الاقتصادي في:

- انخفاض قيمة الدينار وتآكل القدرة الشرائية.
- استنزاف الاحتياطيات الأجنبية وغياب ميزانية عامة موحدة.
- تفشي الفساد والتهريب وغسيل الأموال وانحسار الطبقة الوسطى.

خامساً: ضرورة الانتقال من التشخيص إلى الحسم

تؤكد التنسيقية على:

- ضرورة وجود إجراءات تنفيذية ضمن مسارات محددة بسقف زمني ملزم.
- أن التعويل على أجسام استنفدت شرعيتها يفاقم القلق الوطني.
- أن غياب الشعب عن الاستفتاء على الترتيبات السياسية يعمق أزمة الشرعية.

سادساً: خيار المجلس التأسيسي

ترى التنسيقية أن الانتقال إلى مجلس تأسيسي بتفويض محدد المدة أصبح ضرورة بسبب فشل الأجسام القائمة وعجزها عن إنتاج توافق .هذا المجلس يمثل الإطار لاستعادة الشرعية وتوحيد المؤسسات عبر عرض مخرجاته على الشعب للاستفتاء.

ختاماً

تقف ليبيا أمام مفترق طرق: إما الاســـتمرار في تدوير الأزمة، أو معالجة جذرية تعيد القرار للشعب، أو انتظار انفجار شعبي يصعب التحكم فيه.

صدر بتاريخ: 21 فبراير 2026م

الأحزاب الموقعة :

1. حزب السلام والازدهار
2. حزب التفاؤل
3. تجمع الإرادة الوطنية
4. الحزب الوطني الوسطي
5. حزب ليبيا للجميع
6. حزب ليبيا الأمة – الليبو
7. حزب شباب الغد
8. الحزب المدني الديمقراطي
9. حزب الحركة الوطنية
10. حزب تحالف القوى الوطنية